



الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
كلية الدراسات العليا - القاهرة
برنامج ماجستير العلوم (M.S.C)

قائمة التدفقات النقدية
كأداة في التنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية
(دراسة تطبيقية)

مفح من الباحث

عمر عبد الحميد محمد العليمي

إشراف الأستاذ الدكتور

حسين محمد عيسى

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في المحاسبة من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

٢٠١٠ هـ - ٢٠١٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا
الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العظيم

[سورة المجادلة (الآية ١١)]

الإهداء

إلى من أحب أن يراني في هذا المقام ... إلى والدي الغاليين

رب اغفر لهما وارحمهما واجزهما بالإحسان إحسانا

إلى إخوتي الأعزاء ... الذين أحاطوني بالعون والدعاء

إلى الدكتور رشاد محمد العليسي لما أحاطني به من رعاية

إلى كل طالب علم يرغب في إكمال المسيرة

أهدي هذا البحث

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي
بجلال وجهك وعظيم سلطانك

الحمد لله الذي يسر لنا هذا وأعاننا وقدره لنا، وصلي اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم، الحمد لله أولاً وأخيراً.

وامتثالاً لقول رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله).

يطيب لي أن أتقدم بوافر الشكر والامتنان

للأستاذ الدكتور/ حسين محمد عيسى

الذي شرفني بقبول الإشراف على هذا البحث ولم يدخر جهداً أو وقتاً

في تقديم العون لي لإتمام هذا البحث المتواضع.

كما يطيب لي أن أتقدم بحزيريل الشكر

للأستاذ الدكتور/ طارق عبد العال حماد

و الدكتور/ محمد محمود عبد ربه

الذان شرفاني بقبول عضوية لجنة المناقشة.

واصل الشكر لكل من ساعدني وأعانني على إتمام هذا البحث جزاهم الله عني كل خير

فهرس المحتويات

الفصل الأول

خطة البحث

٢	مقدمة
٣	الدراسات السابقة
٣	دراسة Beaver
٣	دراسة Altman
٤	دراسة Springate Gordan
٤	دراسة Fulmer
٥	دراسة بشرى غنام
٥	دراسة هندي
٦	دراسة عطية
٧	دراسة عبد العزيز
٧	دراسة هلا الغصين
٨	مشكلة البحث
٩	أهداف البحث
٩	فروض البحث
٩	نطاق البحث
٩	منهج البحث
١٠	هيكل البحث

الفصل الثاني

دور وأهمية مؤشرات التدفقات النقدية للبنوك في التنبؤ بالفشل المالي

١٢	مقدمة
١٣	المبحث الأول : الفشل المالي – المفهوم والأسباب
١٣	مقدمة
١٣	مفهوم العُسر المالي
١٤	مفهوم الفشل
١٥	مفهوم الإفلاس
١٦	أسباب الفشل المالي
١٩	أهمية التنبؤ بالفشل المالي
٢٢	الخلاصة
٢٣	المبحث الثاني : أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية
٢٣	مقدمة

٢٣.....	ماهية التدفقات النقدية
٢٤.....	مفاهيم التدفقات النقدية
٢٥.....	تعريف قائمة التدفقات النقدية
٢٦.....	أهداف قائمة التدفقات النقدية
٢٧.....	أهمية قائمة التدفقات النقدية
٢٩.....	الخلاصة
٣٠.....	المبحث الثالث : طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية في البنوك التجارية
٣٠.....	مقدمة
٣٠.....	النقدية وما في حكمها
٣١.....	استخدام الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة
٣٤.....	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
٣٧.....	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
٣٨.....	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
٣٩.....	تحليل التدفقات النقدية
٤٠.....	الخلاصة
٤٢.....	المبحث الرابع : الفصل المالي والمؤشرات المعدة وفقا لمعلومات التدفقات النقدية
٤٢.....	مقدمة
٤٢.....	مؤشرات السيولة
٥٠.....	مؤشرات الربحية
٥٠.....	تقييم العائد على الاستثمار
٥١.....	تقييم جودة الدخل
٥٢.....	مفهوم جودة الدخل
٥٢.....	قياس وتقييم جودة الدخل
٥٤.....	مؤشرات ملائمة رأس المال
٥٥.....	الخلاصة

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

٥٧.....	مقدمة
٥٨.....	المبحث الأول : اختيار العينة ومتغيرات الدراسة
٥٨.....	مجتمع الدراسة
٥٨.....	عينة الدراسة
٥٩.....	فترة الدراسة
٥٩.....	مصادر الحصول على البيانات

٥٩.....	متغيرات الدراسة
٦٠.....	أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة
٦٠.....	أسلوب التحليل العنقودي
٦٠.....	أسلوب التحليل التمييزي الخطي
٦٤.....	المبحث الثاني : اختبار فروض الدراسة
٦٤.....	نتائج اختبار الفرض الأول
٦٨.....	نتائج اختبار الفرض الثاني
٧٥.....	نتائج اختبار الفرض الثالث

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

٨٠.....	النتائج
٨٢.....	التوصيات

المراجع

٨٤.....	المراجع العربية
٨٨.....	المراجع الأجنبية

فهرس الجداول

الصفحة

اسم الجدول

٥٩.....	البنوك التجارية - عينة الدراسة
٦١.....	المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة التطبيقية
٦٦.....	متوسطات المؤشرات المالية داخل كل مجموعة والأوزان المرجحة لها
٦٧.....	نتائج التحليل العنقودي للبنوك التجارية عينة الدراسة
٦٨.....	نتائج تحليل التباين ANOVA للمتغيرات المستقلة
٧٠.....	قيم إحصاء Willks Lambda للنسب المالية الداخلة في دالة نموذج التمييز
٧٢.....	نتائج التحليل التمييزي للمتغيرات R3,R8,R13
٧٣.....	نتائج اختبار الدلالة الإحصائية الكلية للنموذج
٧٤.....	تصنيف البنوك التجارية في المجموعات الحقيقية حيث نسبة الدقة ١٠٠٪
٧٤.....	نتائج تصنيف البنوك التجارية لسنة (٢٠٠٣)
٧٥.....	نتائج تصنيف البنوك التجارية لسنة (٢٠٠٣)
٧٥.....	نتائج تصنيف البنوك التجارية لسنة (٢٠٠٤)
٧٨.....	نتائج التحليل العنقودي عند استبعاد التغير في الودائع والقروض
٧٨.....	نتائج التحليل العنقودي عند استبعاد التغير في الودائع والقروض والأوراق المالية

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى التوصل لأفضل مجموعة من المؤشرات المالية المعدة وفقاً لمعلومات التدفقات النقدية والتي يمكن استخدامها في التنبؤ بفشل البنوك التجارية.

ولتحقيق ذلك تم احتساب (١٤) نسبة مالية لعينة تتكون من ٦ بنوك تجارية من خلال بيانات قائمة التدفقات النقدية لخمس سنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤.

وتم تحليل هذه المؤشرات باستخدام أسلوب التحليل العنقودي أولاً بغرض تصنيف البنوك التجارية عينة الدراسة إلى مجموعتين متميزتين تشمل المجموعة الأولى البنوك التي تعاني من التعثر والفشل المالي، بينما تشمل المجموعة الثانية البنوك التي لا تعاني من ذلك.

تم استخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي بغرض الوصول إلى أفضل نموذج من المؤشرات المالية والتي تنفرد بقدرتها في تفسير معظم الاختلاف في الخصائص المالية بين المجموعتين.

وقد أسفرت نتائج التحليل العنقودي عن توافر (٨) نسب مالية أظهرت القدرة على التمييز بين البنوك التي تعاني من التعثر والفشل، والبنوك التي لا تعاني من ذلك. وتتمثل هذه المؤشرات المالية في: نسبة تغطية الودائع، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة التشغيل / الاستثمار في السلف والقروض، ومعدل العائد النقدي على حقوق الملكية، ومعدل العائد النقدي على الودائع، ومعدل العائد النقدي على إجمالي الأصول، ونسبة جودة الإيرادات، و نسبة جودة الدخل.

كما تم التوصل إلى نموذج إحصائي متعدد المتغيرات يساعد على التمييز بين البنوك التي تعاني من التعثر والفشل المالي والبنوك التي لا تعاني من ذلك، ويستند هذا النموذج على انخفاض جودة الدخل المتولد من إيرادات النشاط الجاري، وعدم ملائمة رأس المال، وارتفاع استثمارات السلف والقروض الممنوحة للعملاء، ويأخذ هذا النموذج

الشكل التالي:

$$Z = .776 - .239 R3 + .958 R8 + 2.482 R13$$

حيث أن :

Z : تعبر عن قيمة معادلة التمييز النهائية .

R3 : تمثل نسبة الرافعة المالية للبنك التجاري.

R8 : تمثل نسبة الاستثمار في السلف والقروض / التشغيل + التمويل .

R13 : تمثل نسبة جودة الإيرادات للبنك التجاري .

نقطة القطع : -1.37

وأستطاع النموذج الذي تم التوصل إليه في تصنيف حوالي ٩٣.٣% من تلك البنوك ، كل في مجموعته الصحيحة. كما أوضحت النتائج أن قدرة النموذج على التمييز كانت عند مستوى ١٠٠% في السنة الأولى والثانية والثالثة لحدوث الفشل المالي، ويدل ذلك على أن دقة التصنيف الكلية الناتجة من تطبيق النموذج التمييزي على البنوك التجارية الخاضعة للدراسة لا تختلف معنوياً عن دقة تصنيف التحليل العنقودي، مما يوحي بقدرة النموذج على اكتشاف حالات التعثر والفشل المالي بدرجة كبيرة من الثقة.

Abstract

The current study aimed to reach the best set of financial indicators prepared in accordance with cash flow information that can be used to predict the failure of commercial banks. To achieve this, (14) financial ratio were calculated for a sample consisting of (6) commercial banks, by using cash flows statements for the five years 2000, 2001 2002, 2003, 2004.

These indicators were analyzed using cluster analysis method for classifying the study sample commercial banks, into two groups first group includes: banks, which suffering from insolvency and financial failure, while the second group includes banks, which do not suffer from insolvency and financial failure. Then these indicators were analyzed by using linear-discriminate analysis for access to the best model of the financial indicators to distinguish between tow groups.

The cluster analysis resulted revealed that there are (8) financial ratios demonstrated the ability to distinguish between banks which suffer from insolvency and financial failure and banks that do not suffer from that. These financial indicators are: coverage of deposits ratio, Financial Leverage Ratios, operating / investment in loans ration, return rate on equity, return rate on cash deposits, return rate on total assets, quality of revenues ratio, and The Quality of Income Ratio.

The researcher achieves to multivariate statistical model that aims to find differentiate between these banks. This model depends on low quality of the income generated from the income of the current activity, inadequate capital, high investment loans and credits which granted to customers. This model takes the following form:

$$Z = .776 - .239 R_3 + .958 R_8 + 2.482 R_{13}$$

Where:

Z = Reflect the value of the final discrimination equation

R₃= Financial Leverage Ratios for Commercial Bank

R₈= operating / investment in loans ration / Operating + funding

R₁₃ = The quality of revenues ratio for Commercial Bank

Cut point= - 1.37

The model can classify about 93.3% of the banks suffering from insolvency and failure, and banks that do not suffer from that. The results showed that the ability of the model discrimination was at 100% in the first, second and third year of the limits of financial failure. Indicating that the accuracy of overall classification resulting from the discriminatory model of commercial bank, and there is no significant difference for the classification accuracy of cluster analysis, which suggests the ability of the model to detect cases of insolvency and failure with a high degree of confidence.

الفصل الأول

خطة البحث

الفصل الأول

خطة البحث

مقدمة :

أصبح الفشل المالي للبنوك التجارية ظاهرة تعاني منها كثير من الدول لما ينتج عن ذلك من خسائر كبيرة مالية واقتصادية واجتماعية.

ونظراً للخسائر التي تلحق بجميع القطاعات الاقتصادية والجهات ذات العلاقة بالبنك التجاري، يحظى التنبؤ بفشل البنوك التجارية بأهمية كبيرة في الوقت الحاضر نظراً للظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي، حيث يكثر عدد البنوك التجارية الفاشلة مالياً، فالتنبؤ بفشل البنوك في وقت مبكر يمكن البنوك المركزية من التدخل لوقف الخسائر وإيجاد الحلول العملية والملائمة لتصحيح مسار البنك قبل إفلاسه لحماية حقوق المودعين وغيرهم من ذوي المصالح في هذه البنوك التجارية.

ويتمثل الفشل المالي في الحالة التي لا تتمكن فيها المنشأة من مواجهة العُسر المالي في أقصى درجاته أو التحكم فيه، وهو يحدث عند عدم قدرة المنشأة على تحصيل ديونها طرف الغير، إلى جانب توقفها النهائي عن سداد الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل، ويستلزم الأمر في حالة حدوث وتحقيق الفشل المالي، الإعلان عن إفلاس المنشأة وعدم الاستمرار في مزاولة النشاط ، وذلك تمهيداً لأجراء التصفية القانونية(عامر ٢٠٠٧، ص٥٢٨).

و نتيجة للأهمية البالغة لموضوع التنبؤ بالفشل المالي، و بما أن فكرة الفشل لا تحدث فجأة، وأنه لا بد أن تمر المنشأة قبل وصولها إلى تلك الحالة بمراحل عديدة تسلك فيها سلوكا يميزها عن غيرها من المنشآت المستمرة بنجاح في النشاط الاقتصادي(ريحان ٢٠٠٦، ص٤).

ظهرت بعض الدراسات التي استخدمت المؤشرات المالية كأداة للتنبؤ بفشل المنشآت، حيث بذلت الجهود وقدمت الدراسات أملاً في تطوير بعض المؤشرات المالية من أجل التنبؤ الدقيق بالفشل، ثم وجهت الجهود لاختبار نماذج كمية من نتائج مؤشرات مالية معينة ، تساعد في حالة تطبيقها إلى التنبؤ باحتمالات الفشل المالي(الزبيدي ٢٠٠٠، ص٢٩٢).

وقد تمثلت المحاولات التي أجريت في هذا المجال في الدراسات التالية :

الدراسات السابقة :

▪ دراسة (Beaver, 1966)، بعنوان:

Financial Ratios As Predictors of Failure

اعتمد في وضع النموذج على المؤشرات المالية، وتضمنت مقارنة للنسب المالية المتوسطة لـ (٧٩) شركة فاشلة، و (٧٩) شركة أخرى غير فاشلة في الفترة ما بين ١٩٥٤ - ١٩٦٤ وفقاً لمعايير محددة، على سبيل المثال: تعرض الشركة لأحداث الإفلاس، التخلف عن دفع السندات، سحبيات بنكية زائدة، عدم دفع أرباح الأسهم الممتازة، وهذه الشركات هي من نفس القطاع ولها نفس حجم الأصول. وقد قام (Beaver) باختيار (٣٠) نسبة مالية لتحليلها واستخدم أسلوب التحليل الأحادي، بتحليل كل نسبة لخمس سنوات متتالية، وقام (Beaver) بفحص هذه المؤشرات حيث بحث عن المؤشرات التي تعطي بشكل أدق وأصدق مؤشر نجاح الشركة أو فشلها. وتوصل (Beaver) أن المؤشرات المالية التالية يمكن استخدامها أكثر من غيرها في التنبؤ بفشل المشروع :

١. التدفق النقدي إلى الدين الكلي.
٢. صافي الدخل إلى إجمالي الأصول.
٣. إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول.
٤. رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول.
٥. نسبة التداول (الجندي ١٩٨٥، ص ٥٤).

▪ دراسة (Altman, 1968)، بعنوان:

Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy.

وقد أجرى هذه الدراسة على (٣٣) شركة فاشلة و (٣٣) شركة غير فاشلة خلال الفترة (١٩٦٤-١٩٦٥) وكلا الصنفين متساويين في نوع الصناعة وحجم الأصول، وقام بتحليل (٢٢) نسبة مالية استخرجت من القوائم المالية للشركات، وتوصل (Altman) إلى أهم المؤشرات التي يمكنها التنبؤ بإفلاس الشركات وهي:-

١. رأس المال إلى مجموع الأصول.
٢. الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول.
٣. المبيعات إلى مجموع الأصول.
٤. الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول.

٥. القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لمجموع الالتزامات.

وكان النموذج قادراً على التنبؤ بفشل الشركات قبل حصوله بسنتين بدقة بلغت (٨٣%). وقام (Altman) باختبار النموذج على عينة من شركات أخرى ولمدة خمس سنوات قبل الفشل فبلغت دقة التنبؤ (٩٥%) في السنة الأولى التي سبقت الفشل، و(٧٢%) في السنة الثانية، و(٤٨%) في السنة الثالثة، و(٣٩%) في السنة الرابعة، و(٣٦%) في السنة الخامسة قبل الإفلاس. (<http://www.bankruptcyaction.com/insolart1.htm>).

■ دراسة (Springate Gordan, 1978)، بعنوان:

Predicting the Possibility of Failure in a Canadian Firm.

حيث قام بتطوير نموذج يتنبأ فيه بفشل المؤسسات في كندا، وقد اتبع نفس الإجراءات التي استخدمها (Altman) مستخدماً التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات. واستخدم (Springate) عينة مكونة من (٤٠) شركة، وقام بتحليل (١٩) نسبة مالية ليصل إلى نموذج يتكون من (٤) نسب مالية يمكن من خلالها التنبؤ بتعثر الشركات. واتخذ نموذج (Springate) الشكل التالي:

$$Z = 1.03A + 3.0B + 0.66C + 0.4D$$

إذا كانت $Z < 0.862$ فإن الشركة تصنف فاشلة.

حيث أن :

A = رأس المال العامل إلى مجموع الأصول.

B = الربح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول.

C = صافي الربح قبل الضرائب إلى الخصوم المتداولة.

D = المبيعات إلى مجموع الأصول.

وقد حقق استخدام نموذج Springate دقة بنسبة (٩٢.٥%).

(<http://www.bankruptcyaction.com/insolart1.htm>).

■ دراسة (Fulmer, 1984)، بعنوان:

A Bankruptcy Classification Model For Small Firms.

قام من خلال استخدام عينة مكونة من (٦٠) شركة، منها (٣٠) شركة ناجحة و(٣٠) شركة فاشلة، وذلك من خلال استخدام (٤٠) نسبة مالية بمتوسط أصول ٤٥٥٠٠٠ دولار. واستخدم التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات في وضع النموذج التالي:

$$H = 5.528V1 + 0.212V2 + 0.073V3 + 1.270V4 - 0.120V5 + 2.335V6 + 0.575V7 + 1.083V8 + 0.894V9 - 6.075$$

إذا كانت H صفر تكون الشركة فاشلة مالياً.

حيث أن :

$$V1 = \text{الأرباح المحتجزة} / \text{مجموع الأصول}.$$

$$V2 = \text{المبيعات} / \text{مجموع الأصول}.$$

$$V3 = \text{الأرباح قبل الضرائب} / \text{حقوق المساهمين}.$$

$$V4 = \text{التدفق النقدي} / \text{مجموع الديون}.$$

$$V5 = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}.$$

$$V6 = \text{الخصوم المتداولة} / \text{مجموع الأصول}.$$

$$V7 = \text{الأصول الملموسة} / \text{مجموع الأصول}.$$

$$V8 = \text{رأس المال العامل} / \text{إجمالي الديون}.$$

$$V9 = \text{لوغاريتم الربح قبل الفوائد والضرائب} / \text{الفائدة}.$$

وقد حقق هذا النموذج نسبة دقة تصل إلى (٩٨%) في السنة الأولى، وقد حقق (٨١%) نسبة دقة في السنة الثانية (<http://www.bankruptcyaction.com/insolart1.htm>).

▪ دراسة (بشرى غنام، ١٩٩٠)، بعنوان:

دور النماذج العلمية في التنبؤ بالمشاكل المالية مع التطبيق على القطاع العام الصناعي.

من خلال استخدام عينة مكونة من (٣٦) شركة صناعية، (١٨) منها متعثرة، و(١٨) غير متعثرة في الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٨)، وباستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي توصل الباحث إلى نموذج يتكون من (٥) نسب مالية يمكن استخدامها للتنبؤ بفشل الشركات وهي كما يلي:

١. الأصول السريعة إلى الخصوم المتداولة.

٢. صافي الأرباح إلى صافي الأصول.

٣. الخصوم المتداولة إلى الأصول المتداولة.

٤. الخصوم الثابتة إلى إجمالي الخصوم ورأس المال.

٥. الخصوم الثابتة إلى الأصول الثابتة.

وبلغت دقة النموذج في التنبؤ بتعثر الشركات (٨٠%) في السنة الأولى، و(٧٧%) في السنة الثانية.

▪ دراسة (هندي، ١٩٩١)، بعنوان:

التنبؤ بالإفلاس الفني للشركات الصناعية التابعة للقطاع العام في مصر .

قام الباحث بوضع نموذج يتكون من (٦) نسب مالية استخلصت من القوائم المالية لعينة مكونة من (٤٠) شركة صناعية، (٢٠) منها متعثرة، و(٢٠) غير متعثرة في الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٧).

وقد عرف الباحث الشركة المتعثرة بأنها تلك التي تأكل رأس مالها المصدر، وباستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي تم وضع نموذج يتكون من المؤشرات التالية:

١. مجموع الأموال المقترضة إلى مجموع الأصول.

٢. صافي الربح قبل الضريبة إلى قيمة المبيعات.

٣. مصادر التمويل طويلة الأجل إلى الأصول الثابتة.

٤. معدل العائد المتاجرة بالملكية.

٥. المخزون السلعي على الأصول المتداولة.

٦. رصيد السحب على المكشوف إلى حقوق الملكية.

وبلغت دقة النموذج ٩٢٪، ٨٨٪، ٨٢٪، ٨٥٪، ٦٨٪ على مدار السنوات الخمس السابقة للفشل المالي.

■ دراسة (عطية، ١٩٩٥)، بعنوان:

استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المصارف بالتطبيق على القطاع المصرفي في الأردن.

قام الباحث بإجراء دراسة على قطاع المصارف في الأردن حيث أنه أخذ عينة من (٦) بنوك غير متعثرة، و (٦) بنوك متعثرة، ولتحقيق ذلك حلل (٢٧) نسبة مالية للبيانات المالية المستمدة من القوائم المالية. واستخدم أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعددة المتغيرات للوصول إلى نموذج للتنبؤ بتعثر المصارف. وقد استطاع الباحث تكوين نموذج يتكون من سبعة نسب مالية وتعتبر هذه المؤشرات أفضل المؤشرات التي تميز بين المصارف المتعثرة وغير المتعثرة، وهي:

١. نسبة الموجودات المربحة (تشمل محفظة الأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية) إلى إجمالي الموجودات.

٢. نسبة القروض إلى إجمالي الودائع.

٣. معدل توظيف الموارد المتاحة.

٤. نسبة السعر السوقي للسهم إلى حصة السهم من الأرباح بعد الضرائب.

٥. نسبة الربح الصافي قبل الضرائب إلى الموجودات المربحة.

٦. نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات.

٧. نسبة تحليل هامش الفائدة.

وكانت نسبة الدقة (٦٣.٦٪) في السنة الأولى، (٧٥٪) في السنة الثانية، و (٥٠٪) في السنة الرابعة والخامسة. كما كانت دقته في تصنيف عينة أخرى من المنشآت المصرفية المتعثرة وعددها (٤) مصارف (٥٥٪) في السنة الثالثة قبل التعثر (الغصين ٢٠٠٤، ص ٦٢).

▪ دراسة (عبد العزيز، ١٩٩٩) بعنوان:

محددات الفشل المالي في منشآت الأعمال العام للصناعات الهندسية في مصر.

باستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي قام الباحث بتحليل (٣٥) نسبة مالية استخلصت من القوائم المالية لعينة مكونة من (٢٠) شركة صناعية، (١٠) منها متعثرة، و(١٠) غير متعثرة . وقد تم التوصل إلى نموذج من ٦ نسب مالية يمكن استخدامها للتنبؤ بفشل الشركات وهي:

١. قيمة الديون إلى صافي قيمة الأصول.

٢. رصيد النقدية إلى الخصوم المتداولة .

٣. الفوائد التمويلية إلى القيمة المضافة الصافية.

٤. قيمة المبيعات إلى رصيد الذمم.

٥. نسبة تحليل القدرة الإيرادية .

٦. قيمة الأصول المتداولة إلى صافي قيمة الأصول.

و نجح النموذج في تصنيف حوالي ٩٥%، ٨٦%، ٧١% من الشركات التي تعثرت بالفعل والشركات التي لم تتعرض لذلك، كل في مجموعته الصحيحة ، وذلك قبل وقوع الفشل بسنة وسنتين وثلاث سنوات على التوالي.

▪ دراسة (هلا الغصين، ٢٠٠٤) بعنوان:

استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر شركات المقاولات في قطاع غزة .

باستخدام أسلوب التحليل اللوجستي "Logistic Analysis" تم تحليل (٢٢) نسبة مالية مستخرجة من الدراسات السابقة، واستطاع الباحث تكوين نموذج يتكون من أربع نسب مالية، وتعتبر هذه النسب أفضل النسب التي تميز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة، وهي:

١. نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول.

٢. نسبة الإيرادات إلى إجمالي الأصول.

٣. نسبة الذمم المدينة إلى حجم الإيرادات.

٤. نسبة الذمم المدينة إلى الأصول المتداولة.

واستطاع النموذج الذي تم التوصل إليه من إعادة تصنيف شركات المقاولات في عينة الدراسة ضمن مجموعتي شركات المقاولات المتعثرة وشركات المقاولات غير المتعثرة بدقة بلغت (٩١%) في السنة الأولى، (٨٧%) في السنة الثانية، و(٨٧%) في السنة الثالثة.

من خلال الدراسات السابقة نجد أنها شملت معظم القطاعات الاقتصادية وفي أماكن عدة من الدول. واختلفت الدراسات فيما بينها في النتائج التي تم التوصل لها، فشملت الدراسات السابقة مجموعة كبيرة جداً من المؤشرات المالية اختلفت من دراسة إلى أخرى نتيجة اختلاف الزمان والمكان التي تمت فيها الدراسة ونتيجة اختلاف طبيعة المشاريع للقطاعات المختلفة.

كما اختلفت الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسات السابقة، فالدراسات القديمة استخدمت الأسلوب الأحادي في التحليل من خلال تحليل كل نسبة مالية على حدة للوصول إلى المؤشرات الأفضل، في حين أن الدراسات الحديثة استخدمت أسلوب التحليل التمييزي لإيجاد أفضل مجموعة خطية من المؤشرات ومن ثم إيجاد المعادلة التمييزية، وكذلك فإن بعض الدراسات استخدمت أسلوب الانحدار اللوجستي وهو أسلوب يستخدم للتنبؤ بوقوع أو عدم وقوع ظاهرة معينة.

وحسب المعلومات المتوفرة فإنه لم تجر حتى الآن أية دراسة لبناء نموذج إحصائي يحتوي على مجموعة من المؤشرات المالية المعدة وفقاً لمعلومات التدفقات النقدية والتي تنفرد بقدرتها في تفسير معظم الاختلاف في الخصائص المالية بين البنوك الفاشلة و البنوك الناجحة، وبالتالي تعتبر هذه الدراسة الأولى في هذا الصدد.

مشكلة البحث :

مرت بعض البنوك التجارية بأزمات اقتصادية أدت إلى إشهار إفلاسها وخروجها من دنيا الأعمال، بالرغم من تحقيق هذه البنوك لمعدلات ربحية مرتفعة، ومستوى مرتفع من مؤشرات الأداء التقليدية قبل إشهار إفلاسها، وتركز السبب الرئيسي لهذه المشكلة في عجز وقصور مثل تلك البنوك عن توليد تدفقات نقدية داخلية متزامنة مع احتياجاتها النقدية، وهو الأمر الذي فشلت القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق في الكشف عنه .

وما يؤكد ذلك، ما حدث لبنك New England الأمريكي حيث لم تكشف المؤشرات المالية المستخرجة من قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل لعام ١٩٨٨ عن المشاكل التي يعانيها البنك الذي أجبر على الإفلاس عام ١٩٩١ وتملكت الشركة الاتحادية للتأمين على كل موجودات البنك. ولقد اكتشف الباحثون أنه لو تم دراسة النقدية الناتجة عن أنشطته التشغيل لكان من الممكن الكشف عن أكثر المشاكل خطورة داخل البنك منذ بدايتها (Streuly, 1994).

ولذلك اتجه البحث نحو دراسة وتحليل قائمة التدفقات النقدية للبنوك التجارية لإجلاء دورها الفعال في التنبؤ باحتمال وصول البنك إلى حالة الفشل قبل عدد كاف من السنوات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة التي تعمل على تجنب هذا الفشل في الوقت المناسب.

أهداف البحث :

يسعى الباحث إلى تحقيق الهدفين التاليين :

- ١- تحديد هيكل للمؤشرات المعدة وفقاً لمعلومات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية.
- ٢- التوصل إلى نموذج إحصائي يحتوي على مجموعة من المؤشرات المالية المعدة وفقاً لمعلومات التدفقات النقدية والتي تتفرد بقدرتها في تفسير معظم الاختلاف في الخصائص المالية بين البنوك الفاشلة و البنوك الناجحة.

فروض البحث :

- الفرض الأول :** هناك علاقة معنوية بين مؤشرات التدفقات النقدية والفشل المالي للبنوك التجارية.
- الفرض الثاني :** أن النموذج التمييزي يساعد على التمييز بين البنوك المتعثرة والبنوك غير المتعثرة.
- الفرض الثالث :** هناك علاقة معنوية بين التدفقات النقدية التشغيلية بعد خصم أثر الودائع والقروض والأوراق المالية بغرض الاتجار و الفشل المالي للبنوك التجارية.

نطاق البحث :

سوف يتم إجراء البحث واختبار الفروض في ضوء النقاط التالية :

- يتناول الباحث دراسة قائمة التدفقات النقدية التي تعدها المؤسسات المالية (مثل البنوك وشركات التأمين) وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٧).
- إن الدراسة سوف تقتصر على البنوك التجارية اليمنية دون غيرها من البنوك المتخصصة وفروع البنوك الأجنبية.
- إن الدراسة تتعلق بالفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤م.

منهج البحث :

لتحقيق أهداف البحث ولاختبار فروضه اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي وذلك بالاعتماد على دراسة تحليلية للأبحاث النظرية والتطبيقية المرتبطة بمجال البحث من ناحية وعلى دارسه تطبيقية من ناحية أخرى بهدف استقراء النتائج وتحديد التوصيات.

هيكل البحث

يشمل البحث أربعة فصول تم عرض خطة البحث في الفصل الأول ، ومن ثم عرض الإطار النظري في الفصل الثاني ، والذي يتضمن المبحث الأول: الفشل المالي - المفهوم والأسباب، المبحث الثاني : أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية، المبحث الثالث: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية في البنوك التجارية، المبحث الرابع : دور المؤشرات المالية المعدة وفقا لمعلومات التدفقات النقدية في التنبؤ بالفشل المالي.

وقد جاءت الدراسة التطبيقية متسقة مع الإطار النظري للبحث وهو ما تضمنه الفصل الثالث، وقد شمل هذا الفصل على المبحث الأول : ويتمثل الهدف العام لهذا المبحث في تحديد مجتمع الدراسة، التعرف على عينة الدراسة النهائية ، فترة الدراسة، مصادر الحصول على البيانات، ومتغيرات الدراسة، وأخيرا تحديد أساليب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة. المبحث الثاني : ويتناول عرض الفروض التي تم وضعها بهدف تحقيق أهداف البحث، واختبار صحة الفروض باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. أما الفصل الرابع : فقد تم تخصيصه للنتائج والتوصيات .

الفصل الثاني

دور وأهمية مؤشرات التدفقات النقدية

للبنوك في التنبؤ بالفشل المالي

الفصل الثاني

دور وأهمية مؤشرات التدفقات النقدية للبنوك في التنبؤ بالفشل المالي

مقدمة

مرت بعض البنوك التجارية بأزمات اقتصادية أدت إلى إشهار إفلاسها وخروجها من دنيا الأعمال، بالرغم من تحقيق هذه البنوك لمعدلات ربحية مرتفعة، ومستوى مرتفع من مؤشرات الأداء التقليدية قبل إشهار إفلاسها، وتركز السبب الرئيسي لهذه المشكلة في عجز وقصور مثل تلك البنوك عن توليد تدفقات نقدية داخلية متزامنة مع احتياجاتها النقدية، وهو الأمر الذي فشلت القوائم المالية - المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق - في الكشف عنه ، ولذلك اتجه البحث نحو دراسة وتحليل قائمة التدفقات النقدية للبنوك التجارية لإجلاء دورها الفعال في التنبؤ باحتمال وصول البنك إلى حالة الفشل قبل عدد كاف من السنوات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، لان هناك الكثير من الفئات يولون اهتمام كبير لهذا الجانب. وجاء الإطار النظري للبحث مقسماً إلى أربعة مباحث كالتالي :

المبحث الأول: ويتناول المفاهيم المستخدمة في وصف وتشخيص ظاهرة المنشآت الفاشلة، مع دراسة أسباب الفشل المالي، والفوائد التي يحققها التنبؤ المبكر بالفشل المالي.

المبحث الثاني: ويتناول دراسة قائمة التدفقات النقدية، وذلك من حيث المفاهيم المختلفة للتدفقات النقدية، والتعريفات المتعددة للقائمة، بالإضافة إلى تحديد أهداف وأهمية المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية .

وتناول المبحث الثالث: المحتوى المعلوماتي التي تتضمنه قائمة التدفقات النقدية للبنوك التجارية، وذلك بدراسة العوامل المؤثرة فيها، والتي من أهمها معالجة التغيرات في الودائع والقروض والأوراق المالية بغرض الاتجار، لما لذلك من تأثير على فعالية وحيوية الدور الذي تلعبه قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالفشل المالي. وقد تناول الباحث النقاط المرتبطة بطرق إعداد قائمة التدفقات النقدية في البنوك التجارية وفقاً للمعيار الدولي رقم ٧ ، وأهم الانتقادات التي توجه إلى التدفقات النقدية التشغيلية كما وردت في هذا المعيار.

كما يتناول المبحث الرابع: المؤشرات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية.

المبحث الأول

الفشل المالي – المفهوم والأسباب

مقدمة:

تتعدد المفاهيم المستخدمة في وصف وتشخيص ظاهرة المنشآت الفاشلة ومن هذه المفاهيم التعثر (العسر) المالي، الفشل المالي، الإفلاس. ويقدم الباحث تعريفات محددة للمفاهيم السابقة الذكر والظواهر المرتبطة بكل منها مع تحديد أسباب الفشل المالي للبنوك التجارية والفوائد التي يحققها التنبؤ المبكر بالفشل المالي.

أولاً: مفهوم العُسر المالي :

إن العُسر المالي في مفهومه العام يعني عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير والذي يمكن أن يكون عسر مالي فني أو حقيقي ، حيث يعني الأول عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الجارية قصيرة الأجل، في حين يعني الثاني عدم قدرة المنشأة على تغطية كافة التزاماتها المستحقة بمعنى عدم كفاية الأصول لتغطية كافة التزامات مما يؤدي إلى تأثير عكسي على حقوق الملكية(شاكر ١٩٩٤، ص ٢١٨٣).

ويوجد اتفاق في الآراء على أن العُسر المالي الفني يعتبر عسر مؤقت يمكن التغلب عليه في معظم الأحيان، أي أن المشكلة في الموقف النقدي، وليس الموقف المالي. بينما العُسر المالي الحقيقي أو ما يسمى بالعُسر القانوني هو الذي عادة ما يؤدي إلى إفلاس المنشأة وتصفيتهما بحكم القانون (على ١٩٩٢، ص ١٠٢).

كما أن البعض قد ذهب إلى التفرقة بين العُسر المالي والفشل المالي على اعتبار أن العُسر حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي إليه بالضرورة، واستند في هذه التفرقة إلى استخدام معيار المرونة المالية، وعليه فإن العُسر المالي يعني أحد الحالتين أو كليتهما وهما:

١. نقص عوائد الأسهم أو توقفها.

٢. التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها.

أما الفشل المالي فيعني أحد الأمرين أو كليهما وهما:-

١. التوقف كلياً عن سداد الالتزامات.

٢. الإفلاس وتوقف النشاط (غريب ٢٠٠١، ص ٧٨).

وطبقاً لذلك لا يشترط لوقوع العُسر المالي أن يحدث إفلاس أو تصفية بالمعنى القانوني، وإنما المقصود أن تتعرض المنشأة لصعوبات مالية بالغة تجعلها عاجزة عن سداد التزاماتها، وقد تستطيع تدبير أمورها وإعادة تنظيم شئونها المالية مما يؤدي إلى الخروج من حالة العُسر المالي، وقد لا تستطيع الأمر الذي يؤدي بها إلى حالة الإفلاس بمعناه القانوني (الجندي ١٩٨٥، ص ٥٠).

ثانياً : مفهوم الفشل :

يرتبط مفهوم الفشل في أدبيات الفكر المالي بطبيعة أسبابه، فقد يكون الفشل ناشئاً عن عوامل اقتصادية أو عوامل مالية. ويرى البعض على أن الفشل الاقتصادي للمنشأة يتمثل في انخفاض إيراداتها وعدم كفايتها لتغطية تكاليفها، وانخفاض معدل العائد على رأس المال المستثمر عن معدل العائد على الاستثمارات المماثلة أو انخفاضه عن تكلفة الأموال المستثمرة في المدى الطويل (عامر ٢٠٠٧، ص ٥٢٨).

أما الفشل المالي للمنشأة فإنه الحالة المالية المرادفة لحالة العُسر المالي الحقيقي أو القانوني Real-Insolvency، والتي تعني عدم قدرة المنشأة على مواجهة وسداد التزاماتها المستحقة للغير بكامل قيمتها، حيث تكون أصولها أقل في قيمتها الحقيقية من قيمة خصومها، الأمر الذي يصل بالمنشأة وفي أغلب الحالات إلى حالة الإفلاس (شاكر ١٩٨٩، ص ١٢).

وفي هذا الصدد يشير (شاكر ١٩٨٩، ص ١٢) إلى أن المنشأة قد تكون في حالة يسر مالي حقيقي، مما يعني أنها قادرة على سداد جميع التزاماتها تجاه الغير عند التصفية، ويتمثل ذلك في زيادة القيمة السوقية لأصولها عن القيمة الدفترية لخصومها، في حين أنها تعاني من عسر مالي فني. وفي المقابل قد تكون المنشأة في حالة يسر مالي فني، والذي يعني قدرتها على الوفاء بجميع التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها السائلة، ولكنها تعاني من حالة عسر مالي حقيقي، حيث أن قيمة أصول المنشأة عند التصفية لا تكفي لتغطية وسداد التزاماتها تجاه الدائنين والملاك. ومن ثم فإن العسر المالي الفني يمثل أحد المراحل المتقدمة الحالة الفشل المالي الكامل، فالمنشأة تدخل دائرة الفشل المالي من خلال معاناتها من حالة العسر المالي الفني بالإضافة إلى انخفاض القيمة السوقية لأصولها عن قيمة خصومها.

ونظراً لأن فشل المنشأة قد لا يؤدي بالضرورة إلى الإفلاس، فإنه لا يجوز استخدام تعبير الإفلاس للإشارة إلى أي منشأة فاشلة، حيث أن إفلاس المنشأة من الناحية القانونية

يتطلب صدور حكم قضائي بذلك، وبالتالي فإن الإفلاس قد يكون النتيجة النهائية لفشل المنشأة، كما يترتب عليها تأثيرات قانونية واقتصادية عديدة، منها إنهاء الكيان القانوني للمنشأة، وتحمل المساهمين والدائنين لخسائر مالية، بالإضافة إلى التأثيرات السالبة على المستوى القومي (الهواري، عبيد، ١٩٨٨، ص ٣٣٠-٣٣١).

ثالثاً : مفهوم الإفلاس

يمثل الإفلاس النتيجة النهائية المتطرفة لفشل المنشأة مالياً، وهو عبارة عن إجراء رسمي يتضمن الدعوة لإعادة تنظيم المنشأة بهدف استمرارها في دنيا الأعمال، أو توقف أنشطتها تمهيداً لتصفية أصولها وسداد مستحقات أصحاب الديون. وهذا الإجراء قد يكون اختيارياً حيث يختار أصحاب المنشأة ذلك، وقد يكون إجبارياً بناء على طلب أصحاب الديون (Gitman 1985, P676).

ويرى (عبيد ١٩٩٨، ص ٥١٨) أن الإفلاس في الواقع العملي يرجع لعدد من الأسباب الهامة، وإن كانت هذه الأسباب تدور حول محورين أساسيين : المحور الأول فشل الإدارة في إتخاذ قرارات متزامنة أو قرارات تأخذ في الاعتبار التأثيرات المتبادلة على بعضها البعض. والمحور الثاني : فشل الإدارة في ربط هذه القرارات بعامل حاكم ومعياري أساسي وهو هدف المنشأة فيما يتعلق بتعظيم قيمتها الاقتصادية .

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه في حالة مواجهة إحدى منشآت الأعمال لحالة الفشل المالي الكامل الذي يترتب عليه بالضرورة إعلان إفلاسها وتصفيتها، يؤدي إلى تكبد المنشأة تكاليف مباشرة تتمثل في مصروفات التصفية، وتكاليف غير مباشرة تتمثل في الأرباح الضائعة نتيجة لتوقف النشاط (الجندي ١٩٨٥، ص ٤٩).

من التعريفات السابقة يتضح للباحث أن عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير يعتبر المقدمة الحقيقية لحالة الفشل المالي، هذا التأخر يمكن أن يكون عسر مالي فني أو قانوني، ويتم التفرقة بين الحالتين باعتبار أنه في الحالة الأولى (عسر مالي الفني) تكون المنشأة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها العاجلة تجاه الغير حتى لو كانت القيمة الحالية لأصولها موجبة، بمعنى أنها لا تملك الأموال الكافية لمواجهة التزاماتها في لحظة ما، على الرغم من أنها يمكنها القيام بذلك في أوقات أخرى . أما العسر المالي القانوني فهو اشد خطورة فالتزامات المنشأة تفوق القيمة الحالية للأصول وتكاد المنشأة في حالة إفلاس فعلي. بحيث يتطلب الأمر ضخ أموال لهذا المنشأة أو إشهار إفلاسها تمهيداً للتصفية بحكم القانون.

أسباب الفشل المالي

يرتبط تحديد أسباب الفشل المالي بدراسة وتحليل متغيرات البيئة الداخلية والبيئة الخارجية لمنشآت الأعمال، حيث تلعب هذه المتغيرات البيئية دوراً بارزاً في التأثير على قيمة المنشأة، وعلى احتمالات النجاح أو الفشل لها، ويمكن تبرير ذلك بما يلي (علي ١٩٩٢، ص ٨٨):

- أن جميع منشآت الأعمال تمثل نظم مفتوحة ذات علاقات تبادلية مع البيئة في جميع مراحل حياتها.
- أن ما تقرره المنشأة من استراتيجيات وخطط وسياسات لا يعدو أن يكون في واقع الأمر محاولات من جانبها للتكيف والتوافق مع ظروف وسمات البيئة التي تتواجد في إطارها وتعمل في ظلها .
- أن المنشأة ككيان تمثل تجميع لمصالح العديد من الأطراف مثل الملاك والعاملين والإدارة والموردين والعملاء والحكومة والمقرضين، ولذا فإن نجاح المنشأة واستمرارها يتوقف بالدرجة الأولى على قناعة هؤلاء الأطراف بأن المنشأة ترضى مصالحهم.

وليس من اليسير تحديد أسباب نمطية لفشل منشآت الأعمال، فكل منشأة متغيراتها البيئية سواء الداخلية أو الخارجية التي تؤثر فيها. ومع ذلك يرى بعض الباحثين أن العوامل أو المتغيرات التي تؤدي إلى حدوث أزمات مالية للبنوك التجارية تتمثل في الآتي:

(الطوخي ٢٠٠٩، ص ٤-٦ ; Johnston & Chai & Schumacher 2000, PP.11-13)

١) عدم تماثل المعلومات Non – Asymetric Information

إن أحد وأهم العوامل الأساسية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي والإسهام في حدوث أزمات مالية للبنوك التجارية هي مشكلة عدم تماثل المعلومات، وهي تعبر عن موقف يكون أحد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية لديه معلومات أكثر من آخرين، مما يترتب على ذلك أن الطرف الآخر لن يستطيع تقييم المخاطر بشكل سليم وينتج عنه اتخاذ قرارات خاطئة ، كما يترتب عليها تزايد المخاطر المعنوية *Moral Hazards*، وفي نفس الوقت تنشأ ظاهرة ما يسمى بالمستفيد المجاني *Free Rider* حيث لا يستطيع من لديه المعلومات منع الآخرين من الاستفادة منها، كل ذلك ممكن أن يعوق التشغيل الكفء للبنوك التجارية وانتشار ما يسمى سلوك القطيع وانتشار العدوى أو تفشيها (سريان الإشارات).

٢) التقلبات الاقتصادية الكلية العنيفة .

إن الطبيعة الخاصة للبنوك تجعلها شديدة الحساسية للتغيرات الكبيرة التي تحدث في الأسعار، وذلك بالإضافة للعوامل الخارجية مثل تقلبات شروط التبادل الدولي وتقلبات أسعار الفائدة العالمية والآثار المترتبة عليها من حفز انتقال رؤوس الأموال وتغير أسعار الصرف فتقع البنوك في المشكلات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . بجانب ذلك هناك المتغيرات المحلية مثل معدلات التضخم ومستوياتها ومدى تقلب الأسعار المحلية .

٣) التوسع الكبير في الإقراض وانهيار أسعار الأصول .

إن كلاً من التزايد الكبير في عمليات إقراض البنوك وانهيار أسعار الأصول المالية كانت تسبق عادة الأزمات المالية للبنوك التجارية، والدليل على صحة هذه المقولة أزمة القروض العقارية في أميركا التي ظهرت على السطح في العام ٢٠٠٧ والتي أثارت فزعا داخل الأسواق العالمية، وسط مخاوف من تكرار الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ وآثارها السيئة على الاقتصاد العالمي.

٤) تزايد التزامات البنوك مع عدم تناسق آجال الاستحقاق Miss-match mature

يتمثل هذا العامل في اختلاف تكوين هيكل أصول البنك عن هيكل التزاماته من حيث السيولة ومواعيد الاستحقاق ، فإذا كان رأسمال البنك / أو أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها غير كاف لمواجهة تقلبات أصوله ، فإنه يمكن اعتبار ذلك بمثابة زيادة تعرض البنوك لأزمات مالية .

٥) عدم التحضير الكافي للتحرير المالي .

أصبح التحرير المالي يستحدث أوضاعا جديدة لم تتعود عليها البنوك التجارية في السابق وما لم يكن هناك ما يقابلها من احتياطات وإجراءات كافية يمكن أن تحدث أزمة للبنوك. فحينما يتم تحرير سعر الفائدة تفقد البنوك الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل أسعار الفائدة المدارة التي كانت تجعل سعر الفائدة على الآجال القصيرة أقل من الآجال طويلة الأجل ، ومع رفع القيود على منح الائتمان يزيد الطلب - الذي كان في حالة ترقب - في القطاعات التي تم تحريرها مثل العقارات وأنشطة السندات ، كما أن خفض نسبة الاحتياطي يسمح للبنوك أن تلبي تلك الطلبات المتزايدة ، في ظل هذه الأوضاع ومع بقاء المسؤولين عن منح الائتمان في ظل سياسة الكبح المالي هم أنفسهم المسؤولون في ظل سياسة التحرر لن تكون لديهم الخبرة الكافية لتقدير مخاطر الائتمان.

٦) التغلغل الحكومي والترابط في القروض .

تلعب هذه العوامل دورا هاما في خلق أزمات مالية للبنوك لأنها تسمح بتدخل الأهداف السياسية للحكومة أو أصحاب المصالح الخاصة في كل نواحي العمليات المصرفية للبنك، وبالتالي فإنها تؤدي إلى تدهور معدلات الربحية والكفاءة . ويقصد بالترابط أو معنى أدق الترابط في القروض قيام البنوك بتقديم قروض للمديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو من يرتبط معهم بمصالح خاصة، وتكون المخاطر الناشئة عن هذه العمليات هي الافتقار للموضوعية أو الغش أحيانا في تقييم الائتمان والضمانات، ويؤدي فشل أو تعثر عدد محدود من المقترضين إلى تعرض البنك لخسائر عالية قد تفوق حجم رأسمال البنك .

٧) ضعف النظم المحاسبية والإفصاح والأطر القانونية .

يرى معظم المحللين أن النظم المحاسبية المتبعة وإجراءات الإفصاح المحاسبي وكذلك الإطار التشريعي تعتبر من معوقات فعالية جهاز السوق وممارسة الإشراف الفعال على البنوك التجارية. حيث لا يستطيع المستثمر الخاص أو المشرفون على الرقابة على البنوك إدارة وتنظيم البنوك التي ترتكب أخطاء بدون معلومات تنسم بالدقة والموضوعية والشمول حول المقدرة الائتمانية للعملاء والمقترضين. وإذا كان النظام التشريعي يتسم بالتعقيد وبطء الإجراءات وطولها سواء للبنوك للمطالبة بحقوقها تجاه المقترضين أو في حالات الإفلاس فإن النتيجة هي ارتفاع خسائر البنوك وارتفاع تكاليف الإقراض.

٨) تشوه الحوافز .

حيث إن أي نظام للحد من الكوارث والأزمات المالية لن يعمل بنجاح إلا إذا كان القائمون بإدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية لديهم الحافز المناسب لعدم تشجيع قبول المخاطر المتزايدة واتخاذ إجراءات تصحيحية في مرحلة مبكرة .

٩) نظم الصرف .

يمكن أن تؤثر نظم أسعار الصرف في تعرض البنوك لأزمات مالية من خلال المضاربة وكذلك الطريقة التي تتأثر بها الأصول الحقيقية للبنوك نتيجة خفض قيمة العملة المحلية وقدرة البنوك المركزية على القيام بدور المقرض الأخير للبنوك التي تواجه مشاكل سيولة أو عسر مالي .

وفي ضوء ما سبق، يرى الباحث أن وجود عدد من العوامل السابقة تعنى أن البنوك التجارية في أي دولة يمكن أن تكون معرضة لأزمات مالية قد لا تستطيع معها تدبير أمورها وإعادة تنظيم شئونها المالية . لذلك فإن نجاح البنك أو فشله يتوقف إلى حد كبير على قدرة الإدارة في رصد هذه العوامل

وتقييمها بصفه مستمرة، وخلق درجة عالية من التوائم بين أنشطة البنك وبين هذه العوامل من اجل التحوط ضدها وعدم التعرض لأزمات مالية تؤدي بالبنك إلى نتائج لا تحمد عقباها.

وعلى ذلك يمكن اعتبار الإدارة هي الأساس في ضمان نجاح أو فشل البنك، بمعنى أن الإدارة يمكن أن تكون ناجحة في أدائها مما ينعكس على نجاح البنك وإمكانية استمراره ، كما يمكن أن تكون سيئة الأداء مما تسبب فشل البنك وإفلاسه.

أهمية التنبؤ بالفشل المالي

إن عدم التأكد هو السبب المباشر لضرورة التنبؤ بالمستقبل، والتنبؤ هو الوسيلة الوحيدة التي توفر المعلومات عن الأحداث المستقبلية بدرجة مناسبة من الدقة تمكن من اتخاذ القرارات.

ويرى بعض الباحثين (سعيد ١٩٩٤، ص ٩٢١) أن الجوانب المالية للمنشآت تعتبر من أكثر الجوانب تأثراً بتغيرات المستقبل، خاصة إذا كانت هذه التغيرات غير مقدرة بالحسبان، ويلعب التنبؤ دوراً هاماً كوسيلة تقديرية لمواجهة المشاكل المالية التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة بما يتيح للإدارة فرصة الاختيار السليم بين بدائل الحلول في الوقت المناسب.

وقبل الخوض في أهمية التنبؤ بالفشل المالي ينبغي التأكيد على أن فشل المنشآت لا يتم بصورة فجائية ولكن تسبقه العديد من المؤشرات التي تدل على حدوثه ، كما يمر بعدد من المراحل حتى تبلغ المنشأة حالة الفشل والتي تتمثل بالاتي (شاكر ١٩٨٩، ص ١٤-١٥ : عامر ٢٠٠٧، ص ٥٢٨) :

١. مرحلة ما قبل ظهور الفشل المالي :

حيث ترتبط هذه المرحلة بالعديد من الظواهر السلبية التي تؤدي إلى تراجع قيم الإيرادات عن المصروفات مثل نقص الطلب على منتجات الشركة، التزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتقدم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية. ويعني ذلك تراجع في معدل العائد على الاستثمار ، وتحقيق معدل عائد على الاستثمار ضعيف يقل عن المعدلات السائدة في المنشآت المماثلة ، ثم يلي ذلك مرحلة تحقيق الخسائر السنوية التي تضاف على مجمع الخسائر المرحلة.

٢. مرحلة التدفق النقدي المنخفض:

ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المنشأة على استخدام سياساتها العادية في الحصول على النقدية المطلوبة لاستخدامها في مواجهة التزاماتها المستحقة ومقابلة نموها المطلوب، وفي هذه المرحلة

غالباً ما تتجه إدارة المنشأة إلى فرض العديد من الإجراءات المتشددة ، وذلك قبل استدعائها لمتخصص في مجال الاستشارات المالية.

٣. مرحلة الإعسار المالي المؤقت:

في هذه المرحلة تعاني المنشأة من عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها الجارية وحاجتها الملحة إلى النقدية بالرغم من زيادة الأصول الملموسة لديها عن التزاماتها. ويحدث العُسر في هذه المرحلة نتيجة انعكاسات تأخر الأداء الاقتصادي للمنشأة.

٤. مرحلة الإعسار المالي الكلي:

تعكس هذه المرحلة حالة الفشل المالي الكامل والذي يمكن ربطه بشكل مباشر بعدم كفاية القيمة السوقية لأصول المنشأة لمواجهة التزاماتها الكلية تجاه دائئيتها ومساهميتها. وتتحقق هذه المرحلة نتيجة انعكاسات تأخر الأداء الاقتصادي، واستمرار العُسر المالي المؤقت.

وعلى الرغم من التسلسل المنطقي للمراحل السابقة، يرى البعض (على ١٩٩٢، ص ١٠٤-١٠٥) أنه ليس بالضرورة حدوث الفشل المالي وفقاً لهذه المرحلية، حيث يجب التفرقة بين نوعين من الفشل المالي وفقاً لأسبابه ومصادره وهي :

الأول : الفشل المالي الزاحف :

والتي يمكن أن يتم وفقاً للمراحل السابق الإشارة إليها ، والذي يرجع إلى اختلال الهيكل المالي أو انخفاض الأداء الاقتصادي، وذلك بسبب عدم كفاءة القائمين على إدارة المنشأة في المجالات الإدارية والمالية والإنتاجية والتسويقية. وهذا النوع من الفشل هو الذي يحدث بصورة مرحلية، لذلك يمكن التنبؤ به بدرجة ثقة كبيرة مما يمكن من مواجهته من خلال برنامج للإصلاح يكون فعالاً في تجنب هذا الفشل.

الثاني : الفشل المالي المفاجئ :

هذا النوع من الفشل لا يمر بالمراحل المشار إليها سابقاً، لأنه يحدث بصورة مفاجئة نتيجة للعوامل الخارجية عن سيطرة الإدارة، كما أن هذا النوع يمكن أن يحدث على الرغم من سلامة الهيكل المالي، وارتفاع الإنتاجية ، لذلك فإنه يصعب التنبؤ به.

وفي ضوء ما سبق، يتأكد أن حالة الفشل المالي لا تحدث بشكل مفاجئ، ولكنها تعكس النتائج النهائي لمجموعة من التراكمات والمضاعفات. والتي تبدأ من موقف معين وبدرجة معينة من درجات

نقص السيولة والتي تتطور في حالة عدم الاهتمام بها من وضع سيئ إلى وضع أكثر سوءا إلى أن تصل إلى حالة الفشل المالي(شاكر ١٩٨٩، ص ١٢).

ويرى الباحث أن الأهمية الكبيرة للتنبؤ المبكر بالفشل المالي تكمن في أنه يعطي المزيد من الوقت أمام من يعنيه الأمر بمعرفة موقف البنك للتفكير والاستعداد له في وقت مبكر، واتخاذ الإجراءات التصحيحية التي تعمل على تجنب هذا الفشل في الوقت المناسب.

ويمكن تحديد أهمية التنبؤ بالفشل المالي من خلال توضيح الفوائد التي يحققها للجهات المختلفة ذات العلاقة بالبنك على النحو التالي(الزبيدي ٢٠٠٠، ص ٢٩١):

١. الإدارة :

حيث يعطى التنبؤ المبكر بالفشل إدارة البنك فرصة قوية وكافية للاستعداد لمواجهة العوامل المسببة لذلك سواء بتغيير السياسات أو تبديل القرارات أو إعادة صياغة برامج العمل وغيرها من الطرق العلاجية والتي تكون إدارة البنك أكثر من غيرها في معرفتها واستخدامها .

٢. الجهات الحكومية :

يساعد التنبؤ المبكر بالفشل الجهات الرسمية سواء كانت مصارف مركزية، هيئات تأمينات، مصالح ضرائب، أجهزة رقابة،...الخ، من التأكد من مدى سلامة الوضع المالي واستقراره لتلك البنوك، وبالتالي سرعة التدخل لتصحيح الأوضاع وضمان مصالح الجهات المختلفة تجنباً لحدوث الأزمات الاقتصادية .

٣. المستثمرين :

حيث يساعد التنبؤ بالفشل للبنوك التجارية المساهمين فيها أو المهتمين بها في تقييم أوضاع تلك البنوك والاطمئنان على سلامة استثماراتهم وأيضاً التمييز بين الاستثمارات الجذابة والمرغوب فيها والاستثمارات التي يجب التخلص منها.

٤. المقرضين أو المودعين وشركات التأمين :

تكمن أهمية التنبؤ بالتعثر والفشل لمثل هذه الجهات في معرفة الآثار السلبية للتعثر المالي أو التصفية في حالة فشل البنوك التجارية ، وبالتالي ضمان الودائع أو القروض وفوائدها في مواعيد استحقاقها ومعرفة القيمة الائتمانية لحقوقها في حالة الفشل ، وأيضاً إمكانية التأمين على أنشطة تلك البنوك ومدى استمرارها في النشاط.

الخلاصة :

تناول الباحث في هذا المبحث المفاهيم المستخدمة في وصف وتشخيص ظاهرة البنوك الفاشلة، مع دراسة أسباب الفشل المالي ، والفوائد التي يحققها التنبؤ المبكر بالفشل المالي للجهات ذات العلاقة بالبنك. وقد خلص الباحث إلى أن التعثر المالي يعتبر المقدمة الحقيقية لحالة الفشل المالي لأي بنك، والذي قد يحدث نتيجة لعوامل خارجة عن سيطرة الإدارة أو العوامل التي تخضع لسيطرة الإدارة، مع التأكيد على أن فشل البنوك لا يتم بصورة فجائية ولكن تسبقه العديد من المؤشرات التي تدل على حدوثه، كما يمر بعدد من المراحل حتى يبلغ البنك حالة الفشل المالي، الأمر الذي يبرز أهمية التوصل إلى مؤشرات تحذير مبكر للوقاية ضد هذا الفشل وتقادي حدوثه لتجنب الخسائر المترتبة على الفشل المالي ، وذلك من خلال إتاحة المزيد من الوقت أمام من يعنيه الأمر بمعرفة موقف البنك للتفكير والاستعداد له في وقت مبكر، واتخاذ الإجراءات التصحيحية التي تعمل على تجنب هذا الفشل في الوقت المناسب.

المبحث الثاني

أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية

مقدمة

ظلت المحاسبة لفترة طويلة تعتمد بشكل كامل على القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي، وذلك بهدف توفير الإفصاح الكافي عن المركز المالي للمنشأة في نهاية كل فترة مالية وكذلك نتائج عملياتها خلال تلك الفترة. ومن أهم هذه القوائم كانت قائمة التغيرات في المركز المالي، والتي تعرضت للعديد من الانتقادات من أهمها ما يلي (العراقي ١٩٨٩، ص ١٠٨):

١. تعرف قائمة الأموال (الموارد المالية) بأنها رأس المال العامل، وهذا التعريف كان مجال انتقاد لأن الالتزامات تدفع من النقدية وليس من رأس المال العامل.

٢. أن هذه القائمة لا تعرض ولا تحلل التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية من أوجه النشاط الأساسية وهي أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، وبالتالي يصعب استخلاص الآثار النقدية لهذه الأنشطة وعلاقاتها المتداخلة.

٣. استخدام المنهج غير المباشر The Indirect Approach في عرض مصادر الأموال من العمليات الأساسية للمنشأة، والذي يبدأ بصافي الدخل مع إجراء التسويات عليه بالعمليات غير النقدية. وهذا المنهج لا يوفر معلومات مفيدة عن المتحصلات النقدية والمدفوعات الأساسية من الأنشطة التشغيلية للمنشأة.

ومن هنا كان الاعتراف بأهمية استخدام الأساس النقدي في المحاسبة لإعداد جزء هام من معلومات المحاسبة وإصدار المعايير التي تلزم باستخدامه إيداناً بظهور قائمة التدفقات النقدية (عاشور ١٩٩٥، ص ٢٨).

ماهية التدفقات النقدية :

ظهرت العديد من المفاهيم حول ماهية التدفقات النقدية، فالبعض يرى أن كلمة أموال قد تعني أحد المدلولات الآتية (عبدالله ١٩٨٠، ص ٩٨):

١. النقدية (بالمعنى الحرفي) أي الأرصدة النقدية بالخزينة والبنوك.

٢. النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل.

٣. صافي الأصول ذات الطبيعة النقدية، أي الأصول المتداولة (ماعدا المدينين) مستبعداً منها الخصوم قصيرة الأجل .

٤. صافي رأس المال العامل، أي الأصول المتداولة بما فيها المدينون بعد استبعاد الخصوم قصيرة الأجل .

٥. جميع الموارد المالية، أي جميع الأموال المتداولة في المنشأة بغض النظر عن مصدرها.

ونتيجة لذلك أخذ المعيار رقم (٩٥) "قائمة التدفقات النقدية " الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في نوفمبر ١٩٨٧ بالأساس النقدي في تعريف الأموال ، حيث ينبغي إعداد قائمة التدفقات النقدية بحيث تعكس التغير في النقدية والنقدية المعادلة خلال الفترة ، وتشمل النقدية المعادلة الاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة العالية والتي تتوفر فيها الشرطين التاليين:

أ. إمكانية تحويلها إلى مبالغ محددة ومعروفة من النقدية .

ب. لا توجد أخطار كبيرة أو ذات قيمة تترتب على التغير في قيمتها في تاريخ استحقاقها نتيجة التغير في معدلات العائد.

ووفق هذا المفهوم صدر المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) المعدل الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC عام ١٩٩٢، كما أن المعيارين المصريين رقم (٥) الصادر عن الجهاز المركزي للمحاسبات ورقم (٤) الصادر بموجب قرار وزير الاقتصاد أخذاً بمفهوم النقدية والنقدية المعادلة، مما يعني أن هذا المفهوم لاقى قبولاً من جانب المنظمات المهنية .

حيث يعتبر التعريف النقدي للأموال أكثر فهماً وسهولة في تقييم السيولة والتدفقات النقدية المستقبلية. أما مفهوم رأس المال العامل للأموال فلا يساعد في هذا التقييم ، لأن رأس المال العامل الموجب لا يعني بالضرورة أو يشير إلى توافر السيولة ، كما أن رأس المال العامل السالب لا يعني أو يشير إلى عدم توافر السيولة(العراقي ١٩٨٩، ص ١١٠).

مفاهيم التدفقات النقدية

يتناول الباحث المفاهيم المختلفة لقياس التدفقات النقدية والتي تضمنها الأدب المحاسبي فيما يلي(عبد الفتاح ١٩٩٣، ص ١٤٢٧):

١. صافي التدفقات النقدية بالمفهوم التقليدي : وهو عبارة عن صافي نتيجة النشاط مضافاً إليه المصروفات غير النقدية (مثل الإهلاكات). ويلاحظ أن هذا المفهوم لا يمثل تحولاً من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي بقدر ما هو تعديلاً له .

٢. التدفقات النقدية بمعنى الأرباح المحتجزة مضافاً إليها الإهلاك. ويأتي هذا المفهوم في مجال الحديث عن طاقة التمويل الذاتي المتاحة للمنشأة بغرض تحديد السياسة المالية العامة للمنشأة.

٣. التدفقات النقدية بمعنى رأس المال العامل : وهو عبارة عن الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة . وهذا المفهوم يقابل المفهوم الاقتصادي لما يعرف "برأس المال الدائر " الذي يبدأ بالنقدية وينتهي بها أيضاً بعد المرور على المخزون والعملاء ، وتعد الوحدة الاقتصادية رابحة وفقاً لهذا المفهوم إذا كانت قيمة النقدية في نهاية الدورة أكبر من قيمتها في بدايتها.

٤. صافي التدفق النقدي بالمفهوم الحديث : وهو يشمل صافي التدفق من النشاط الجاري مضافاً إليه صافي التدفق النقدي من النشاط الاستثماري وصافي التدفق النقدي من النشاط التمويلي، وهذا المفهوم هو الذي يتبناه الباحث في دراسته الحالية، ويتميز بأنه يعبر تعبيراً دقيقاً عن حقيقة التدفقات النقدية للمنشأة حيث يقيس التدفق النقدي الداخل (المقبوضات النقدية) من كل نشاط سواء جاري أو استثماري أو تمويلي ، والتدفق النقدي الخارج (المدفوعات النقدية) لكل منها .

تعريف قائمة التدفقات النقدية :

في تعريف قائمة التدفقات النقدية يذكر (حجازي ١٩٩٨، ص ١٧) التعريف التالي:

" قائمة التدفقات النقدية Cash flow statement عبارة عن قائمة تعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات) ، والمدفوعات النقدية (المدفوعات) ، وصافي التغير في النقدية من ثلاثة أنشطة رئيسية هي : أنشطة التشغيل ، وأنشطة الاستثمار ، وأنشطة التمويل لمنشأة اقتصادية خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي إلى توفيق رصيد النقدية في أول الفترة وآخر الفترة ."

وفي تعريف آخر يذكر (Paramasivan C. & Subramanian 2009,P.19) التعريف التالي:

" قائمة التدفقات النقدية عبارة عن قائمة تعرض مصادر التدفقات الداخلة، واستخدامات التدفقات الخارجة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة، هذه القائمة تظهر فقط الحالة المالية في الأجل القصير، وتقدم ملخص للتدفقات النقدية التشغيل والاستثمار والتمويل بصورة تؤدي إلى توفيقها مع التغير في النقدية والنقدية المعادلة خلال الفترة".

وطبقاً لذلك يرى البعض (عطية ٢٠٠٣، ص ٢٧٨) أن هذه القائمة توضح أثر أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل على التدفقات النقدية بالمنشأة خلال الفترة، وتعرض معلومات

إضافية لبيان مصادر الأموال (التدفقات الداخلة)، واستخدامات الأموال (التدفقات الخارجة) خلال الفترة التي تعد عنها القوائم المالية للبنك بما يسمح لها بالإجابة عن الأسئلة الآتية التي لا تجيب عليها قائمتي الدخل والمركز المالي :

- كيف تم التصرف في أرباح البنك ؟
- كيف تم تمويل التوسعات ؟
- كيف تم سداد الالتزامات طويلة الأجل ؟

كما يرى البعض (حماد ١٩٩٣، ص ١٧٥-١٨٥) أن قائمة التدفقات النقدية تقدم نوعية من المعلومات - خاصة فيما يرتبط بحركة النقدية والسيولة ومرونة التمويل - فشلت القوائم المعدة على أساس الاستحقاق في تقديمها ، كما أنها وسيلة للتغلب على بعض عيوب التقارير المالية .

ويتفق هذا مع رأي أحد الباحثين (عطية ٢٠٠١، ص ٦١) في أن المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية تتصف بالموضوعية المناسبة والثقة والاعتمادية والدقة ، مما يزيد من فاعليتها في التخطيط وتقييم الأداء.

ومن التعريفات و الآراء السابقة يخلص الباحث إلى تعريف محدد لقائمة التدفقات النقدية وهو :

يمكن تعريف قائمة التدفقات النقدية بأنها قائمة تقدم نوعية من المعلومات عن مصادر الأموال (التدفقات الداخلة)، واستخدامات الأموال (التدفقات الخارجة) خلال الفترة التي تعد عنها القوائم المالية للمنشأة، هذه المعلومات التي تقدمها القائمة تتصف بالاعتمادية والموضوعية المناسبة، مما يزيد من فاعليتها في الكشف عن بعض الأمور الهامة عن أثر أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل على سيولة المنشأة في الأجل القصير.

أهداف قائمة التدفقات النقدية

إن الهدف من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة التي وقعت خلال الفترة (Feldman & Libman 2007, P.41).

هذه المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية - إذا استخدمت مع المعلومات التي توفرها القوائم المالية الأخرى - فأنها تساعد المقرضين والدائنين والمستخدمين الآخرين في (Stice & Stice & Diamond 2001, PP.155-156) :

١. تقييم مقدرة الوحدة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
٢. تقييم مقدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها ومقدرتها على توزيع أرباح والحاجة للحصول على تمويل خارجي .

٣. تقييم أسباب الاختلافات بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

٤. تقييم تأثير العمليات الاستثمارية والتمويلية -النقدية وغير النقدية- على المركز المالي للمنشأة.

٥. تقديم إجابة عن أسئلة المستثمرين والدائنين والمحللين الماليين عن:

- مصادر النقدية للمنشأة خلال الفترة.
- أوجه استخدامات المنشأة لهذه النقدية المتاحة لديها .
- التغيير في رصيد النقدية خلال الفترة ، وكيفية تفسيره.

أهمية قائمة التدفقات النقدية

تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية من طبيعة المعلومات التي تحتويها، حيث تفصح القائمة عن التدفقات النقدية من أوجه النشاط المختلفة (تشغيل ، استثمار ، تمويل) والتي تكشف عن بعض الأمور الهامة التي لا توضحها القوائم المالية التقليدية في الحكم على مدى نجاح المنشأة وإمكانية استمرارها (حماد ١٩٩٨، ص ١٩٩).

ويمكن تلخيص جوانب أهمية قائمة التدفقات النقدية في النقاط التالية:

١- تساعد قائمة التدفقات النقدية في تقييم المرونة المالية Assessing financial flexibility والسيولة Liquidity ، فالمرونة المالية تعكس مقدرة المنشأة على اتخاذ قرارات فعالة لتعديل توقيت ومبالغ التدفقات النقدية حتى يمكن أن تستجيب للحاجات والظروف غير المتوقعة. فالمعلومات عن التدفقات النقدية - خاصة المرتبطة بالأنشطة التشغيلية للمنشأة - يمكن أن تساعد في تقييم مقدرة المنشأة على مقابلة الحالات التشغيلية غير الملائمة. أما السيولة فتعكس المبالغ والوقت الذي يتوقع أن ينقضي حتى يتحول الأصل إلى نقدية أو حتى يدفع الالتزام، والمعلومات عن مقدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية يمكن أن تساعد في تقييم ما إذا كانت المنشأة سوف تواجه صعوبات في مقابلة التزاماتها عند استحقاقها (العراقي ١٩٨٩، ص ١٠٧).

٢- تساعد قائمة التدفقات النقدية على تحديد المرحلة التي تمر بها المنشأة من دورة حياتها هل في مرحلة البداية أم النمو أم الاستقرار أم الانحدار مما يساعد في تقييم درجة المخاطر المرتبطة بأداء المنشأة . فكما يؤكد الباحثون (حماد ١٩٩٣، ص ١٧٣) أن صافي التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري لها إمكانية توضيح ذلك على النحو التالي:

- فظهور صافي تدفقات نقدية سالبة بقيمة كبيرة يوضح أن الشركة في مرحلة توسع أو على الأقل إحلال وتجديد.
- في حين أن ظهور صافي تدفقات نقدية موجبة كبيرة يوضح أن الشركة في مرحلة انكماش حيث قامت ببيع جزء كبير من الأصول أو الاستثمارات لتغطية عجز السيولة أو لسداد الالتزامات.
- كما أن طبيعة التدفقات النقدية من النشاط التمويلي تؤكد النتائج السابقة ، فزيادة التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل توضح وجود نشاط استثماري يتمثل في شراء أصول ثابتة أو مشروعات تحت التنفيذ.
- ٣- تكشف قائمة التدفقات النقدية عن حالات الاضطراب المالي التي قد تعانيها المنشأة وخاصة عندما تتجه للإفلاس، وهو ما تعجز عنه القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي. وما يؤكد ذلك ما حدث لشركة W.T Grant الأمريكية والتي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إلزام الشركات بإنتاج معلومات وفقاً للأساس النقدي ونشرها، حيث تبين أن مقياس رأس المال العامل كان بإشارة موجبة في كل السنوات قبل إفلاس المنشأة، بينما ظهر مقياس التدفق النقدي بإشارة سالبة في السنوات الخمس الأخيرة قبل الإفلاس (عاشور ١٩٩٥، ص ٢٣).
- ٤- توفر معلومات عن التدفقات النقدية والتي يعتبرها البعض (Demski & Sappington 1990) مدخلا للمحافظة على رأس المال، وذلك على اعتبار أن رأس المال المطلوب المحافظة عليه هو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً، وأن التغيرات في تلك القيمة الحالية تعبر عن صافي دخل المنشأة في تلك الفترة، وذلك هو الأسلوب الذي يستخدم حالياً لقياس القيمة الاقتصادية لأي وحدة اقتصادية (عبد الفتاح ١٩٩٣، ص ١٤٢٤).
- ٥- إن معلومات التدفقات النقدية هي المعلومات الملائمة لصناعة القرار الاستثماري بدلاً من الإيرادات والمصروفات، وهذا ما يؤكد معظم خبراء تقييم المشروعات الاستثمارية على أساس أن مبدأ الاستحقاق يتجاهل مبدأ الفرصة المضاعة نتيجة عدم تحصيل الأموال، كما يتجاهل مبدأ التفضيل الزمني أو القيمة الحالية للنقد (الهواري ١٩٩٢، ص ١٣٥).
- ٦- يؤدي تحليل معلومات التدفقات النقدية إلى حدوث تخفيض كبير في التضليل الذي يمكن أن يحدثه استخدام طرق وسياسات محاسبية، وذلك عند إجراء المقارنات بين الشركات أو المقارنات بين الفترات لنفس الشركة في حالة حدوث تغييرات محاسبية، لأن هذه القائمة لا تخضع كثيراً لتعدد السياسات المحاسبية البديلة التي تؤثر على قياس الربح المحاسبي، أو تحد من إمكانية المقارنة بشكل جيد (حماد ١٩٩٨، ص ١٩٨).

الخلاصة :

تناول الباحث في هذا المبحث المفاهيم المختلفة للتدفقات النقدية، كما تناول تعريف قائمة التدفقات النقدية وأهدافها مع التركيز على جوانب أهميتها. وقد خلص الباحث إلى أن قائمة التدفقات النقدية تؤدي دوراً فعالاً في الحكم على مدى نجاح المنشأة وإمكانية استمرارها، وينبع هذا الدور الفعال من كون هذه القائمة تتصف بشكل ومحتوى معلومات لا تقدمه القوائم المالية الأخرى (المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق) بصورة مباشرة، كما تتسم هذه القائمة (قائمة التدفقات النقدية) بالاعتمادية والموضوعية المناسبة بدرجة أكبر مما تتسم به معلومات الاستحقاق، مما يزيد من فعاليتها في تحديد المرحلة التي تمر بها المنشأة من دورة حياتها، وكذا الكشف عن إمكانيات المنشأة لسداد التزاماتها وبالتالي قربها أو بعدها عن الإفلاس، مما يساعد على معالجة (أو الكشف عن) أخطر نقاط ضعف أو قوة المنشأة، وهذا يدعم الدور الفعال لقائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالفشل المالي للمنشآت المختلفة.

المبحث الثالث

طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية في البنوك التجارية

مقدمة

تختلف قائمة التدفقات النقدية في البنوك التجارية في بعض جوانبها عن قائمة التدفقات النقدية في المنشآت الاقتصادية التي لا تعتبر من المؤسسات المالية ، وأن كان الإطار العام لقائمة التدفقات النقدية والمفهوم الأساسي والأهداف واحدة في كلا النوعين من المؤسسات ، ويتناول الباحث النقاط المرتبطة بطرق إعداد قائمة التدفقات النقدية في البنوك التجارية وفقاً للمعيار الدولي رقم (٧) ، مع دراسة أهم الانتقادات التي توجه إلى التدفقات النقدية التشغيلية كما وردت في هذا المعيار ، وطرق تحليل قائمة التدفقات النقدية.

النقدية وما في حكمها:

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية في البنك التجاري تتكون النقدية وما في حكمها في بداية وفي نهاية السنة من الأرصدة النقدية لدى البنك وأرصدة البنك لدى البنك المركزي - بخلاف الأرصدة المودعة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي - والأرصدة لدى البنوك باستثناء تلك التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر ، وأذون الخزانة استحقاق أقل من ثلاثة أشهر ، وبالتالي يتم حساب النقدية وما في حكمها لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية على النحو التالي (بنك اليمن الدولي ٢٠٠٧):

نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	xxx
أرصدة لدى البنوك	xxx
أذون خزانة	xxx
ودائع لدى البنوك	(xxx)
أذون خزانة استحقاق أكثر من ثلاثة شهور	(xxx)
النقدية وما في حكمها	xxxx

ويلاحظ أن الودائع لدى البنوك استحقاق أكثر من ثلاثة شهور طرحت من النقدية وما في حكمها لأن الأرصدة لدى البنوك تتضمن هذه الودائع ، وأن أذون الخزانة استحقاق أكثر من ثلاثة شهور طرحت لأنها لا تعتبر في حكم النقدية ، ورصيد أذون الخزانة يتضمن كلا من أذون الخزانة استحقاق ثلاثة شهور واستحقاق أكثر من ثلاثة شهور .

استخدام الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية عن فترة زمنية معينة بغرض قياس وتقرير التدفقات النقدية عن أنشطة الأعمال من خلال الطريقتين التاليتين (عيسى ٢٠٠٧، ص ٩٢-٩٥):

١ - **الطريقة المباشرة** : تقوم هذه الطريقة على إمكانية تحويل عناصر الإيرادات إلى عناصر للتدفقات النقدية الداخلة وكذلك عناصر المصروفات إلى عناصر للتدفقات النقدية الخارجة وتتأثر عملية التحويل بالتغيرات التي تحدث في عناصر أصول والتزامات التشغيل خلال فترة التحويل.

٢ - **الطريقة غير المباشرة** : وتقوم هذه الطريقة على إمكانية تحويل صافي نتيجة أعمال المنشأة إلى صافي التدفق النقدي عن النشاط التشغيلي.

وقد نص المعيار الدولي رقم (٧) المعدل في الفقرة رقم (١٨) منه على أن للمنشأة حرية استخدام الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة في التقرير عن التدفقات النقدية التشغيلية، إلا أنه جاء في الفقرة التالية مباشرة (رقم ١٩) أنه يشجع على استخدام الطريقة المباشرة لما توفره من معلومات غير متاحة في ظل الطريقة غير المباشرة، مما يمكن مستخدميها من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية أو استخدامها في جوانب تحليلية لتقييم أداء المنشأة واتخاذ القرارات المناسبة.

ويلاحظ أن قائمة التدفقات النقدية لا تختلف في الطريقة المباشرة عن غير المباشرة إلا في قسم التدفقات النقدية التشغيلية فقط، حيث لا يختلف قياس صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية بين الطريقتين.

وكما هو الحال بالنسبة لمنشآت الأعمال الأخرى يمكن استخدام **الطريقة المباشرة** و**الطريقة غير المباشرة** لإعداد القسم الخاص بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في البنوك التجارية. إلا أنه استثناء من المعالجة المتبعة في المنشآت الاقتصادية التي لا تعتبر من المؤسسات المالية، فإنه بالنسبة للبنوك وصناديق الاستثمار وشركات تداول الأوراق المالية يتم إظهار التدفقات النقدية الناتجة عن التغيرات في أصول والتزامات التشغيل بما في ذلك القروض والسلفيات بالصافي. بمعنى أنه لا ينظر إلى التدفق النقدي الناتج من الزيادة بصورة مستقلة عن التدفق النقدي المرتبط بالنقص لنفس البند، وإنما يتم إدراك التدفق النقدي الناتج عن صافي التغير إما زيادة أو نقصاً (حجازي ١٩٩٨، ص ٢٠٦-٢٠٨).

وطبقاً للطريقة المباشرة تتمثل التدفقات النقدية في الفوائد والعمولات المحصلة والفوائد والعمولات المدفوعة، والمتحصلات عن مديونيات سبق إعدامها، والمدفوعات عن مصروفات التشغيل والضرائب على الدخل، ويتم جمع هذه المبالغ للوصول إلى التدفق النقدي من التشغيل قبل التغيرات في أصول والتزامات التشغيل. وبالتالي يظهر هذا الجزء من القسم الخاص بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل على النحو التالي :

XXX	فوائد وعمولات محصلة
(XXX)	فوائد وعمولات مدفوعة
XXX	متحصلات من مديونيات سبق إعدامها
(XXX)	مدفوعات عن مصروفات التشغيل
(XXX)	ضرائب على الدخل مدفوعة
XXXX	التدفق النقدي من التشغيل قبل التغير في أصول والتزامات التشغيل

وفي حالة إتباع الطريقة غير المباشرة يتم تسوية صافي ربح العام قبل الضرائب من واقع قائمة الدخل بالبند التي تظهر في قائمة الدخل، ولا يتولد عنها تدفقات نقدية داخلية أو خارجية مثل الإهلاك والمخصصات وأرباح أو خسائر فروق العملة للوصول إلى التدفق النقدي من التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات المتعلقة بأنشطة التشغيل. وبالتالي يظهر هذا الجزء من القسم الخاص بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل على النحو التالي :

XXX	صافي الربح قبل الضرائب من واقع قائمة الدخل
	<u>تعديلات لتسوية الأرباح من التدفقات النقدية التشغيلية</u>
XXX	الإهلاك والاستهلاك
XXX	المخصصات المكونة خلال الفترة
(XXX)	أرباح (خسائر) بيع الأصول
XXXX	التدفق النقدي من التشغيل قبل التغير في أصول والتزامات التشغيل

وبعد الوصول إلى التدفق النقدي من التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات المرتبطة بالتشغيل فإنه طبقاً للمعيار الدولي رقم (٧) يتم جمع صافي النقص في الأصول وطرح صافي الزيادة في الأصول (الودائع لدى البنوك ، أذون الخزانة استحقاق أكثر من ثلاثة شهور ، والاستثمارات المالية بغرض المتاجرة ، وقروض وسلفيات العملاء ، والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى). كما يتم جمع صافي الزيادة في الالتزامات وطرح صافي النقص في الالتزامات (الأرصدة المستحقة للبنوك، ودائع العملاء، الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى) للوصول إلى صافي التدفقات النقدية المرتبطة بالتغيرات

في أصول والتزامات التشغيل. وبالتالي يظهر الجزء الخاص بصافي التدفق النقدي المرتبط بالتغيرات في أصول والتزامات التشغيل في قائمة التدفقات النقدية على النحو التالي:

<u>صافي التغير (الزيادة) النقص في أصول التشغيل</u>	
ودائع لدى البنوك	XXX
أذون خزانة استحقاق أكثر من ثلاثة شهور	XXX
استثمارات مالية بغرض المتاجرة	XXX
قروض وسلفيات للعملاء	XXX
أرصدة مدينة وأصول أخرى	XXX
<u>صافي التغير (الزيادة) النقص في التزامات التشغيل</u>	
أرصدة مستحقة للبنوك	XXX
ودائع العملاء	XXX
أرصدة دائنة والتزامات أخرى	XXX
صافي التدفقات النقدية المرتبطة بالتغيرات في أصول والتزامات التشغيل	XXXX

وبإضافة التدفق النقدي من التشغيل قبل التغيرات في أصول والتزامات التشغيل إلى صافي التدفقات النقدية المرتبطة بالتغيرات في أصول والتزامات التشغيل، نصل إلى صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل، الذي يكون واحداً سواء تم استخدام الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة . ويمكن إيضاح ذلك كما يلي :

التدفق النقدي من التشغيل قبل التغيرات في أصول والتزامات التشغيل	XXXX
صافي التدفقات النقدية المرتبطة بالتغيرات في أصول والتزامات التشغيل	XXXX
صافي التدفقات النقدية المرتبطة بالتغيرات في أصول والتزامات التشغيل	XXXX

ومما تقدم وبعد إيضاح كيفية إعداد القسم الخاص بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في البنوك التجارية في ظل الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، يلاحظ أن المعيار الدولي رقم (٧) يعالج التغير في الودائع والتغير في السلف والقروض الممنوحة للعملاء ضمن الأنشطة التشغيلية، وبالتالي فإن شمول التدفقات النقدية التشغيلية على هذه البنود يظهر الصافي على غير حقيقته، مما يضعف قدرته على تحليل وتقييم قدرة البنك الحقيقية على سداد الالتزامات أو دفع التوزيعات أو تنفيذ الاستثمارات المطلوبة، مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي القائمة.

ولذلك يتناول الباحث الأنواع الثلاثة من التدفقات النقدية بالدراسة والتحليل فيما يلي :

١ - التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :

تعرف الأنشطة التشغيلية بأنها الأنشطة الأساسية التي تهدف إلى تحقيق الأغراض والأهداف الأساسية للمنشأة. وتتصف هذه الأنشطة بما يلي (عيسى ٢٠٠٧، ص ٨٦):

- (١) أنشطة قصيرة الأجل.
- (٢) أنشطة مسئولة عن تحقيق عناصر الإيرادات.
- (٣) أنشطة أساسية لازمة لتحقيق أهداف المنشأة.

وتعد التدفقات النقدية التشغيلية هي التدفقات الأساسية التي تهدف أي وحدة اقتصادية إلى تحقيقها بالدرجة الأولى، ونظراً لأهميتها القصوى في استمرار ونمو المنشأة واتخاذ العديد من أنواع القرارات ، فإن المعايير المحاسبية والباحثين - ويتفق معهم الباحث - قد استخدموا مبلغ التدفقات النقدية التشغيلية كمؤشر أساسي لقياس وتقييم مقدرة المنشأة على سداد الديون ، وصيانة طاقتها التشغيلية ، ودفع التوزيعات ، والقيام باستثمارات جديدة ، دون اللجوء إلى التمويل الخارجي أو على الأقل الحد من الاعتماد على هذا التمويل الخارجي وخاصة الديون لما يتضمنه من أنواع من المخاطر وأهمها المخاطر المالية.

وما يؤكد الأهمية القصوى للتدفقات النقدية التشغيلية بالمقارنة مع النوعين الآخرين من التدفقات (الاستثمارية والتمويلية) -في رأي الباحث- ما يلي:

١. أنها تقيس كفاءة وفعالية الأنشطة الأساسية Core activities للبنك، فإذا كان الهدف الأساسي للبنك - من منظور اقتصادي - هو تحقيقه المستوى المطلوب من الربح، فالتدفقات النقدية التشغيلية هي وحدها التعبير النقدي عن هذا الربح.
٢. أن الأنشطة التشغيلية تخضع لتحكم إدارة البنك إلى حد كبير، بخلاف الأنشطة الأخرى التي تخضع لمتغيرات خارجية، وبالتالي يمكن من خلالها الحكم على كفاءة الإدارة .
٣. أنها تظهر مدى قدرة البنك على إجراء توزيعات للأرباح .
٤. أن تحقيق الجودة الشاملة يتطلب أن يكون البنك قادراً على التطوير والنمو باستمرار، وهذا يتطلب تدفق مستمر للأموال للبنك. وهذا التدفق لا يتحقق بصفة مستمرة إلا إذا كان نتيجة عمليات تشغيلية ، لأن هذه العمليات تتصف بطبيعة الاستثمارية للبنك (عطية ٢٠٠١، ص ٢٦).

ونظراً لطبيعة نشاط البنك ذات الخصوصية بالمقارنة بمنشآت الأعمال الأخرى، تطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) معالجة التغيرات في الودائع والقروض كتدفقات نقدية مرتبطة بالتشغيل، وهذه المعالجة تخضع لنقد شديد، حيث أنها قد تؤدي إلى أن تفقد التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل دلالتها ومغزاها، ويعوق تحقيق القائمة لجانب هام وأساسي من أهدافها، وهو التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية الموجبة مستقبلاً، كما أن ذلك لا يتناسب مع معظم أهداف القائمة.

ويتناول الباحث أهم تلك الانتقادات الموجهة إلى التدفقات النقدية التشغيلية كما وردت في هذا المعيار فيما يلي :

أ - تصنيف الودائع كتدفقات نقدية تشغيلية :

التصنيف بصفة عامة هو وضع المفردات في مجموعات بحيث تشترك مفردات كل مجموعة في خاصية معينة تميزها عن بقية المجموعات الأخرى ، والغرض من تصنيف مفردات القوائم المالية هو (فراج ١٩٩٣، ص ١٩٩):

- ١- تمكين مستخدم التقرير المالي من تفسير الأحداث من خلال العلاقة بين السبب والنتيجة .
- ٢- تمكين مستخدم التقرير المالي من التنبؤ بالأحداث المستقبلية على ضوء الحالة التي يكون عليها الحدث من حيث تكرار أو انتظام وقوعه في الماضي والحاضر من عدمه.

لهذا يرى البعض أن هذه المعالجة غير سليمة نظراً لأن الودائع تمثل أهم مصدر من مصادر التمويل في البنك، إذ أن الموارد الذاتية (رأس المال) للبنك تمثل وسادة رقيقة يركز عليها البنك في أداء العمليات المصرفية. وعلى العكس من ذلك نجد المعيار الأمريكي رقم (٩٥) يعالج التغير في الودائع كنشاط تمويلي، وهذه هي المعالجة السليمة التي تتفق مع جوهر وطبيعة النشاط ، فضلاً عن أن تصنيف التغير في الودائع ضمن التدفقات المرتبطة بأنشطة التشغيل يؤدي إلى تشويه النتائج التي تبينها قائمة التدفقات النقدية، حيث يظهر صافي التدفقات النقدية متضخماً بقيمة صافي الزيادة في الودائع عندما تكون هناك زيادة في الودائع، أو أقل التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل عندما يكون هناك صافي نقص في الودائع(حجازي ١٩٩٨، ص ٢١٦).

ب- تصنيف القروض الممنوحة للعملاء كتدفقات نقدية تشغيلية :

وبالمثل أيضاً نجد المعيار الدولي رقم (٧) يعالج صافي التغير في السلف والقروض الممنوحة للعملاء كنشاط تشغيلي، في حين أن السلف والقروض الممنوحة للعملاء تمثل النشاط الرئيسي لتوظيف الأموال في البنوك التجارية، وبالتالي فهو نشاط استثماري، ويجب معالجته وفقاً لطبيعته هذه عند إعداد قائمة التدفقات النقدية، ويتفق هذا مع المعيار الأمريكي رقم (٩٥) الذي يعالج صافي التغير في السلف والقروض الممنوحة للعملاء كنشاط استثماري (حجازي ١٩٩٨، ص ٢١٦).

ج- تصنيف الأوراق المالية بغرض الاتجار كتدفقات نقدية تشغيلية :

إن توجيه جزء من موارد البنك إلى الاستثمار في الأوراق المالية بغرض الاتجار يعد وليد لهدف السيولة. ذلك أن هذه الأوراق يسهل تحويلها إلى نقدية ، كما أنها تتعرض لحد أدنى من الخسائر الرأسمالية بل قد لا تتعرض لتلك الخسائر على الإطلاق (هندي ١٩٩٩، ص ١٥).

ويلاحظ أنه وفقاً لكل من المعيار الدولي رقم (٧) والمعيار الأمريكي رقم (٩٥)، تتم معالجة التغيرات في الأوراق المالية بغرض الاتجار كتدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة التشغيل. حيث تفترض هذه المعالجة أن الأوراق المالية بغرض الاتجار تمثل نشاطاً تشغيلياً في المؤسسات المالية بالقياس على المخزون في المؤسسات غير المالية (حجازي ١٩٩٨، ص ٢٠٧).

ورغم المنطق وراء ذلك إلا أن وجود الأوراق المالية بغرض الاتجار قد لا يخدم غرض الوصول إلى التدفقات النقدية الحقيقية للبنك التجاري. حيث يلاحظ أن خصم أثر الودائع والقروض الممنوحة للعملاء فقط يظهر صافي التدفق النقدي التشغيلي بقيمة سالبة عندما تكون هناك زيادة في الأوراق المالية بغرض الاتجار.

هذه النتيجة - من وجهة نظر الباحث - لا تعبر بصدق عن التدفقات النقدية التشغيلية الحقيقية للبنك، لأن ظهورها هو انعكاس لخصم أثر الودائع من الأنشطة التشغيلية. فالأوراق المالية بغرض الاتجار تمول أساساً من الودائع، وذلك على أساس أن الودائع تستحق عند الطلب ومن ثم ينبغي أن توجه إلى استثمارات قصيرة الأجل (هندي ١٩٩٩، ص ٢٣).

وعلى هذا الأساس فإن خصم أثر الودائع والقروض من الأنشطة التشغيلية يتطلب أيضاً خصم أثر الأوراق المالية بغرض الاتجار، والمعالجة المقترحة في هذا الشأن أن يتم تصنيف الأوراق المالية بغرض الاتجار ضمن الأنشطة الاستثمارية، لأن التمييز الوحيد بين الأوراق المالية هو مسألة تاريخ الاستحقاق (مع افتراض نفس درجة جودة الأوراق المالية وقابليتها للبيع)، فإذا اعتبر البنك أن الأوراق المالية المستحقة في ظرف ستة شهور أوراق مالية بغرض الاتجار، فإن الأوراق المالية التي تستحق بعد ذلك تصنف على أنها أوراق مالية متاحة للبيع أو محتفظ بها حتى الاستحقاق، وبالتالي فإنه من الممكن جداً أن تحتوي الأوراق المالية بغرض الاتجار أذوناً على الخزنة وعلى أوراق حكومية (سندات حكومية) ، كما أنه من الممكن جداً أن تحتوي الأوراق المالية المتاحة للبيع أو المحتفظ بها حتى الاستحقاق أذون خزنة وأوراق حكومية (الهواري ١٩٨٧، ص ١٦٨).

وعلى ذلك فإن استخدام التدفقات النقدية التشغيلية كمؤشر أساسي في تقييم قدرة البنك الحقيقية على سداد الالتزامات أو دفع التوزيعات أو تنفيذ الاستثمارات المطلوبة، يقتضي احتساب أثر الودائع ضمن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، باعتبارها تمثل الجانب الأكبر من مصادر التمويل في البنوك التجارية، وأثر القروض والأوراق المالية بغرض الاتجار (الاحتياطي الوقائي) ضمن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، باعتبارها تمثل النشاط الرئيسي لاستخدامات الأموال في البنوك، لأن التقرير عن التدفقات النقدية بهذا الشكل يعد أكثر اتساقاً مع الأهداف التي تسعى القائمة لتحقيقها، وأكثر ملائمة ومنفعة لاستخدام بيانات التدفقات النقدية في تقييم أداء البنوك التجارية.

٢ - التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :

تعرف أنشطة الاستثمار بأنها الأنشطة التي تزاولها المنشأة ويترتب عليها التخلص أو حيازة أصول طويلة الأجل واستثمارات أخرى بخلاف تلك التي تدخل في نطاق النقدية المعادلة (Gopal C. 2008, P.140).

وتهدف هذه الأنشطة إلى تكوين إمكانيات وطاقات استثمارية تساعد على مزولة الأنشطة التشغيلية وتتصف هذه الأنشطة بما يلي (عيسى ٢٠٠٧، ص ٨٦):

- أنشطة طويلة الأجل.
- أنشطة تؤدي إلى تكوين طاقات مادية ومالية.
- أنشطة تؤدي إلى اقتناء أصول وكذلك التخلص منها.

وتتناول قائمة التدفقات النقدية النشاط الاستثماري وفقاً للمفهوم النقدي، بمعنى أنها تفصح عن ما أنجزته المنشأة من استثمارات في صورة تدفقات نقدية خارجة مطروحاً منها التدفقات النقدية الداخلة من بيع بعض الاستثمارات التي ترى الإدارة بيعها أو التخلص منها (حجازي ١٩٩٨، ص ١٧٦-١٧٧).

وتظهر أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية في كونها تقدم مؤشراً على درجة توسع ونمو البنك أو درجة انحساره وانكماشه، فكلما زادت التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية عن التدفقات النقدية الداخلة فإن ذلك يعد مؤشراً جيداً على توسع ونمو أنشطة البنك. ويلاحظ أن النشاط الاستثماري يظهر صافي سالب في أغلب الأحوال، ويتفق هذا مع طبيعة النشاط حيث تكون الاستثمارات التي أنجزها البنك أكبر من الاستثمارات التي باعها أو تخلص منها، فتمثل النتيجة استثمارات إضافية للبنك، مما يؤدي إلى ظهور القيمة السالبة لنتيجة هذا النشاط والتي تعني أنه صافي مستخدم للتدفقات النقدية الاستثمارية، وينبغي أن يلاحظ أن هذا مؤشر جيد للأداء لأنه يعني زيادة قدرة البنك المستقبلية على توليد تدفقات نقدية تشغيلية مما يمكن من تحقيق أهدافه بالمستوى المطلوب.

ويلاحظ أن شمول التدفقات النقدية الاستثمارية للسلف والقروض والأوراق المالية بغرض الاتجار (الاحتياطي القانوني)، يدعم إمكانيات القائمة على تحليل وتقييم قدرة البنك على تحقيق التمويل اللازم لهذه الاستثمارات، ومدى احتياجاته للتمويل الخارجي، وكيفية تدبير البنك لهذه الأموال المطلوبة لإنجاز برنامجه الاستثماري.

٣- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :

تعرف أنشطة التمويل بأنها الأنشطة التي تقوم بها المنشأة ويترتب عليها تغيرات في حجم وهيكل حقوق الملكية أو في حجم وهيكل الأموال المقترضة (عاشور ١٩٩٥، ص ٢٧).

وتهدف هذه الأنشطة إلى توفير مصادر التمويل اللازمة لتمويل الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية وذلك على مستوى مصادر الأموال الداخلية والخارجية. وتتصف هذه الأنشطة بما يلي (عيسى ٢٠٠٧، ص ٨٧):

- ١- أنشطة تهدف إلى توفير أموال مملوكة.
- ٢- أنشطة تهدف إلى توفير أموال مقترضة.
- ٣- أنشطة هامة لتوفير التمويل اللازم لممارسة الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية.

وتأتي أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في كونها تعطي مستخدمي القوائم المالية صورة كاملة عن سياسات البنك في تمويل عملياته من مصادر التمويل، حيث تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية على ودائع العملاء أو إصدار الأسهم، وتخصم منها التدفقات النقدية الخارجة مثل التوزيعات النقدية على المساهمين، وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية قد يكون قيمة سالبة أو قيمة موجبة، ويتوقف ذلك على الوضع التمويلي الذي يمر به البنك في الفترة الزمنية محل التقييم، فقد يتم في الفترة الزمنية الحصول على موارد مالية أو تسديد لموارد مالية سبق أن حصل البنك عليها، ففي الحالة الأولى يكون الصافي موجب، وفي الثانية يكون الصافي سالب.

ويلاحظ أن شمول التدفقات النقدية التمويلية لودائع العملاء يدعم إمكانيات القائمة في الكشف عن المخاطر التي يتعرض لها البنك عند استخدام هذه الودائع في تمويل استثماراته. ثم قياس وتقييم حجم العبء الناشئ من النشاط التمويلي (في حالة التمويل بالودائع)، أو تكلفته (في حالة التمويل بالملكية) الواقع على التدفقات النقدية التشغيلية للبنك، على اعتبار أن الوضع الطبيعي لسداد أعباء الديون ودفع التوزيعات هو وعاء التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية للبنك.

تحليل التدفقات النقدية :

التحليل المالي هو أداة لفهم ما تعنيه الأرقام الواردة بالقوائم المالية.

ويعرف البعض (عيسى ٢٠٠٧، ص ٥١) التحليل المالي بأنه "فحص ودراسة وتحليل البيانات والمعلومات المنشورة الواردة بالقوائم والتقارير المالية وغيرها من المصادر المنشورة المتاحة لشركة معينة عن فترات زمنية محددة بغرض الوصول إلى مؤشرات ونتائج تفيد في تقييم أداء الشركة عن الماضي والتنبؤ بالأداء في المستقبل".

ويخرج المحلل المالي بالمعلومات الضرورية التي تحتاجها الإدارة من تفسيره للقوائم المالية، كما أن المعلومات المستخلصة بواسطة التحليل تهم مجموعات أخرى مثل (عويس ١٩٩٠، ص ٣) :

- الدائنون الذين يهتمون بالسيولة في البنك لمعرفة قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاههم.
- أصحاب الأسهم الذين يهتمهم جانب الربحية في البنك وقدرته على توليد الأرباح.
- المقترضين الذين تمكنهم المعلومات المستخلصة من التحليل المالي التعرف على قدرة البنك على منحهم الائتمان.
- بالإضافة للجهات الرقابية التي تهتم بسلامة العمل المصرفي وضمان حقوق المودعين، والتعرف على مدى سلامة المركز المالي للبنوك والهيكل التمويلية لها ، ومدى الالتزام بنسبتي الاحتياطي والسيولة والحدود المتعلقة بالتوسع الائتماني.

ويكتسب تحليل التدفقات النقدية Cash Flow Analysis أهمية كبيرة في دنيا الأعمال وذلك لدوره الهام في اتخاذ القرارات المالية بوجه عام وقرارات الائتمان منها بشكل خاص (مطر ١٩٩٧، ص ١٨٥).

ويشير الأدب المحاسبي إلى وجود ثلاثة اتجاهات أو مناهج أو أساليب لتحليل التدفقات النقدية وذلك على النحو التالي (عيسى ٢٠٠٧، ص ٩٧):

أ- تحليل العلاقات بين مخرجات قائمة التدفقات النقدية :

يمثل تحليل العلاقات بين مخرجات قائمة التدفقات النقدية إحدى أهم أساليب تحليل التدفقات النقدية، ويقوم هذا الأسلوب على تحديد هياكل صحية للتدفقات النقدية يمكن أن تأخذ الشكل التالي :

تشغيلي	استثماري	تمويلي
+	-	+
+	-	-

كما أن هناك هياكل غير سليمة أو صحية للتدفقات النقدية يمكن أن تأخذ الشكل التالي :

تشغيلي	استثماري	تمويلي
-	+	-

ويلاحظ أن هذا الأسلوب سوف يكون له دور فعال عند تفسير القيمة السالبة أو الموجبة التي تتخذها المؤشرات المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية.

ب- إعداد مؤشرات ونسب لتحليل التدفقات النقدية :

سيتم التعرض لهذه المؤشرات في المبحث التالي عند تناول دور مؤشرات التدفقات النقدية في تقييم السيولة والربحية في البنوك التجارية.

ج- تحليل العلاقات التشابكية المتداخلة بين عناصر قائمة التدفقات النقدية وعناصر الموازنة النقدية:

من خلال هذا الأسلوب يتم إعداد الموازنة النقدية التي تضم تقديرات لعناصر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لفترة زمنية مستقبلية، ويتم استخدام هذه الموازنة كأداة لتخطيط وإدارة النقدية خلال هذه الفترة. وفي هذا الشأن يرى البعض (عيسى ٢٠٠٧، ص ١٠٠) -ويتفق معهم الباحث - إعادة تبويب عناصر الموازنة بحيث تتوافق مع التبويب الخاص بقائمة التدفقات النقدية (تشغيلية، استثمارية، تمويلية) بحيث يتم الوصول إلى قائمة تدفقات نقدية مخططة وأخرى فعلية، مما يتيح إعداد تقارير لتقييم الأداء النقدي تقوم على مقارنة التدفقات المخططة بالتدفقات الفعلية وتحديد الفروق وبيان أنواعها وأهميتها النسبية مع استكشاف الأسباب وراءها واقتراح البدائل والإجراءات المصححة.

الخلاصة :

تناول الباحث في هذا المبحث المحتوى المعلوماتي التي تتضمنه قائمة التدفقات النقدية في البنوك التجارية، وذلك بدراسة العوامل المؤثرة فيها ، والتي من أهمها معالجة التغيرات في الودائع والقروض والأوراق المالية بغرض الاتجار، لما لذلك من تأثير على فعالية وحيوية الدور الذي تلعبه قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالفشل المالي. وقد تناول الباحث النقاط المرتبطة بطرق إعداد قائمة التدفقات النقدية في البنوك التجارية وفقاً للمعيار الدولي رقم ٧ ، وأهم الانتقادات التي توجه إلى

التدفقات النقدية التشغيلية كما وردت في هذا المعيار. وقد خلص الباحث أن استخدام قائمة التدفقات النقدية كأداة للتنبؤ بالتعثر والفشل المالي للبنوك التجارية، يقتضي احتساب أثر الودائع ضمن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، باعتبارها تمثل الجانب الأكبر من مصادر التمويل في البنوك التجارية، وأثر القروض والأوراق المالية بغرض الاتجار (الاحتياطي الوقائي) ضمن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، باعتبارها تمثل النشاط الرئيسي لاستخدامات الأموال في البنوك، لأن التقرير عن التدفقات النقدية بهذا الشكل يعد أكثر اتساقاً مع الأهداف التي تسعى القائمة لتحقيقها، وأكثر ملائمة ومنفعة لاستخدام بيانات التدفقات النقدية في تقييم أداء البنوك التجارية.

المبحث الرابع

الفصل المالي والمؤشرات المالية المحددة وفقاً لمعلومات التدفقات النقدية

مقدمة

تتبع أهمية قائمة التدفقات النقدية من دورها في توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل والميزانية. لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين، كما أنها أكثر ملاءمة لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المنشأة، وتشكل بما تحويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات كمية أداة فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار وكذلك في استكشاف خططها المستقبلية في التوسع (مطر ١٩٩٧، ص ١٨٨).

هذا وتكمن أهمية المؤشرات المالية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية وفقاً للأغراض التي ستستخدم فيها (عويس ١٩٩٣، ص ٤). وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف مؤشرات التدفقات النقدية حسب الأغراض المستخدمة فيها إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

أولاً : مؤشرات السيولة :

إن قياس وتقييم السيولة ذو أهمية في تقييم الحالة المالية للمنشأة. فالمنشأة ذات السيولة هي المنشأة التي لديها نقدية كافية لسداد ديونها المستحقة. وعند تقييم السيولة يتم الاهتمام بدراسة مدى ملاءمة وكفاية النقدية التي لدى المنشأة لدفع ديونها. وتقسيم التدفقات النقدية للمنشأة إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية وتدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية وتدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية يوفر مقياساً أفضل لتوافر أو عدم توافر السيولة. فإذا كانت الديون أو الالتزامات التي على المنشأة تزيد على مصادر النقدية المتوفرة من الأنشطة التشغيلية، فإن المنشأة لا يكون أمامها إلا تسهيل الاستثمار المالي الذي تحوزه أو الالتجاء إلى التمويل الخارجي. من ناحية أخرى، فإن الفائض من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يمكن المنشأة من استثمار هذا الفائض أو تخفيض الديون، ومن ثم فإن قوة السيولة للمنشأة ترتبط مباشرة بوفرة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (العراقي ١٩٩٠، ص ٤٣-٤٤).

وللحكم على موقف السيولة بالبنك في ظل وجود قائمة التدفقات النقدية تستخدم مجموعة من النسب والمؤشرات الدالة على ذلك أهمها ما يلي :

(١) نسبة تغطية الودائع Deposit Change Coverage Ratio

نسبة تغطية الودائع = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / صافي التدفق النقدي للودائع

(Streuly,1994).

تقيس هذه النسبة قدرة البنك على توليد تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل تكفي لتغطية طلبات السحب للودائع التي تمثل الجانب الأكبر من التزامات البنك في الأجل القصير، وبالتالي توضح النسبة المدى الذي تقدمه الأنشطة التشغيلية من النقد لتغطية طلبات المودعين خلال الفترة.

وبدراسة وتحليل هذه النسبة باستخدام أسلوب تحليل العلاقات بين مخرجات قائمة التدفقات النقدية يلاحظ الآتي :

١. عندما تكون هذه النسبة سالبة فإن ذلك يعني إحدى حالتين :

١/١ إن البنك هو صافي موفر للتدفقات النقدية، في حين أن مقام النسبة وهو صافي التدفق النقدي للودائع يتصف بإشارة سالبة (أي أن مسحوبات المودعين أكبر من الإيداعات)، وفي هذه الحالة توضح النسبة المدى الذي تقدمه الأنشطة التشغيلية من النقد لتغطية طلبات المودعين. والقيمة التي تتخذها هذه النسبة في هذه الحالة ذات مغزى هام في مجال التنبؤ بالفشل المالي، فإذا كانت النسبة أكبر من واحد صحيح فإن هذا يعد مؤشراً جيداً على توافر السيولة لدى البنك (من مصدر تشغيلي)، وبالتالي قدرة البنك على تغطية طلبات السحب للمودعين من موارده الذاتية، مما يعني قدرة البنك على الاستمرار. أما إذا كانت النسبة أقل من واحد صحيح فإن هذا يعني أن صافي التدفق النقدي التشغيلي يعتبر غير كافٍ لتغطية طلبات المودعين المتزايدة، وبالتالي وجود مصادر أخرى من النقد تم استخدامها لتغطية هذه المدفوعات، وفي هذه الحالة تتأثر سيولة البنك وتتنخفض نتيجة هذه المدفوعات، أو وجوب ارتفاع قدرة البنك على توليد صافي تدفق نقدي من الأنشطة الاستثمارية لكي يغطي هذه المدفوعات النقدية للمودعين، وهذا الأمر يؤثر في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط الاستثماري في الفترات المقبلة.

٢/١ إن صافي التدفق النقدي التشغيلي يتصف بإشارة سالبة (أي أن البنك صافي مستخدم) ، مع أنصاف صافي التدفق النقدي للودائع بإشارة موجبة (أي أن البنك قام بجذب ودائع أكثر من تلك التي قام بدفعها)، وهذه الحالة قد تعني عدم قدرة البنك على توليد تدفقات نقدية موجبة تكفي لتغطية طلبات المودعين مستقبلاً.

٢. عندما تتصف هذه النسبة بإشارة موجبة فإن ذلك يعني إحدى الحالتين التاليتين :

١/٢ إن البنك يحقق صافي تدفق موجب من الودائع (أي أن المقبوضات النقدية من الودائع أكبر مما دفعه البنك للمودعين)، كما أنه صافي موفر للتدفقات النقدية التشغيلية، ويعد هذا مؤشراً جيداً على توافر السيولة لدى البنك بصورة مضاعفة (من مصدر تشغيلي ، ومصدر تمويلي)، وتعد هذه الحالة مثالية ومرغوبة لأنها تدل على قدرة البنك على النمو والتوسع .

٢/٢ إن صافي التدفق للودائع يتصف بإشارة سالبة (أي أن البنك قام بسداد ودائع أكثر من تلك التي قام بحيازتها)، مع أنصاف صافي التدفق النقدي التشغيلي بإشارة سالبة أيضاً، ويعد هذا مؤشراً سيئاً لأن هذه الحالة تعني أن البنك يعاني من عجز مضاعف في مستوى السيولة (عجز تشغيلي مضافاً إليه عجز تمويلي). وهذا يوجه النظر بصورة تلقائية إلى ضرورة أن يحقق البنك صافي تدفق نقدي موجب من أنشطته الاستثمارية لكي يتمكن من تغطية هذه الفجوة المالية المركبة (من النشاط التشغيلي والنشاط التمويلي معاً) .

(٢) نسبة تغطية التوزيعات النقدية Cash Dividend Coverage Ratio

نسبة تغطية التوزيعات النقدية = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / التوزيعات المدفوعة

(Streuly,1994 ; Giacomino & Mielke ,1993).

ترتبط سياسة توزيع الأرباح في البنوك التجارية بمقدار التدفقات النقدية التشغيلية الموجبة المحققة سواء في الماضي (التاريخية) أو المستقبل (المستقبلية) (Sharma, 2001,P.18).

وتقدم نسبة تغطية التوزيعات النقدية بُعداً أقوى عن سيولة البنك في الأجل القصير، فهي تقيس قدرة البنك على تمويل التوزيعات من وعاء التمويل الذاتي لديها، وتظهر عدد المرات التي يغطي فيها صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل التوزيعات المدفوعة، مما يعطي مؤشراً على استمرار سداد هذه التوزيعات، فإذا قلت النسبة عن واحد صحيح، فإن صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل يعتبر غير كافٍ لسداد التوزيعات، وبالتالي تشير إلى وجود مشاكل في السيولة في البنك التجاري .

وتجدر الإشارة هنا أنه لا ينبغي الاعتماد على هذه النسبة فقط لتقييم سيولة البنك التجاري، بل يجب أن تؤخذ هذه النسبة بجانب نسبة تغطية التدفقات النقدية التشغيلية للودائع ، لأن التوزيعات النقدية يمكن تأجيلها - في أوقات الأزمات - دون أن يؤدي هذا بالبنك إلى حالة العسر المالي الفني Technical Insolvency (شاكر ١٩٨٩، ص ١٢).

(٣) نسبة التشغيل / الاستثمار Operation / Investment Ratio

التشغيل إلى الاستثمار = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / صافي التدفقات النقدية الاستثمارية
(Duhovnik, M. 2008 ,P. 145).

تقيس هذه النسبة قدرة البنك على تغطية صافي التدفقات النقدية الاستثمارية بواسطة التدفق النقدي المتحقق من عملياته التشغيلية، فإذا قلت النسبة عن واحد صحيح، فإن صافي التدفق النقدي التشغيلي يعتبر غير كافٍ لتمويل النشاط الاستثماري وبالتالي وجود مصادر تمويل أخرى يتم استخدامها لتمويل هذه الاستثمارات .

وهنا تظهر التدفقات النقدية التشغيلية (بسط النسبة) بعد خصم أثر الودائع والقروض والأوراق المالية بغرض الاتجار (احتياطي وقائي)، كما أن التدفقات النقدية الاستثمارية تظهر بالصافي، أي بعد خصم المقبوضات من بيع جزء من هذه الاستثمارات والتي تعتبر تدفقات نقدية داخلية من النشاط الاستثماري، وهذا الأمر يجعل النسبة تعبر بصدق عن قدرة البنك على التمويل الذاتي لعملياته الاستثمارية.

وبدراسة وتحليل هذه النسبة باستخدام أسلوب تحليل العلاقات بين مخرجات قائمة التدفقات النقدية يلاحظ الآتي :

١. عندما تكون هذه النسبة سالبة فإن ذلك يعني إحدى حالتين :

١/١ أن البنك هو صافي موفر للتدفقات النقدية التشغيلية، في حين أن مقام النسبة وهو صافي التدفق النقدي الاستثماري يتصف بإشارة سالبة (أي أن البنك قام باقتناء استثمارات أكثر مما قام ببيعه منها)، وتعد هذه الحالة مثالية لأنها تعني قدرة البنك على تمويل مدفوعاته الاستثمارية ذاتياً.

٢/١ أن صافي التدفق النقدي التشغيلي يتصف بإشارة سالبة (أي أن البنك صافي مستخدم) ، مع أتصاف صافي التدفق النقدي الاستثماري بإشارة موجبة (أي أن البنك قام ببيع استثمارات أكثر من تلك التي قام بحيازتها)، وتعني النسبة في هذه الحالة وجود مصادر أخرى من النقد تم استخدامها لتغطية هذه المدفوعات، وفي هذه الحالة تتأثر سيولة البنك وتنخفض نتيجة هذه المدفوعات، أو وجوب ارتفاع قدرة البنك على توليد صافي تدفق نقدي من الأنشطة التمويلية لكي يغطي هذه المدفوعات النقدية للنشاط الاستثماري.

٢. عندما تتصف هذه النسبة بإشارة موجبة فإن ذلك يعني إحدى الحالتين التاليتين :

١/٢ أن البنك صافي موفر للتدفقات النقدية التشغيلية، كما أنه يحقق صافي موجب من نشاطه الاستثماري. (أي أن المقبوضات النقدية من بيع الاستثمارات أكبر مما دفعه البنك في سبيل حيازة

استثمارات جديدة)، ويعد هذا مؤشراً جيداً على توافر السيولة لدى البنك بصورة مضاعفة (من مصدر تشغيلي، ومصدر استثماري).

٢/٢ أن البنك صافي مستخدم للتدفقات النقدية التشغيلية، كما أنه صافي مستخدم للنشاط الاستثماري. ويعد هذا مؤشراً سيئاً على قدرة البنك على تمويل عملياته الاستثمارية ذاتياً. كما تعني هذه الحالة أن البنك يعاني من عجز مضاعف في مستوى السيولة (عجز تشغيلي مضافاً إليه عجز من النشاط الاستثماري).

ولمزيد من الإفادة في التحليل المالي، يرى الباحث أن يتم قياس التمويل الذاتي لكل بند من بنود هذه الاستثمارات (كل بند على حدة) خاصة وأن أهميتها النسبية تختلف عن بعضها البعض.

ويقترح الباحث تحقيق هذا الهدف كما يلي :

$$٣ / ١ \text{ نسبة التشغيل إلى الاستثمار في السلف والقروض} =$$

صافي التدفقات النقدية التشغيلية

صافي التدفق النقدي للسلف والقروض

$$٣ / ٢ \text{ نسبة التشغيل إلى الاستثمار في الأوراق المالية} =$$

صافي التدفقات النقدية التشغيلية

صافي التدفق النقدي لاستثمارات الأوراق المالية

وتشمل الاستثمارات في الأوراق المالية على الأوراق المالية بغرض الاتجار + الأوراق المالية المتاحة للبيع، والأوراق المالية المحتفظ بها حتى الاستحقاق على اعتبار أن الأوراق المالية بغرض الاتجار نوعاً من الاستثمار. إلا أنها تحمل قدرأ أقل من الخطورة عما يحويه المستثمر تحت بند الأوراق المالية المتاحة للبيع أو المحتفظ بها حتى الاستحقاق، على أساس أن الهدف من الأخير هو تحقيق أرباح (الهواري ١٩٨٧، ص ١٦٨).

وبذلك يتم قياس التمويل الذاتي لكل بند على حده من بنود العمليات الاستثمارية التي يقوم بها، وذلك أفضل من تجميع كل الاستثمارات في رقم واحد، نظراً لاختلاف الأهمية النسبية لكل بند منها لحياة البنك واستمراره ونموه (مع ملاحظة أن تفسير القيمة السالبة أو الموجبة التي تتخذها هذه النسب التفصيلية يتماثل مع تفسير القيمة الموجبة أو السالبة للنسبة الإجمالية - نسبة التشغيل إلى الاستثمار).

(٤) نسبة الاستثمار إلى التمويل Investtment /Finance Ratio

نسبة الاستثمار إلى التمويل =

صافي التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري / صافي التدفقات النقدية من النشاط التمويلي
(Streuly,1994 ; Carslaw & Mills, 1991).

تقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي التدفقات النقدية المرتبطة بتنفيذ البرنامج الاستثماري للبنك في إحدى السنوات، وصافي التدفقات النقدية المترتبة على البرنامج التمويلي الذي تنتهجه، فهي تقيس مدى اعتماد البنك على مصادر التمويل الخارجية في تمويل عملياته الاستثمارية.

وتقدم هذه النسبة بجانب النسبة السابقة صورة متكاملة لكيفية تمويل البنك لعملياته الاستثمارية لأن التمويل يعتمد إما على المصادر الذاتية (وتمثلها صافي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية) أو المصادر الخارجية (وهو ما تعبر عنه التدفقات النقدية المتولدة من النشاط التمويلي سواء التمويل بالملكية أو التمويل بالودائع).

لذلك فإن هذه النسبة تشير بطريقة ما إلى مدى الاحتياج للتمويل الذاتي لسد الفجوة بين التمويل الخارجي والمدفوعات الاستثمارية ، فإذا كانت استثمارات البنك بمقدار ٨ مليون وحصل على تدفق نقدي من مصادر التمويل الخارجية في هذه الفترة بمقدار ٥ مليون (أي أن نسبة الاستثمار إلى التمويل ١٦٠%)، إذن مطلوب توفير صافي تدفقات نقدية تشغيلية تعادل ٦٠% مما تم الحصول من صافي التدفقات التمويلية، وفي هذه الحالة يتم مقارنة هذه الفجوة بمقدار ما حققه البنك من تدفقات نقدية تشغيلية لمعرفة قدرته الذاتية على التمويل وسد العجز.

وبدراسة وتحليل هذه النسبة باستخدام أسلوب تحليل العلاقات بين مخرجات قائمة التدفقات النقدية يلاحظ أن هذه النسبة تأخذ أحد شكلين هما :

١- الشكل الأول: وهو الشكل الذي يتصف بإشارة سالبة ، وهذا الشكل يعني إحدى حالتين :

١/١ أن البنك حقق صافي سالب من النشاط الاستثماري وفي نفس الوقت حقق صافي موجب من النشاط التمويلي. في هذه الحالة توضح النسبة مدى ما استغرقه نشاط البنك الاستثماري من طاقة التمويل الذي حصل عليه البنك من المصادر الخارجية.

كما أن القيمة التي تتخذها هذه النسبة ذات مغزى هام في مجال التنبؤ بالفشل المالي ، فإذا كانت النسبة تساوي واحد صحيح فإن هذا يعني أن النشاط الاستثماري للبنك استحوذ على كل التمويل الخارجي الذي حصل عليه البنك نقداً في نفس العام، مما يتوقع معه ضرورة حصول البنك على دفعات تمويلية أخرى في الأعوام القادمة (بما يزداد معه المخاطر المالية التي تواجه البنك) لكي يواصل نشاطه الاستثماري، أو وجوب ارتفاع قدرة البنك على توليد صافي

تدفق نقدي من أنشطته التشغيلية لكي يغطي هذه المدفوعات الاستثمارية، الأمر الذي يؤثر في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط التشغيلي أو الاستثماري في الفترات المقبلة.

٢/١ أن البنك حقق صافي موجب من نشاطه الاستثماري (أي أن قيمة الاستثمارات المحصلة والمباعة أكبر من قيمة الاستثمارات المدفوعة)، وفي نفس الوقت قام البنك بسداد مدفوعات تمويلية أكبر من المتحصلات التمويلية، أي أنه حقق صافي تدفق نقدي سالب من نشاطه التمويلي. وحدث هذه الحالة يعبر عن مرور البنك بإزمه مالية دفعته إلى بيع جزء من استثماراته لكي يتمكن من سداد الأعباء التمويلية، هذا أن لم يكن هناك تفسيرات أو مبررات أخرى لهذا البيع.

٢- الشكل الثاني: وهو الشكل الذي تتصف فيه قيمة النسبة بإشارة موجبة، ويحدث هذا الشكل في إحدى حالتين :

١/١ أن البنك حقق صافي نقدي موجب من نشاطه الاستثماري مع تدفق نقدي موجب من النشاط التمويلي، وتعني هذه الحالة تراكم الفائض النقدي لدى البنك بصورة مضاعفة (أي من النشاط الاستثماري مضافاً إليه النشاط التمويلي) ، وهذا يعني قدرة البنك على مواصلة العمليات الاستثمارية في السنوات التالية .

٢/٢ أن البنك نفذ البرنامج الاستثماري (مما أدى إلى ظهور صافي تدفق نقدي سالب من النشاط الاستثماري)، كما انه قام بتسديد الأعباء التمويلية الملزم بها (أي صافي التدفق النقدي التمويلي ظهر بإشارة سالبة أيضاً)، وهذا يوجه النظر بصورة تلقائية إلى ضرورة أن يحقق البنك صافي تدفق نقدي موجب من أنشطته التشغيلية لكي يتمكن من تسديد هذه الفجوة المالية المركبة (من النشاط الاستثماري والنشاط التمويلي معاً) .

ولأن صافي التدفق النقدي التمويلي يمثل إجمالي الأموال المتاحة للتوظيف خلال الفترة، يقترح أيضاً تجزئة البسط إلى مكوناته (السلف والقروض، شراء أوراق مالية)، بحيث يتم قياس وتقييم نوعية النشاط الاستثماري الذي يقوم به البنك للوقوف على السياسة الاستثمارية والتمويلية، وتقييم مدى المخاطر الذي تواجه البنك عند تنفيذ برنامجه الاستثماري.

ولتحقيق ذلك يتم تفصيل النسبة كما يلي :

$$٤ / ١ \text{ نسبة الاستثمار في السلف والقروض إلى التمويل} =$$

صافي التدفق النقدي للسلف والقروض

صافي التدفق النقدي التمويلي

$$= \frac{2}{4} \text{ نسبة الاستثمار في الاستثمارات المالية إلى التمويل}$$

صافي التدفق النقدي لشراء الاستثمارات المالية

صافي التدفق النقدي التمويلي

وفي ضوء ما سبق يرى الباحث أن هذه النسب التفصيلية تتميز بأنها تعطي معلومات تفصيلية عن مكونات الاستثمار التي قام بها البنك، حيث تكشف نسبة الاستثمار (السلف والقروض، الاستثمارات المالية) إلى التمويل المدي الذي يقدمه النشاط التمويلي من النقد للاستثمارات الجديدة خلال الفترة.

(٥) نسبة الاستثمار إلى التشغيل والتمويل Investment /CFO Plus Finance Ratio

$$= \text{نسبة الاستثمار} / \text{التشغيل} + \text{التمويل}$$

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

صافي التدفقات النقدية التشغيلية + صافي التدفقات النقدية التمويلية

(Carslaw & Mills,1991).

تقيس هذه النسبة قدرة البنك على تمويل استثماراته من موارده الذاتية مضافاً إليها الأموال التي يتم اجتذابها من المصادر الخارجية للتمويل (سواء التمويل بالملكية أو التمويل بالودائع).

ويرى الباحث أن انخفاض هذه النسبة يمثل وضع جيد للبنك، لأنه يعني قدرة البنك على تمويل الاستثمارات المطلوبة - سواء بالتمويل الذاتي أو التمويل الخارجي أو كلاهما - مع تحقيق فائض نقدي يتمثل في الفرق بين البسط والمقام، مما يتيح معه فرصة نجاح البنك في إضافة عائد للملاك، مما ينعكس معه اتصاف البنك بالأداء الجيد.

وبالمثل أيضاً يتم تجزئة البسط إلى مكوناته (السلف والقروض، شراء أوراق مالية)، لتقييم مدى المخاطر التي تواجه البنك عند تنفيذ برنامجه الاستثماري في كلا النوعين .

و يتم ذلك من خلال تفصيل النسبة كما يلي :

$$= \frac{1}{5} \text{ نسبة الاستثمار في السلف والقروض} / \text{التشغيل} + \text{التمويل}$$

صافي التدفق النقدي للسلف والقروض

صافي التدفقات النقدية التشغيلية + صافي التدفقات النقدية التمويلية

$$= \frac{٥}{٢} \text{ نسبة الاستثمار في الاستثمارات المالية / التشغيل + التمويل}$$

صافي التدفق النقدي لشراء الاستثمارات المالية

صافي التدفقات النقدية التشغيلية + صافي التدفقات النقدية التمويلية

ثانياً: مؤشرات الربحية :

تعد مؤشرات الربحية في حد ذاتها مؤشراً هاماً لأداء البنك ، فهي بمثابة مقياس حقيقي لدرجة نجاح أو فشل إدارة البنك. فكلما زادت هذه المؤشرات كلما كان ذلك مؤشراً لاستخدام موارد البنك بكفاءة وفعالية من قبل الإدارة، إلا أن اعتماد تلك المؤشرات على الأرباح المحاسبية فقط لقياس العائد على استثمارات البنك وقياس ربحيته يحجب عن مستخدمي القوائم المالية مقدار ما حققه البنك من تدفقات نقدية تشغيلية (في مقابل صافي الدخل) على هذه الاستثمارات ، ولذلك يتناول هذا الجزء من البحث استخدام قائمة التدفقات النقدية لقياس وتقييم قدرة البنك على تحقيق عائد نقدي على استثمارات. هذا ، ومن ناحية أخرى فإن تحقيق البنك التجاري أعلى معدل للربحية ينبغي ألا يتم الاعتماد عليه في تقييم مدى نجاح البنك وإمكانية استمراره دون الأخذ في الاعتبار جودة هذه الربحية من المنظور النقدي.

ويتناول الباحث دور مؤشرات التدفقات النقدية في تقييم هذه المجالات، وذلك من خلال دراسة وتحليل الجوانب التالية :

أ- تقييم العائد على الاستثمار :

يمثل العائد النقدي على الاستثمارات قياساً للهدف النهائي والحقيقي الذي يسعى البنك إلى تحقيقه فالهدف الاقتصادي للبنك هو - في حقيقته - ليس مجرد تحقيق الربح المطلوب للبنك ، بل يتمثل في الوحدات النقدية التي يضخها الربح في خزانة البنك، فالربح إذا لم يكن قابلاً للتحويل إلى وحدات من النقد فلا يمكن أن نسميه دخلاً حقيقياً، بل وإذا لم يكن قابلاً للتحويل إلى وحدات من النقد، فيكون دخلاً صورياً وهمياً. أن قوة الربح تكمن في ما يولده من صافي تدفقات نقدية موجبة، وتوقيتها معاً ليسدد بها البنك التزاماته المختلفة وتحقيق نموه وتطوره. وبالتالي فإن معدل العائد النقدي على الاستثمارات يعد أكثر ملائمة للتعبير عن قدرة البنك على الاستمرار والنمو والتنافس(عطية ٢٠٠١، ص ٨٨) .

وتأخذ النسب المستخدمة في قياس هذا العائد الشكل التالي :

(١) معدل العائد النقدي على حقوق الملكية Cash Return on Equity Ratio

تعبر هذه النسبة عن العائد النقدي على الاستثمارات المقدمة من أصحاب البنك، وتستخرج بقسمة صافي التدفق النقدي التشغيلي على حقوق الملكية على النحو الموضح فيما يلي :

العائد النقدي على حقوق الملكية =

صافي التدفقات النقدية التشغيلية

حقوق الملكية

(Streuly,1994 ; Chotkunakitti, 2005,P.67).

ويلاحظ هنا أن حقوق الملكية (مقام النسبة) لم تكن فقط هي الأموال الاستراتيجية المتاحة للتوظيف، وإنما تعتبر الودائع أكبر مصدر للتوظيف، وبالتالي يرى الباحث أنه من الضروري معرفة العائد النقدي على الودائع ولاسيما أنه من المفضل دائماً مقارنة هذا العائد (العائد على الودائع) بمثله في البنوك الأخرى.

ويتم الوصول إلى ذلك من خلال قسمة صافي التدفق النقدي التشغيلي على الودائع، كما هو موضح فيما يلي :

معدل العائد النقدي على الودائع =

صافي التدفقات النقدية التشغيلية

الودائع آخر الفترة

(٢) معدل العائد النقدي على إجمالي الأصول Cash Return on Assets Ratio

وهي نسبة تعبر عن مقدار ما تحقق من عائد نقدي من كل وحدة من قيمة الأصول المستثمرة في البنك، وتحسب عن طريق قسمة صافي التدفق النقدي التشغيلي على إجمالي الأصول كما يلي :

معدل العائد النقدي على إجمالي الأصول =

صافي التدفقات النقدية التشغيلية

إجمالي الأصول

(Streuly, 1994 ; Rujoub & Cook & Hay , 1995).

ب - تقييم جودة الدخل :

يعد مجال تقييم جودة الدخل مجالاً جديداً لم تتطرق إليه المؤشرات المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق، فهذه المؤشرات تستخدم الدخل المحقق كمقياس لتقييم مدى نجاح البنك، ولكنها لا تمتد إلى أبعد من ذلك لتقييم نوعية الدخل، فهذا يتطلب مقياساً لا تستطيع قائمة الدخل أو الميزانية وحدها توفيره، في حين توفره قائمة التدفقات النقدية بما تقدمه من معلومات لها دور فعال في هذا المجال.

ويتناول الباحث دراسة وتحليل هذا الجانب فيما يلي :

مفهوم جودة الدخل

ينطوي الدخل المحاسبي المعد طبقاً لأساس الاستحقاق على العديد من المستحقات وتوزيعات التكاليف والعناصر المؤجلة، بالإضافة إلى تدخلات الإدارة في تشكيل دخل المنشأة وفقاً لأهدافها والتي تختلف من فترة لأخرى، مما جعل هذا الدخل لا يتسم بالموضوعية لما فيه من تحيز وتقديرات شخصية عديدة، وهذا يعكس ما تتميز به التدفقات النقدية بموضوعية في القياس (عطية ٢٠٠١، ص ٩٠).

فالدخل المحاسبي - في الحقيقة - لا يندرج تحت الأشياء العينية الملموسة، وبالتالي لا يخضع لقواعد التصرف في تلك الأشياء، والمتمثلة في الحيابة والتخلص والاستخدام في الدفع، كما أن قياس الدخل في شكل مقدار معين من وحدات النقد لا يعني أنه نقدية بالفعل (عاشور ١٩٩٠)، ولذا يلزم قياس القطاع النقدي من الدخل الذي يخضع للتصرفات العينية في صافي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية التي تقوم بها المنشأة، وذلك على اعتبار أن أحد الهدفين الرئيسيين للأنشطة التشغيلية هو إنتاج الدخل، في حين أن الهدف الآخر يتمثل في ما تولده هذه الأنشطة التشغيلية من تدفقات نقدية يتم ضخها لكافة أنشطة المنشأة وبالتالي فإن قياس الارتباط بينهما يحدد جودة أو نوعية الدخل وهو ما يميز منشأة عن أخرى تحقق نفس المستوى من الدخل، ولكن ليس لها نفس المستوى من النوعية الجيدة.

وبناء على ذلك يمكن تحديد مفهوم جودة الدخل بأنه يعني مقدار ما ينطوي عليه هذا الدخل من تدفقات نقدية تشغيلية للمنشأة .

فالدخل يكون أقل جودة عندما لا يكون مدعماً Sustained أو كان مجرد مكاسب ورقية Paper gains دون أن يرافقه زيادة حقيقية في الأصول خاصة النقدية باعتبارها وعاء للقيمة، يمكن أن تترجم إلى كافة أنواع الأصول الأخرى أو تستخدم كأداة لتسديد الالتزامات (عطية ٢٠٠١، ص ٩٠).

ولذلك يتم التعبير عن جودة الدخل بعبارة "المقدرة النقدية للدخل المحاسبي " Cash " generating power of accounting in come .

قياس وتقييم جودة الدخل

يظهر أهمية قياس وتقييم جودة الدخل من الحاجة إلى مقارنة الدخل للمنشآت المختلفة، وترجع هذه الأهمية إلى عوامل عديدة أهمها تحفظ المنشأة في حساب الدخل، والتغير أو الثبات في دخل المنشأة، والفرق بين الدخل المحاسبي - على أساس الاستحقاق - والتدفقات النقدية للمنشأة. واستخدام

معلومات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يزيل التشويه الذي يسببه مقارنة دخل المنشآت التي تستخدم طرق محاسبية مختلفة (العراقي ١٩٩٠، ص ٤٢).

ومن المعروف أن دخل البنوك التجارية يتولد أساساً من إيرادات النشاط الجاري. ثم باستقطاع تكلفة الودائع والاقتراض والمصروفات التشغيلية يتم التوصل إلى صافي الدخل. لذلك يتم قياس جودة الدخل بواسطة مؤشرين أساسيين، يقيس إحداهما جودة الدخل المتولد من إيرادات النشاط الجاري، ويقيس المؤشر الثاني جودة صافي الدخل الذي حققه البنك كما يلي :

١. جودة الإيرادات =

صافي التدفقات النقدية التشغيلية

إيرادات النشاط الجاري

(Chotkunakitti, 2005 ; Carslaw & Mills, 1991).

تقيس هذه النسبة ذلك الجزء الذي تدفق بالفعل إلى البنك في صورة نقدية خلال الفترة المالية من إيرادات النشاط الجاري، وهي الإيرادات الناتجة من الفوائد على القروض والأرصدة لدى البنوك وإيرادات الاستثمارات المالية وعائد الخدمات المصرفية وإيرادات النشاط الأخرى. وبالتالي تمثل مقياس على مدى كفاءة السياسة التي يتبعها البنك من جهة، وجودة الإيرادات أو نوعيتها من جهة أخرى .

٢. جودة الدخل =

صافي التدفقات النقدية التشغيلية

صافي الدخل

(Rujoub & Cook & Hay 1995 ; ١٨٩، ص ١٩٩٧)

تقيس هذه النسبة القطاع من الدخل الذي يتمكن البنك من استخدامه بالفعل والذي يندرج تحت الأشياء العينية الملموسة ، وبالتالي يخضع لقواعد التصرف فيها – والمتمثلة في الحيابة والتخلص والاستخدام في الدفع – ويمثل هذا مقياس لمدى قدرة البنك على التصرف سواء تجاه الدائنين أو تجاه الملاك (المساهمين).

ويرى الباحث أن قياس التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل بعد خصم أثر الودائع والقروض والأوراق المالية بغرض الاتجار (الاحتياطي الوقائي)، يجعل التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل تعبر بصدق عن مدى جودة هذا الدخل أو نوعيته .

ثالثاً : مؤشرات ملائمة رأس المال :

يرتبط رأس المال في مجال صناعة البنوك باعتبارات الأمان والثقة لدى جموع العملاء والمودعين، لأن وظيفة رأس المال الأساسية في البنوك التجارية هي أن تكون بمثابة وسادة أو تأمين نقدي للودائع لامتنع أي خسائر يمكن أن تحدث من الإقراض والاستثمار ومن الأعمال الأخرى الفرعية التي تقوم بها البنوك (الهواري ١٩٨٧، ص ١٩٩).

من أجل ذلك يتم الاهتمام بدراسة مدى اعتماد البنك التجاري على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل من ناحية ومن ناحية أخرى مدى قدرة البنك على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له (عويس ١٩٩٣، ص ٢٠).

ويرى الباحثين أنه يمكن قياس الرافعة المالية لأي بنك خلال فترة معينة، من خلال ربط صافي التدفق النقدي للودائع بإجمالي الأصول أو بإجمالي حقوق الملكية.

وتأخذ هذه النسبة الشكل التالي :

(١) نسبة الرافعة المالية Financial Leverage Ratio

$$= \text{صافي التدفقات النقدية للودائع} / \text{حقوق الملكية}$$

(Streuly, 1994).

تقيس النسبة مدى مقدرة البنك على رد قيمة الودائع بالاعتماد على حقوق الملكية، وبالتالي فإن انخفاض هذه النسبة يعني في جوهره حماية للمودعين. حيث تزيد قدرة البنك على رد الودائع مع انخفاض هذه النسبة، وتنخفض هذه القدرة مع تزايد قيمة هذه النسبة، مما يعني فعالية نسبة التدفقات النقدية في تقييم قدرة البنك على السداد في الأجل الطويل.

وفي ضوء ما سبق، نجد أن المؤشرات المقاسة على أساس التدفقات النقدية تقدم مقياساً أدق وأكثر واقعية في مجال تقييم سيولة وربحية البنوك التجارية، فالعناصر التي تتكون منها التدفقات النقدية لا تختلف البنوك في تقييمها، لأن المعيار الوحيد الذي يعتمد عليه في قياسها هو حدوث واقعة التحصيل أو واقعة السداد وبالتالي فهي تخلو من عنصر التقدير الشخصي وتخلو من التحيز في أسلوب قياس قيمتها، وهو ما لا يتوفر في المعلومات التي تقدمها القوائم المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي (Schroeder & Clark 1998, P.211).

وبالرغم من ذلك فإن مؤشرات التدفقات النقدية لا تخلو من الانتقادات فقد يثار الجدل حول ماهية التدفقات النقدية التشغيلية التي يجب الاستناد إليها في هذا المجال، حيث سبق التوضيح أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) يعالج التغير في الودائع كنشاط تشغيلي، في حين أن الودائع تمثل الجانب الأكبر من مصادر التمويل في البنوك التجارية وبالتالي فهي نشاط تمويلي. وبالمثل أيضاً نجد المعيار الدولي يعالج صافي التغير في السلف والقروض والأوراق المالية بغرض الاتجار (الاحتياطي الوقائي) كنشاط تشغيلي، في حين تمثل هذه الاستخدامات النشاط الرئيسي لتوظيف الأموال في البنوك، وبالتالي فهي نشاط استثماري.

ويرى الباحث أن قياس التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل بعد خصم أثر الودائع والقروض والأوراق المالية بغرض الاتجار (الاحتياطي الوقائي)، يجعل مؤشرات التدفقات النقدية تعبر بصدق عن سيولة وربحية البنوك التجارية.

الخلاصة :

تناول الباحث في هذا المبحث مؤشرات التدفقات النقدية ذات الدور الفعال في تقييم سيولة وربحية البنوك التجارية. فتعرض الباحث بالدراسة والتحليل لمؤشر تغطية التدفقات النقدية للودائع ومؤشر تغطية التوزيعات النقدية. كما تعرض الباحث أيضاً بالدراسة والتحليل لمؤشر تغطية التدفقات النقدية للاستثمارات، ومؤشر تغطية مصادر التمويل للاستثمارات، موضحاً أهم مزايا هذه المؤشرات في تقييم سيولة البنوك التجارية.

وقد تعرض الباحث في هذا المبحث لمؤشرات التدفقات النقدية المستخدمة حديثاً في تقييم العائد على الاستثمارات، وقد أوضح الباحث أن العائد المحاسبي على الاستثمارات ليس وحده الذي ينبغي الاعتماد عليه في تقييم ربحية البنوك التجارية، بل يفضل أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً العائد النقدي على الاستثمارات، حيث أنه يمثل الهدف النهائي والحقيقي الذي تسعى البنوك التجارية إلى تحقيقه وتعظيمها. فتعرض الباحث بالدراسة والتحليل لمعدل العائد النقدي على حقوق الملكية ومعدل العائد النقدي على إجمالي الأصول، كما تعرض أيضاً إلى مؤشر نصيب السهم من التدفقات النقدية.

كما تم التعرض لدور قائمة التدفقات النقدية في تقييم قدرة البنوك التجارية على رد الودائع من رأسمالها، وقد تم التعبير عن ذلك بنسبة الرافعة المالية المعدة وفقاً للأساس النقدي.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

مقدمة

تناول الباحث في الدراسة النظرية المؤشرات التي يمكن استخراجها من قائمة التدفقات النقدية للبنوك التجارية في مختلف المجالات سواء السيولة أو الربحية، ويتناول الباحث في الدراسة التطبيقية تأكيد هذا الدور الفعال لهذه المؤشرات من خلال اختبار الفروض، وقد شمل هذا الفصل على المباحث التالية :

المبحث الأول: وتناول كيفية إعداد الدراسة التطبيقية من حيث اختيار مجتمع الدراسة وأسلوب المعاينة المستخدم فيه والفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة، ومتغيرات الدراسة وقاعدة البيانات التي تخدم أغراض التحليل ومصادر الحصول عليها، وأخيراً تحديد أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: ويتناول اختبار الفروض التي وضعها الباحث بهدف تحقيق أهداف البحث، وذلك باستخدام أسلوب التحليل العنقودي أولاً بغرض تصنيف البنوك عينة الدراسة إلى مجموعتين متميزتين من البنوك التجارية تشمل المجموعة الأولى البنوك التجارية التي تعاني من التعثر والفشل المالي بينما تشمل المجموعة الثانية البنوك التجارية التي لا تعاني من ذلك. ثم استخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي بغرض بناء نموذج إحصائي للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية يحتوي على مجموعة من المؤشرات المالية التي تتفرد بقدرتها في تفسير معظم الاختلاف في الخصائص المالية بين المجموعتين.

المبحث الأول

اختيار العينة ومتغيرات الدراسة

مقدمة:

يتمثل الهدف العام لهذا المبحث في تحديد مجتمع الدراسة، التعرف على عينة الدراسة النهائية، فترة الدراسة، مصادر الحصول على البيانات، ومتغيرات الدراسة، وأخيراً تحديد أساليب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة. وذلك من خلال النقاط التالية :

أولاً : مجتمع الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية اليمنية والتي يبلغ عددها (٨) بنوك عام ٢٠٠٤، واحد منها ملك خاص للدولة، والأخرى تعتبر بنوك مشتركة بين القطاع الخاص اليمني والأجنبي بالإضافة إلى مساهمة الدولة (البنك المركزي اليمني ٢٠٠٥، ص ١٢٠-١٢١).

وينوه الباحث في هذا الصدد إلى أن الدوافع الأساسية التي تكمن وراء اختياره لهذا المجتمع بالذات تكمن فيما يلي :

- أن مجتمع الدراسة يحوي في طياته بنوك فاشلة مالياً.
- أن مجتمع الدراسة يحوي في طياته بنوك حققت خسائر لمدى أربعة أعوام على التوالي خلال فترة الدراسة.

ثانياً : عينة الدراسة :

بفحص القوائم المالية لبنوك المجتمع، أمكن اختيار عينة من ٦ بنوك بنسبة ٧٥% من المجتمع والتي تتوفر بياناتها عن فترة الدراسة (الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية) ، ويعرض الجدول التالي رقم (١) البنوك التجارية عينة الدراسة.

جدول (١)

البنوك التجارية عينة الدراسة

م	البنوك التجارية
١	البنك اليمني للإنشاء والتعمير
٢	البنك الأهلي اليمني
٣	بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار
٤	بنك اليمن الدولي
٥	البنك التجاري اليمني
٦	البنك الوطني للتجارة والاستثمار

ثالثاً : فترة الدراسة :

قام الباحث بحصر دراسته التطبيقية داخل نطاق سلسلة زمنية قدرها خمس سنوات، حيث تبدأ بالسنة المالية ٢٠٠٠ وتنتهي بالسنة المالية ٢٠٠٤، وهي الفترة التي سبقت إشهار إفلاس البنك الوطني للتجارة والاستثمار في ديسمبر ٢٠٠٥ .

رابعاً : مصادر الحصول على البيانات :

تم تجميع الإطار العملي لهذه الدراسة من مصادره الثانوية المتمثلة في قوائم المركز المالي وقوائم نتائج الأعمال وقوائم التدفقات النقدية السنوية لكل البنوك التجارية عن الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة، وقد تم الحصول على هذه البيانات من الإدارة العامة للرقابة على البنوك - البنك المركزي اليمني .

خامساً : متغيرات الدراسة :

يقصد بمتغيرات الدراسة تحديد كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التي ستخضع للتحليل الإحصائي، وذلك على النحو التالي :

(١) المتغير التابع :

يمثل تعرض البنك للتعثر والفسل المالي المتغير التابع في الدراسة الحالية. هذا وسوف يقاس المتغير التابع بمتغير نوعي يأخذ القيمة " واحد " للبنك المتعثر أو الفاشل مالياً، والقيمة " صفر " للبنك المناظر الذي لم يتعرض للتعثر والفسل .

(٢) المتغيرات المستقلة :

تمثل مؤشرات التدفقات النقدية التي تناولها الباحث في الدراسة النظرية المتغيرات المستقلة التي سوف يتم استخدامها في بناء النموذج المقترح للتنبؤ بالفسل المالي للبنوك التجارية .

وتشمل هذه المتغيرات المستقلة ١٤ نسبة مالية ، ويعرض الجدول الآتي رقم (٢) النسب المالية المستخدمة في الدراسة التطبيقية .

جدول (٣)

المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة التطبيقية

الرمز المستخدم	المؤشرات المالية
R1	نسبة تغطية الودائع
R2	نسبة تغطية التوزيعات النقدية
R3	نسبة الرافعة المالية
R4	نسبة التشغيل إلى الاستثمار في السلف والقروض
R5	نسبة التشغيل إلى الاستثمار في الأوراق المالية
R6	نسبة الاستثمار في السلف والقروض إلى صافي التمويل
R7	نسبة الاستثمار في الأوراق المالية إلى صافي التمويل
R8	نسبة الاستثمار في السلف والقروض / التشغيل + التمويل
R9	نسبة الاستثمار في الأوراق المالية / التشغيل + التمويل
R10	معدل العائد النقدي على حقوق الملكية
R11	معدل العائد النقدي على الودائع
R12	معدل العائد النقدي على إجمالي الأصول
R13	جودة الإيرادات
R14	جودة الدخل

وفي ضوء المتغيرات المستقلة التي استقر الباحث عليها، تم استخراج البنود الأساسية المستخدمة في حساب هذه المتغيرات لكل بنك من واقع القوائم المالية السنوية، وذلك على مدار فترة الدراسة، وبانتهاء هذه الخطوة تكون البيانات الخاصة لبنوك عينة الدراسة جاهزة لأجراء التحليل الإحصائي عليها.

سادساً : أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة :

في ضوء الأهداف التي يسعى هذا البحث إلى تحقيقها وعدد المتغيرات الخاضعة للتحليل وطبيعة قياس بياناتها، فقد اعتمد الباحث على استخدام أسلوبين إحصائيين أساسيين هما :

(١) أسلوب التحليل العنقودي :

يمثل التحليل العنقودي Cluster Analysis نوعاً من الأساليب المستخدمة في تجميع المفردات والأشياء في مجموعات صغيرة يطلق عليها العناقيد، فالمفردات داخل كل مجموعة عنقودية يوجد بينها نوع من التشابه بين عناصرها، وفي نفس الوقت تكون مختلفة عن المفردات الموجودة في المجموعات العنقودية الأخرى (Berry & Castellanos, 2007, p.116).

ويهدف التحليل العقودي إلى تصنيف عينة المشاهدات إلى فئتين (أو أكثر) متنافيتين ولكن مجهولتين بالاعتماد على تشكيلات من فئات المتغيرات. وعادة ما يكون الغرض من هذا التحليل هو اكتشاف نمط معين ينظم المشاهدات والتي غالباً ما تكون أفراد أو أشياء ويقسمها إلى مجموعات تتمتع عناصرها بخواص مشتركة (عكاشة ٢٠٠٢، ص ٥٨٣) .

وعلى ذلك فقد تم تعريف التحليل العقودي بأنه أحد أساليب تحليل المتغيرات المتعددة ويستخدم هذا التحليل لأغراض التقسيم والتصنيف وتقييم الأداء للمتغيرات أو الأفراد أو الأشياء على أساس أحد مقاييس التشابه أو التطابق أو الارتباط بين كل اثنين من المفردات الخاضعة للتحليل في ضوء مجموعة من الخصائص أو المؤشرات التي أشتمل عليها التحليل (Hardle & Simar, 2003, p.301).

ولعل من أهم ما يميز أسلوب التحليل العقودي هو عدم وجود أي اختبار إحصائي له وأنه لا يحتاج إلى اختبار مدى معنوية النتائج - ولكن يتم أخذ النتائج كما هي واعتبارها معنوية .

وتهدف هذا الدراسة إلى استخدام أسلوب التحليل العقودي بغرض تقسيم البنوك التجارية عينة الدراسة إلى مجموعتين وذلك باستخدام المؤشرات المالية المحسوبة. حيث يعتمد بناء نموذج التنبؤ بالفشل المالي على اختيار عينة مزدوجة Paired Sample من البنوك المتعثرة والبنوك غير المتعثرة، حتى يمكن إرجاع أي اختلافات تلاحظ بين مجموعتي البنوك إلى مواجهة الصعوبات المالية التي أدت إلى الدخول في دائرة التعثر أو الفشل المالي أو عدم مواجهة تلك الصعوبات (عبدالعزیز ١٩٩٩، ص ١٣٦) .

ومن الدراسات التي استخدمت هذا الأسلوب في مجال تقييم الأداء دراسة (سليمان ٢٠٠٥ : أبو بكر ٢٠٠٩) والذي ركزت على استخدام أسلوب التحليل العقودي في عملية تقييم الأداء المالي لشركات التأمين. وعن طريق استخدام أسلوب التحليل العقودي تم تصنيف شركات التأمين محل الدراسة إلى مجموعتين (القوية - الضعيفة) بناءً على المؤشرات المالية موضوع البحث، وبالتالي أمكن من خلال تحديد هذه المجموعات التعرف على درجة المشاكل أو درجة قوة مستوى الأداء.

(٢) أسلوب التحليل التمييزي الخطي :

يعد أسلوب التحليل التمييزي الخطي أحد الأساليب الإحصائية لتحليل المتغيرات المتعددة ذات الطبيعة التنبؤية، والذي يتعامل مع هياكل البيانات التي تتطوي على وجود عدة متغيرات مستقلة ومتغير تابع نوعي ذو طبيعة ثنائية Dichotomous أو ذو طبيعة متعددة Multichotomous .

وتتمثل المشكلة الأساسية التي يتعامل معها التحليل التمييزي الخطي في أنه في بعض الأحيان قد يوجد مجتمعان إحصائيان محددان ولكل منهما صفاته المميزة له، إلا أنهما يتداخلان فيما بينهما، بمعنى أنه توجد مجموعة من المفردات التي تحمل خصائص قياسها بعض صفات المجتمع الأول في نفس الوقت الذي تحمل فيه بعض صفات المجتمع الثاني، وتشكل هذه المجموعة من المفردات ما يسمى بمنطقة التداخل *Overlap Area*. وهنا يتطلب الأمر إيجاد قاعدة إحصائية يتم على أساسها التمييز بين مفردات المجتمعين بالشكل الذي يؤدي إلى تدني منطقة التداخل (حمدي ١٩٨٩، ص ١٩٩).

هذا ولقد اجمع الكثير من الباحثين على أهمية استخدام أسلوب التحليل التمييزي المتعدد في التنبؤ بالفشل المالي، وأستند هؤلاء في ذلك على نتائجه التي جاءت أعلى من نتائج الأساليب الأخرى، حيث قام (Pindado & Rodrigues, 2001, PP.13-33) بدراسة مقارنة بين النماذج المعتمدة بين أسلوب التحليل التمييزي وبين النماذج المعتمدة على أسلوب الانحدار اللوجستي في التنبؤ بالفشل المالي، وقد خلصت الدراسة أن قوة أسلوب الانحدار اللوجستي في التمييز بين التعثر والتوازن غير واضحة وأن أسلوب التحليل التمييزي ذو قوة تمييزية أكبر في السنة الأولى والثانية والثالثة قبل أزمة الفشل. كما أوضح (Hillegeist, et-al, 2002, P.4) أن النماذج التي تستخدم أسلوب التحليل اللوغاريتمي المتعدد أو الأسلوب الاحتمالي في التنبؤ بالفشل المالي لم تقدم أي تحسينات تستحق الملاحظة مقارنة بتلك النماذج التي تستخدم أسلوب التحليل التمييزي.

وبناء على ذلك يرى الباحث إمكانية الاستفادة من أسلوب التحليل التمييزي في معالجة المشكلة التي يتناولها البحث، وذلك في ضوء الأسباب التالية:

١- أن هذا الأسلوب يساعد بكفاءة في عملية التمييز بين مجتمع البنوك الناجحة ومجتمع البنوك الفاشلة، علاوة على قدرته على التنبؤ بانتماء أي بنك جديد - غير معلوم المجتمع الذي ينتمي إليه - لأحد هذين المجتمعين (عكاشة ٢٠٠٢، ص ٥٥٦)، مما يفيد في اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للبنوك التي يتوقع تعرضها للفشل المالي.

٢- لا يصلح إحصائياً استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد بدلاً من أسلوب التحليل التمييزي الخطي، نظراً لأن عملية التمييز التي يتناولها البحث تستلزم أن يكون المتغير التابع ذا طبيعة نوعية ثنائية (حالات نجاح أو فشل) وليس ذا طبيعة كمية.

٣- من غير المناسب استخدام أسلوب التحليل العنقودي بدلاً من أسلوب التحليل التمييزي، ففي الأسلوب الأول تكون المجتمعات محل الدراسة مجهولة ويصبح الهدف هو إيجاد وتكوين هذه المجتمعات. كما لا يتماشى أيضاً مع هدف الدراسة وهو محاولة إيجاد قاعدة للفصل الإحصائي بين مجتمعات النجاح والفشل.

٤- أن معظم الدراسات التي تناولت موضوع هذا البحث قد أثبتت كفاءة أسلوب التحليل التمييزي الخطي في عمليات التصنيف والتنبيؤ للشركات الناجحة والشركات الفاشلة .

٥- هناك مجموعة من المزايا التي يحققها استخدام التحليل التمييزي الخطي، ومنها ما يلي (Altman,2000,P.5):

- أنه يأخذ في الاعتبار العلاقات الداخلية المتبادلة بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في التحليل، ويحدد معامل لكل متغير في دالة التمييز بطريقة تجعل تجمع كل المتغيرات معاً يميز أفضل ما يمكن بين المجتمعات محل الدراسة .
- أنه يأخذ في الاعتبار الصورة الكاملة Entire Profile للخصائص الفردية للمفردات بالإضافة إلى علاقات التفاعل بين هذه الخصائص.
- تخفيض مساحة بعد التحليل، وبمعنى آخر استخدام أقل عدد ممكن من دوال التمييز لتصنيف الشركات.

المبحث الثاني

اختبار فروض الدراسة

مقدمة

يتناول الباحث في هذا المبحث عرض الفروض التي وضعها بهدف تحقيق أهداف البحث ، واختبار صحة الفروض باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. ويقسم الباحث عرض نتائج هذه الدراسة في ثلاث خطوات رئيسية:

الخطوة الأولى : اختبار الفرض الأول :

يتمثل الفرض الأول من فروض البحث في الآتي :

" هناك علاقة معنوية بين مؤشرات التدفقات النقدية والفشل المالي للبنوك التجارية " .

بمراجعة عينة الدراسة الحالية، يلاحظ أن هناك بنوك حققت أرباح طوال فترة الدراسة (عدها ثلاث بنوك) وهي : البنك اليمني للإنشاء والتعمير، البنك الأهلي اليمني ، بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار. وبنوك أخرى حققت خسائر طوال فترة الدراسة (عدها بنكين) وهي: بنك اليمن الدولي، البنك التجاري اليمني. وأخرى فاشلة مالياً وهو: البنك الوطني للتجارة والاستثمار.

ولما كان التحليل التمييزي يتطلب معرفة مسبقة بالعناقيد (المجموعات محل الدراسة)، حيث يتم خضوع هذه المجموعات لعملية دراسة محددة بدقة ولكل مجموعة على حدة ، على اعتبار أن كل مجموعة تكون منفصلة عن المجموعات الأخرى وغير مترابطة معها .

عمد الباحث إلى استخدام أسلوب التحليل العنقودي الذي من شأنه القيام بتصنيف البنوك عينة الدراسة إلى مجموعتين، تمثل المجموعة الأولى البنوك التجارية التي تعاني من التعثر والفشل المالي، والمجموعة الثانية البنوك التي لا تعاني من ذلك، وذلك باستخدام المؤشرات المالية المحسوبة خلال فترة الدراسة. وبذلك يكون هناك عدد من العناقيد أو المجموعات التي تعكس بأكبر قدر من الواقعية الاختلافات في الأداء المالي بين البنوك المختلفة، وهذا الأمر يوفر صفة الموضوعية في التصنيف.

هذا ولقد تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات، حيث تم إدخال كافة المؤشرات المالية المحسوبة ثم تشغيل التحليل العنقودي على هذه المؤشرات المالية، وبناء على مدى تقارب المؤشرات المالية من بعضها البعض، يقوم التحليل العنقودي بحساب متوسط لكل مؤشر لكل مجموعة من المجموعتين الناتجتين عن التحليل، ثم يتم وضع درجات (رتب مرجحة) لمتوسط كل مؤشر داخل كل مجموعة، وفي النهاية يتم جمع هذه الرتب لكل مجموعة من المجموعتين لتحديد

المجموعة المتعثرة ثم المجموعة غير المتعثرة. وفي هذا الشأن سيتم إعطاء وزن ترجيحي لكل متوسطات المؤشرات المالية داخل كل مجموعة لتحديد المجموعة المتعثرة وغير المتعثرة، وذلك بإعطاء المتوسط الأفضل درجتان والأضعف درجة واحدة بالاعتماد على العلاقة بين مخرجات قائمة التدفقات النقدية عندما تكون هذه النسبة سالبة أو موجبة .

ويبين الجدول التالي رقم (٣) متوسطات المؤشرات المالية داخل كل مجموعة وكذلك الأوزان المرجحة لكل مؤشر على حدة، وكذلك مجموع هذه الأوزان لكل مجموعة حتى يمكن تحديد مدى تعرض أو عدم تعرض المجموعة للتعثر والفشل المالي، وذلك من خلال نتائج التحليل العنقودي.

جدول (٣)

متوسطات المؤشرات المالية داخل كل مجموعة والأوزان المرجحة لها

المجموعة الثانية		المجموعة الأولى		المؤشرات المالية
الوزن	المتوسط	الوزن	المتوسط	
2	0.314	1	-0.627	R1
2	-0.164	1	0.329	R2
2	-0.310	1	0.620	R3
2	-0.301	1	0.601	R4
2	0.044	1	-0.088	R5
1	-0.010	2	0.020	R6
1	-0.050	2	0.100	R7
1	-0.133	2	0.265	R8
2	0.167	1	-0.334	R9
2	0.470	1	-0.940	R10
2	0.488	1	-0.976	R11
2	0.468	1	-0.936	R12
2	0.512	1	-1.025	R13
2	0.331	1	-0.663	R14
25		17	مجموع الأوزان المرجحة	

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة .

من الجدول السابق يتضح ما يلي :

١. تم اعتبار المجموعة الأولى هي المجموعة التي تعاني من التعثر والفشل المالي ، حيث حصلت على مجموع أوزان مرجحة أقل وهو (١٧).
٢. تم اعتبار المجموعة الثانية هي المجموعة التي لا تعاني من التعثر والفشل المالي ، حيث حصلت على مجموع أوزان مرجحة أعلى وهو (٢٥).

ويعرض الباحث في الجدول التالي رقم (٤)، المجموعتين التي تم تكوينهما وعدد السنوات التي ظهر بها كل بنك داخل المجموعة الواحدة ، وذلك على اعتبار أن كل سنة تمثل مفردة في التحليل .

جدول (٤)

نتائج التحليل العنقودي للبنوك التجارية عينة الدراسة

سنة التعثر	إجمالي السنوات	المجموعة الثانية التي لا تعاني من التعثر والفشل	المجموعة الأولى التي تعاني من التعثر والفشل	أسم البنك
السنة الأولى	٥	٤	١	البنك اليمني
السنة الثالثة والسنة الرابعة	٥	٣	٢	البنك الأهلي
السنة الأولى والسنة الخامسة	٥	٣	٢	بنك اليمن والكويت
السنة الثالثة والرابعة والخامسة	٥	٢	٣	بنك اليمن الدولي
—	٥	٥	٠	البنك التجاري
السنة الثالثة والرابعة والخامسة	٥	٢	٣	البنك الوطني
	٣٠	١٩	١١	المجموع

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي لبيانات عينة الدراسة.

يتضح من الجدول رقم (٤) أن البنوك التي تعاني من التعثر والفشل المالي (عددها أربعة بنوك) هي: البنك الأهلي اليمني الذي تعثر في عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ على التوالي، بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار الذي تعثر في عام ٢٠٠٠، ٢٠٠٤ و بنك اليمن الدولي الذي ظهر متعثراً في عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ على التوالي. ويتكرر نفس الوضع مع البنك الوطني للتجارة والاستثمار الذي ظهر أيضاً متعثراً في ثلاث سنوات متتالية هي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤.

أما البنوك التي لا تعاني من التعثر والفشل المالي (عددها بنكين) هي : البنك اليمني للإنشاء والتعمير الذي ظهر متعثراً فقط في عام ٢٠٠٠، البنك التجاري اليمني الذي ظهرت جميع سنواته ضمن المجموعة الثانية. وهذه النتيجة تم التوصل إليها بناء على تشابه وتقارب المؤشرات المالية المستخدمة في التحليل داخل المجموعة الواحدة، بينما يوجد اختلاف بين المجموعتين (الأولى والثانية) من حيث المؤشرات المالية المستخدمة في التحليل.

وبناء على هذه النتائج تتضح الأهمية العملية لاستخدام أسلوب التحليل العنقودي في التغلب على مشكلة تصنيف المجتمعات محل الدراسة، حيث أمكن تحديد مجموعتين متميزتين من البنوك التجارية، تشمل المجموعة الأولى مشاهدات البنوك التجارية التي تعاني من التعثر والفشل المالي، بينما تشمل المجموعة الثانية مشاهدات البنوك التجارية التي لا تعاني من ذلك، إضافة إلى قيام هذا الأسلوب بتحديد المتغيرات المستقلة المستخدمة في التمييز بين المجتمعات محل الدراسة.

والجدول التالي يوضح نتائج تحليل التباين في اتجاه واحد One-Way ANOVA لكل متغير من المتغيرات المستقلة باستخدام المجموعات النهائية، ويبين متوسطات المربعات بين المجموعات في عمود المجموعة Cluster ، بينما يبين متوسطات المربعات داخل المجموعات في عمود الخطأ Error ، وكذلك مستوى دالة الاختبار F والمتمثلة في P-value (تحت عنوان sig.f).

جدول رقم (٥)

نتائج تحليل التباين ANOVA

Sig.f	F	Error		Cluster		المؤشرات المالية
		df	Mean Square	df	Mean Square	
0.012	7.155	28	0.825	1	5.902	R1
0.209	1.656	28	0.978	1	1.620	R2
0.014	6.937	28	0.830	1	5.758	R3
0.017	6.443	28	0.842	1	5.424	R4
0.740	0.112	28	1.032	1	0.116	R5
0.940	0.006	28	1.036	1	0.006	R6
0.705	0.146	28	1.030	1	0.150	R7
0.313	1.057	28	0.998	1	1.055	R8
0.201	1.716	28	0.976	1	1.675	R9
0.000	23.577	28	0.562	1	13.257	R10
0.000	27.161	28	0.526	1	14.280	R11
0.000	23.215	28	0.566	1	13.145	R12
0.000	33.293	28	0.473	1	15.752	R13
0.008	8.226	28	0.801	1	6.585	R14

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي لبيانات عينة الدراسة .

يتضح من الجدول السابق أن أهم المتغيرات المستقلة التي في استخدمت في التصنيف هي: نسبة تغطية التغير في الودائع R1، ونسبة الرافعة المالية R3، ونسبة التشغيل / الاستثمار في السلف والقروض R4، ومعدل العائد النقدي على حقوق الملكية R10، ومعدل العائد النقدي على الودائع R11، ومعدل العائد النقدي على إجمالي الأصول R12، ونسبة جودة الإيرادات R13، و نسبة جودة الدخل R14.

ويلاحظ أن قيمة اختبار F لهذه المؤشرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05، مما يعني أن هذه المؤشرات تختلف بصورة جوهرية بين مجموعة البنوك التي تعاني من التعثر والفشل المالي، ومجموعة البنوك التي لا تعاني من ذلك في عينة الدراسة . مما يمكن القول بأن مجموعتي البنوك الخاضعة للتحليل هما مجموعتان منفصلتان، ولكل منها خصائص وسمات تميزها عن الأخرى.

وهذه النتيجة تؤكد للباحث قدرة مؤشرات التدفقات النقدية على التمييز بين البنوك التجارية التي تعاني من التعثر والفشل والمالي ، والبنوك التجارية التي لا تعاني من ذلك .

" وبناء على هذه النتيجة يتم قبول الفرض الأول من البحث "

الخطوة الثانية : اختبار الفرض الثاني :

لاختبار الفرض الثاني من فروض البحث وهو :

" أن النموذج التمييزي يساعد على التمييز بين البنوك المتعثرة والبنوك غير المتعثرة . "

قام الباحث بالخطوات التالية :

١ - إجراء التحليل التمييزي الخطي المتعدد :

باستخدام أسلوب التحليل التمييزي التدريجي للمؤشرات المالية التي تدخل إلى (أو تحذف من) نموذج التمييز المتوقع واحدة تلو الأخرى وفق معايير إحصائية معينة، تقضي هذه الطريقة إنتاج نماذج تمييز متتابعة وفي كل خطوة يتم حذف أو إضافة متغير من المتغيرات كالتالي :

- تبدأ الطريقة بمتغير مستقل واحد (نسبة مالية واحدة) وهذه النسبة يكون لها علاقة مع المتغير التابع (حالة البنك) .
- إيجاد جميع النماذج التي تحتوي على متغير النسبة المالية الأولى وباقي النسب الأخرى بالتدرج ، وفي كل حالة يتم اختبار أهمية النسبة الجديدة ومن تثبت أهميتها بالمقارنة مع باقي النسب تضاف إلى النموذج التمييزي الذي يحتوي مسبقاً على النسبة المالية الأولى .
- اختبار المتغيرات الموجودة مسبقاً في النموذج التمييزي بعد إضافة النسبة المالية الجديدة .
- يتم استكمال جميع النسب المالية التي تجرى عليها الدراسة، وفي كل مرة تضاف النسبة ذات أكبر أهمية نسبية حسب النتائج الإحصائية وفحص النسب الموجودة مسبقاً إذا كان من الممكن حذفها أم لا ، لحين الوصول إلى نموذج يحتوي على أهم المتغيرات في علاقة التمييز .

وطبقاً لذلك أسفرت نتائج تطبيق أسلوب التحليل التمييزي التدريجي عن بناء نموذج تمييزي يشتمل على ثلاث مؤشرات مالية من أصل ١٤ مؤشر تم إجراء الدراسة عليها هي : نسبة جودة الإيرادات (التدفقات النقدية التشغيلية / إجمالي الإيرادات)، ونسبة الرافعة المالية (صافي التدفق النقدي للودائع / حقوق الملكية)، ونسبة الاستثمار في السلف والقروض / التشغيل + التمويل.

وثبت إحصائياً أن هذه النسب المالية مجتمعة هي الأفضل من حيث التمييز بين البنوك التي تعاني من التعثر والفشل المالي، والبنوك التي لا تعاني من ذلك . حيث تم اختيار هذه النسب حسب قيمة معيار ويلكس لامدا Wilks Lambda، الذي يشير إلى أهمية النسبة المالية للنموذج التمييزي. ويتراوح ناتج هذا المعيار بين الصفر والواحد الصحيح، فكلما اقترب الناتج من الصفر كان ذلك دليلاً على اختلاف المراكز المتوسطة للمجتمعات محل الدراسة ، أما إذا اقترب الناتج من الواحد الصحيح دل ذلك على تساوي المراكز المتوسطة للمجتمعات، وبالتالي عدم إمكانية التمييز بينها. ومن ثم فإنه عند انتفاء المتغيرات المستقلة باستخدام هذا المعيار فإن المتغير الذي يتم إدخاله في دالة التمييز هو الذي يعطي أدنى قيمة لمعامل ويلكس لامدا (Sharma,1996,p. 266).

ويوضح الجدول رقم (٦) قيم إحصاء ويلكس لامدا Wilks Lambda للنسب المالية التي تم اختيارها في دالة نموذج التمييز للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية .

جدول رقم (٦)

قيم إحصاء Wilks Lambda للنسب المالية الداخلة في دالة نموذج التمييز

رمز النسبة	وصف النسبة المالية	قيمة إحصاء Wilks Lambda	الدالة الإحصائية P-value
R13	جودة الإيرادات	0.439	0.000
R3	الرافعة المالية	0.365	0.000
R8	صافي السلف والقروض / التشغيل + التمويل	0.316	0.000

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي لبيانات عينة الدراسة .

يتضح من الجدول السابق الأهمية النسبية لكل من النسب المالية المحددة في النموذج التمييزي المقترح للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية، حيث بلغت الدالة الإحصائية لكل منها اقل من 0.01.

هذا وتكشف محتويات الجدول السابق عن بعض الأمور الهامة :

- أن المؤشر R13 (جودة الإيرادات) جاء ترتيبه متقدماً على النسب المالية الأخرى، وهذا يعني أنه مؤشر قوي للتمييز بين البنوك التي تعاني من التعثر والفشل والبنوك التي لا تعاني من ذلك.
- أن المؤشر R3 (درجة الرافعة المالية) قد احتل المرتبة الثانية من حيث مدى قدرته على التمييز بين مجموعتي البنوك، وهذا يؤكد أهمية استخدام مؤشرات الرافعة المالية في عمليات تقييم أداء البنوك التجارية وفي التنبؤ بوضعها المالي.

- أن المؤشر R8 (صافي السلف والقروض / التشغيل + التمويل) قد احتل مرتبة متأخرة من حيث مدى قدرته على التمييز بين مجموعتي البنوك، وهذا يدل على ضعف مقدرته التمييزية.
 - أن النموذج التمييزي يستند على إطار معلومات التدفقات النقدية، ويتمثل هذا الإطار في انخفاض جودة الدخل المتولد من إيرادات النشاط الجاري، وعدم ملائمة رأس المال، وارتفاع استثمارات السلف والقروض الممنوحة للعملاء.
- وبافتراض حدوث ظاهرة الفشل المالي باحتمال قدرة ٥٠% كحد أدنى، ظهرت نتائج التحليل التمييزي للمتغير التابع (حالة البنك) طبقاً لتصنيف المتغيرات R3, R8, R13 كما يلي :

جدول رقم (٧)

نتائج التحليل التمييزي للمتغيرات R3,R8,R13

المجموعة	القيم المشاهدة		الإجمالي
	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	
عدد المشاهدات مصنفة تبعاً لعينة الدراسة count	11	19	30
عدد المشاهدات الصحيحة في التصنيف N correct	10	18	28
عدد المشاهدات التي صُنفت خطأ في العينة	1	1	2
إجمالي عدد المشاهدات	11	19	30
جودة وصحة التصنيف بالعينة Proportion Correct	90.9%	94.7%	93.3%
دالة التمييز لكل مجموعة Linear Discriminant Function			
معامل المتغير المستقل R3	-0.239		
معامل المتغير المستقل R8	0.958		
معامل المتغير المستقل R13	2.482		
المقدار الثابت Constant	0.776		
صياغة المعادلة لكل مجموعة	$Z = .776 - .239 R3 + .958 R8 + 2.482 R13$		

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي لبيانات عينة الدراسة .

يتضح من الجدول رقم (٧) أن المتغيرات المستقلة R3,R8,R13 تمثل أساس مناسب لتصنيف مشاهدات البنوك التجارية، حيث بلغت صحة التمييز في العينة موضع الدراسة 93.3%، وتعد هذه النسبة جيدة من الناحية الإحصائية لقبول تصنيف هذه المتغيرات.

وقد ظهرت معادلة التمييز النهائية على النحو التالي :

$$Z = .776 - .239 R3 + .958 R8 + 2.482 R13$$

حيث أن :

Z : تعبر عن قيمة معادلة التمييز النهائية .

R3 : تمثل نسبة الرافعة المالية للبنك التجاري.

R8 : تمثل نسبة الاستثمار في السلف والقروض / التشغيل + التمويل .

R13 : تمثل نسبة جودة الإيرادات للبنك التجاري .

نقطة القطع تعادل : -1.37

ويعني ذلك أن : إذا كانت قيمة Z في معادلة التمييز النهائية تعادل أو تقل عن 1.37- (نقطة القطع)، يتم تصنيف البنك التجاري ضمن المجموعة الأولى، التي تتضمن مجموعة البنوك التجارية التي تعاني من التعثر والفشل المالي. وعلى العكس من ذلك، فإذا كانت قيمة Z تزيد عن قيمة نقطة القطع 1.37- ، يتم تصنيف البنك التجاري ضمن المجموعة الثانية، التي تتضمن مجموعة البنوك التجارية التي لا تعاني من التعثر والفشل المالي .

٢- اختبار الدلالة الإحصائية الكلية للنموذج :

تتمثل أهمية النموذج المبني على أساس أسلوب التحليل التمييزي المتعدد في قدرته على الفصل بين المجموعات من خلال تحديد وتوظيف تلك المتغيرات التي تميز بدرجة كبيرة بين مجموعتي البنوك، وتكون متماثلة إلى حد بعيد داخل نطاق كل مجموعة . ولذا ينبغي اختبار الدلالة الإحصائية الكلية للنموذج، بمعنى التحقق من معنوية الاختلافات بين المراكز المتوسطة Centroids لكل من المجموعتين، وذلك على النحو الموضح بالجدول التالي.

جدول رقم (٨)

نتائج اختبار الدلالة الإحصائية الكلية للنموذج

الارتباط التوافقي Canonical Correlation	معامل ويلكس لامدا Lambda Wilks	كاى تربيع Chi-Square	الدلالة الإحصائية P-value
0.827	0.316	30.570	0.000

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي لبيانات عينة الدراسة .

يتضح من الجدول السابق أن دالة التمييز الناتجة من التحليل ذات قوة تمييزية عالية، حيث بلغ معامل الارتباط التوافقي (نسبة الفروق الكلية التي ترجع إلى الفروق بين مجموعتي الشركات) تقريباً 82.7% تأسيساً على إحصاء كاى تربيع والذي بلغ 30.570 عند مستوى معنوية 0.000 .

مما سبق، يمكن القول بأن الاختلافات بين مجموعتي الشركات والتي تعكسها المتغيرات المستقلة في النموذج المقترح لا ترجع إلى الصدفة، وإنما هي اختلافات جوهرية عند مستوى المعنوية المشار إليه.

٣- اختبار القدرة التمييزية للنموذج :

بعد التحقق من وجود اختلافات جوهرية بين المراكز المتوسطة لكل من المجموعتين يجرى تقييم لكفاءة النموذج التمييزي من خلال اختبار مدى قدرة النموذج على التمييز بين البنوك المتعثرة والبنوك غير المتعثرة خلال أعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، وذلك بإجراء الخطوات التالية :

- أ- احتساب النسب المالية التي حددها النموذج التمييزي لكل بنك من البنوك التي جرت عليها الدراسة، لكل سنة من سنوات التحليل ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤.
- ب- بناء جداول تصنيف البنوك المتعثرة والبنوك غير المتعثرة في هذه السنوات لقياس نسبة الدقة في التنبؤ من خلال المقارنة بين التصنيف المبني على أساس التحليل العنقودي وبين التصنيف المبني على أساس النموذج التمييزي، على اعتبار نسبة الدقة في التصنيف مساوية ١٠٠% عندما يتم تصنيف جميع البنوك في عينة الدراسة في المجموعة الحقيقية لكل منها .

جدول (٩)

تصنيف البنوك التجارية في المجموعات الحقيقية حيث نسبة الدقة ١٠٠%

السنة	البنوك التجارية		
	البنوك المتعثرة	البنوك غير المتعثرة	الإجمالي
2002	٣	٣	٦
2003	٣	٣	٦
2004	٣	٣	٦

المصدر : نتائج التحليل العنقودي لعينة الدراسة.

السنة الثالثة من سنوات الدراسة

جدول (١٠)

نتائج تصنيف البنوك التجارية لسنة (٢٠٠٢)

المجموعة	البنوك التجارية		
	البنوك المتعثرة	البنوك غير المتعثرة	الإجمالي
عدد المشاهدات مصنفة تبعا لعينة الدراسة count	٣	٣	٦
عدد المشاهدات الصحيحة في التصنيف N correct	٣	٣	٦
عدد المشاهدات التي صنفت خطأ في العينة	٠	٠	٠
إجمالي عدد المشاهدات	٣	٣	٦
جودة وصحة التصنيف بالعينة Proportion Correct	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

يتضح من نتائج تصنيف البنوك التجارية في سنة ٢٠٠٢ في الجدول السابق عدم ظهور خطأ في التصنيف، وبالتالي فإن دقة النموذج في التنبؤ في السنة الثالثة من سنوات الدراسة يساوي ١٠٠%، وتعد هذه النسبة جيدة من الناحية الإحصائية لقبول هذا التصنيف.

السنة الرابعة من سنوات الدراسة

جدول رقم (١١)

نتائج تصنيف البنوك التجارية لسنة (٢٠٠٣)

البنوك التجارية			المجموعة
الإجمالي	البنوك غير المتعثرة	البنوك المتعثرة	
٦	٣	٣	عدد المشاهدات مصنفة تبعا لعينة الدراسة count
٦	٣	٣	عدد المشاهدات الصحيحة في التصنيف N correct
٠	٠	٠	عدد المشاهدات التي صنفت خطأ في العينة
٦	٣	٣	إجمالي عدد المشاهدات
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	جودة وصحة التصنيف بالعينة Proportion Correct

يتضح من نتائج تصنيف البنوك التجارية في سنة ٢٠٠٣ التشابه الكبير مع نتائج تصنيف البنوك التجارية في سنة ٢٠٠٢، مما يعني أن نسبة الدقة في التنبؤ بالبنوك المتعثرة تساوي ١٠٠%، حيث لم يتم رصد أي خطأ في التصنيف والتنبؤ .

السنة الخامسة من سنوات الدراسة

جدول رقم (١٢)

نتائج تصنيف البنوك التجارية لسنة (٢٠٠٤)

البنوك التجارية			المجموعة
الإجمالي	البنوك غير المتعثرة	البنوك المتعثرة	
٦	٣	٣	عدد المشاهدات مصنفة تبعا لعينة الدراسة count
٦	٣	٣	عدد المشاهدات الصحيحة في التصنيف N correct
٠	٠	٠	عدد المشاهدات التي صنفت خطأ في العينة
٦	٣	٣	إجمالي عدد المشاهدات
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	جودة وصحة التصنيف بالعينة Proportion Correct

وكما يتبين من الجدول رقم (١٢) يظهر فيه عدم وجود خطأ في التصنيف حيث تم تصنيف كل البنوك ضمن مجموعتها الحقيقية، وبالتالي فإن دقة النموذج في التنبؤ بتعثر البنوك في السنة الخامسة من سنوات الدراسة تساوي ١٠٠% ، وتعد هذه النسبة جيدة من الناحية الإحصائية لقبول هذا التصنيف.

وهكذا يتضح من التحليل السابق مدى قدرة النموذج على التمييز بين البنوك المتعثرة والبنوك غير المتعثرة ، رغم أنه مؤلف من عدد قليل نسبياً من المقاييس الهامة المميزة لوضع البنك، حيث يتضمن ثلاث مؤشرات فقط تقيس كل منها خاصية مختلفة من الخصائص المالية للبنك محل الدراسة، ومن ثم يمثل أداة جوهرية لتوصيل قدر كبير من المعلومات على نحو مختصر ودقيق، ويؤدي العمل بإيجاز شديد وبأسلوب واضح يمكن تفسيره بسهولة .

ولاشك أن درجات الدقة التي حققها النموذج توحى بقدرة النموذج على تحديد عدد كبير من حالات الفشل المالي للبنوك التجارية، ومن ثم قابلية النموذج للتطبيق العملي وإمكانية الحصول على نتائج ملائمة من واقع هذا التطبيق.

" وبناء على هذه النتيجة يتم قبول الفرض الثاني من البحث "

الخطوة الثالثة : اختبار الفرض الثالث :

يتمثل الفرض الثالث من فروض البحث في الآتي :

" هناك علاقة معنوية بين التدفقات النقدية التشغيلية بعد خصم أثر الودائع والقروض والأوراق المالية بغرض الاتجار و الفشل المالي للبنوك التجارية".

أظهرت الدراسة النظرية أن التدفقات النقدية التشغيلية كما تظهرها قائمة التدفقات النقدية التقليدية للبنوك التجارية لا تعبر بصدق عن التدفقات النقدية التشغيلية الحقيقية، فالمعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) يعالج التغير في الودائع كنشاط تشغيلي، في حين أن الودائع تمثل الجانب الأكبر من مصادر التمويل في البنوك التجارية وبالتالي فهي نشاط تمويلي. وبالمثل أيضاً نجد المعيار الدولي يعالج صافي التغير في السلف والقروض كنشاط تشغيلي، في حين تمثل القروض الممنوحة للعملاء النشاط الرئيسي لتوظيف الأموال في البنوك، وبالتالي فهي نشاط استثماري.

وبالتالي فإن شمول التدفقات النقدية التشغيلية على هذه البنود يظهر الصافي على غير حقيقته، مما يضعف قدرته على تحليل وتقييم قدرة البنك الحقيقية على سداد الالتزامات أو دفع التوزيعات أو تنفيذ الاستثمارات المطلوبة، الأمر الذي يتطلب ضرورة استبعاد التغير في الودائع من النشاط التشغيلي وإضافته إلى النشاط التمويلي، وكذلك استبعاد التغير في السلف والقروض من النشاط التشغيلي وإضافته إلى النشاط الاستثماري.

وفي هذا الشأن سبق التوضيح أن خصم أثر الودائع والقروض من الأنشطة التشغيلية يتطلب أيضاً خصم أثر الأوراق المالية بغرض الاتجار من النشاط التشغيلي، لأن خصم أثر الودائع والقروض الممنوحة للعملاء فقط يظهر صافي التدفق النقدي التشغيلي بقيمة سالبة عندما تكون هناك زيادة في

الأوراق المالية بغرض الاتجار، وهذه النتيجة - من وجهة نظر الباحث - لا تعبر بصدق عن التدفقات النقدية التشغيلية الحقيقية للبنك لأن ظهورها هو انعكاس لخصم أثر الودائع من الأنشطة التشغيلية.

وللحكم على مدى فعالية خصم الأوراق المالية بغرض الاتجار من النشاط التشغيلي على اعتبار أن خصم استبعاد الودائع والقروض من الأنشطة التشغيلية مسائل حتمية لا يمكن مخالفتها. قام الباحث باستخدام أسلوب التحليل العنقودي الذي من شأنه القيام بتصنيف البنوك عينة الدراسة إلى مجموعتين، وذلك باستخدام المؤشرات المالية المحسوبة قبل استبعاد الأوراق المالية بغرض الاتجار من النشاط التشغيلي.

وبمقارنة أثر كل من وجهتي النظر على نتائج تصنيف البنوك التجارية، يلاحظ أن نتائج التحليل العنقودي للبنوك التجارية عند استبعاد التغير في الودائع والتغير في القروض من النشاط التشغيلي فقط تظهر كما هي بالجدول التالي رقم (١٣).

جدول (١٣)

نتائج التحليل العنقودي للبنوك التجارية

عند استبعاد التغير في الودائع والقروض من النشاط التشغيلي

سنة التعثر	إجمالي السنوات	المجموعة التي لا تعاني من التعثر والفشل	المجموعة التي تعاني من التعثر والفشل	أسم البنك
السنة الأولى والرابعة والخامسة	٥	٢	٣	البنك اليمني
السنة الثالثة	٥	٤	١	البنك الأهلي
السنة الأولى والسنة الخامسة	٥	٣	٢	بنك اليمن والكويت
السنة الأولى والرابعة والخامسة	٥	٢	٣	بنك اليمن الدولي
السنة الرابعة	٥	٤	١	البنك التجاري
السنة الثالثة	٥	٤	١	البنك الوطني
	٣٠	١٩	١١	المجموع

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي لبيانات عينة الدراسة.

بينما في حالة استبعاد التغير في الودائع من النشاط التشغيلي وإضافته إلى النشاط التمويلي، وكذلك استبعاد التغير في القروض والأوراق المالية بغرض الاتجار من النشاط التشغيلي وإضافتها إلى النشاط الاستثماري، تظهر نتائج التحليل العنقودي كما هي بالجدول التالي رقم (١٤) .

جدول (١٤)

نتائج التحليل العنقودي للبنوك التجارية

عند استبعاد التغير في الودائع والقروض والأوراق المالية بغرض الاتجار من النشاط التشغيلي

سنة التعثر	إجمالي السنوات	المجموعة التي لا تعاني من التعثر والفشل	المجموعة التي تعاني من التعثر والفشل	أسم البنك
السنة الأولى	٥	٤	١	البنك اليمني
السنة الثالثة والسنة الرابعة	٥	٣	٢	البنك الأهلي
السنة الأولى والسنة الخامسة	٥	٣	٢	بنك اليمن والكويت
السنة الثالثة والرابعة والخامسة	٥	٢	٣	بنك اليمن الدولي
-	٥	٥	٠	البنك التجاري
السنة الثالثة والرابعة والخامسة	٥	٢	٣	البنك الوطني
	٣٠	١٩	١١	المجموع

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي لبيانات عينة الدراسة.

يتضح من الجدول رقم (١٣) أن خصم أثر الودائع والقروض من النشاط التشغيلي يؤدي إلى ظهور جميع سنوات البنك الوطني - بخلاف السنة الثالثة - ضمن المجموعة التي لا تعاني من التعثر والفسل المالي. وهذه النتيجة لا تتفق مع واقع البنك الذي أشهر إفلاسه في عام ٢٠٠٥.

وعلى العكس من ذلك يتضح من نتائج تصنيف البنوك التجارية في الجدول رقم (١٤) أن استبعاد التغير الودائع والقروض والأوراق المالية بغرض الاتجار من النشاط التشغيلي يؤدي إلى ظهور السنة الثالثة والسنة الرابعة والسنة الخامسة للبنك الوطني للتجارة والاستثمار ضمن المجموعة التي تعاني من التعثر والفسل. وهذه النتيجة تتفق مع ما هو متوقع، فالكثير من الباحثين قد وجهوا اهتمامهم إلى ضرورة إيجاد نماذج تساعد على التمييز بين المنشآت الفاشلة و المنشآت غير الفاشلة، وذلك بالاستناد إلى الخصائص التي تنسم بها المنشآت الفاشلة في السنة السابقة لسنة الفسل و التي لا بد أن تميزها بشكل واضح عن المنشآت غير الفاشلة (ريحان ٢٠٠٦، ص ٤).

" وبناء على هذه النتيجة يتم قبول الفرض الثالث من البحث "

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

أولاً : نتائج الدراسة التطبيقية :

تضمنت نتائج الدراسة التطبيقية للبحث ما يلي :

(١) أن لمؤشرات التدفقات النقدية دوراً فعالاً في التمييز بين البنوك التجارية التي تعاني من التعثر والفشل المالي والبنوك التي لا تعاني من ذلك، وتؤكد هذا الدور من خلال نتائج أسلوب التحليل العنقودي، حيث أسفرت النتائج عن توافر (٨) نسب مالية أظهرت قدرة على التصنيف و التنبؤ. وتتمثل هذه النسب في : نسبة تغطية الودائع، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة التشغيل / الاستثمار في السلف والقروض، ومعدل العائد النقدي على حقوق الملكية، ومعدل العائد النقدي على الودائع، ومعدل العائد النقدي على إجمالي الأصول، ونسبة جودة الإيرادات، و نسبة جودة الدخل.

(٢) توصل الباحث إلى نموذج إحصائي متعدد المتغيرات يساعد على التنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية، ويستند هذا النموذج على انخفاض جودة الدخل المتولد من إيرادات النشاط الجاري، وعدم ملائمة رأس المال، وارتفاع استثمارات السلف والقروض الممنوحة للعملاء، ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي:

$$Z = .776 - .239 R_3 + .958 R_8 + 2.482 R_{13}$$

حيث أن :

Z : تعبر عن قيمة معادلة التمييز النهائية .

R_3 : تمثل نسبة الرافعة المالية للبنك التجاري.

R_8 : تمثل نسبة الاستثمار في السلف والقروض / التشغيل + التمويل .

R_{13} : تمثل نسبة جودة الإيرادات للبنك التجاري .

نقطة القطع تعادل : -1.37

ويعني ذلك أن : إذا كانت قيمة Z في معادلة التمييز النهائية تعادل أو تقل عن -1.37 (نقطة القطع)، يتم تصنيف البنك التجاري ضمن المجموعة الأولى ، التي تتضمن مجموعة البنوك التجارية التي تعاني من التعثر والفشل المالي ، وعلى العكس من ذلك، فإذا كانت

قيمة Z تزيد عن قيمة نقطة القطع -1.37، فيتم تصنيف البنك التجاري ضمن المجموعة الثانية، التي تتضمن مجموعة البنوك التجارية التي تعاني من التعثر والفشل المالي.

(٣) أن المؤشر R13 (نسبة جودة الإيرادات) يعد من أقوى المؤشرات مساهمة في دالة التمييز، حيث جاء ترتيبه الأول على كافة المؤشرات الداخلة في النموذج، يليه من حيث القدرة المؤشر R3 (نسبة الرافعة المالية) حيث كان ترتيبه الثاني، أما المؤشر R8 (نسبة الاستثمار في السلف والقروض / التشغيل + التمويل) فقد احتل مرتبة متأخرة، وهذا يدل على ضعف قدرته التمييزية.

(٤) أن النموذج الذي تم التوصل إليه نجح في تصنيف حوالي ٩٣.٣% من البنوك التي تعاني من التعثر والفشل المالي والبنوك التي لا تعاني من ذلك، كل في مجموعته الصحيحة. كما أوضحت النتائج أن قدرة النموذج على التمييز كانت عند مستوى ١٠٠% في السنة الأولى والثانية والثالثة لحدوث الفشل المالي، ويدل ذلك على أن دقة التصنيف الكلية الناتجة من تطبيق النموذج التمييزي على البنوك التجارية الخاضعة للدراسة لا تختلف معنوياً عن دقة تصنيف التحليل العنقودي، مما يوحي بقدرة النموذج على اكتشاف حالات الفشل المالي بدرجة كبيرة من الثقة.

(٥) أن التدفقات النقدية التشغيلية بعد خصم أثر الودائع والقروض والأوراق المالية بغرض الاتجار يجعل مؤشرات التدفقات النقدية تؤدي دوراً هاماً في مجال التنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية.

ثانياً : توصيات البحث :

١- استخدام بعض المؤشرات المالية في التنبؤ المبكر بتعثر البنوك مثل نسبة تغطية الودائع، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة التشغيل / الاستثمار في السلف والقروض، ومعدل العائد النقدي على حقوق الملكية، ومعدل العائد النقدي على الودائع، ومعدل العائد النقدي على إجمالي الأصول، ونسبة جودة الإيرادات، و نسبة جودة الدخل.

٢- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحث بضرورة استخدام النموذج المقترح في التحقق الدوري من سلامة الأوضاع المالية للبنوك التجارية مجتمع الدراسة.

٣- مقترحات لدراسات مستقبلية :

(١) أن يتم تطبيق نتائج البحث على عينة من البنوك التجارية أكبر من العينة الحالية، مما يجعل النتائج أكثر عمومية وشمولاً .

(٢) دراسة نفس المؤشرات التي أوردها الباحث في هذا البحث، ولكن باستخدام المفاهيم الأخرى للتدفقات النقدية التشغيلية، مثل احتوائها على الأوراق المالية بغرض الاتجار أو استبعاد هذه الأوراق المالية، وبحث ما إذا كان هناك فرق جوهري بين نتائج التنبؤ بالفشل المالي وفقاً لهذه المفاهيم.

(٣) ربط المؤشرات المالية المعدة وفقاً للأساس النقدي والتي تناولها الباحث في هذا البحث مع المؤشرات المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق، بهدف بحث ودراسة أي من هذه المؤشرات أكثر ارتباطاً بالفشل المالي للبنوك التجارية، لما لذلك من أهمية في تطوير نموذج كمي يحتوي على الاثنيتين معاً قادر على التنبؤ بالفشل المالي في وقت مبكر.

(٤) دراسة ما يستجد من مؤشرات معدة وفقاً للأساس النقدي (باستخدام قائمة التدفقات النقدية) في مجالات تقييم الأداء للبنوك التجارية .

المراجع

أولاً : المراجع العربية:

- الكتب

- ١- الزبيدي، د. حمزة محمود (٢٠٠٠)، " التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، عمان، الأردن ، مؤسسة الوراق.
- ٢- الهواري، د. سيد (١٩٨٧)، "إدارة البنوك مع التركيز على البنوك التجارية والبنوك الإسلامية"، القاهرة ، مكتبة عين شمس .
- ٣- (١٩٩٢)، "أساسيات الإدارة المالية - الجزء الأول : الاستثمار والتمويل طويل الأجل"، القاهرة ، مكتبة عين شمس .
- ٤- الهواري، د. سيد محمود، عبيد، د. سعيد توفيق (١٩٨٨)، "الإدارة المالية"، القاهرة، مكتبة عين شمس.
- ٥- حجازي، د. محمد عباس (١٩٩٨)، "قوائم التدفقات النقدية: الإطار الفكري والتطبيق العملي"، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٦- حماد، د. إبراهيم حماد (١٩٩٣)، "الموازنات-جارية وأسمالية"، مكتبة قصر الغفران .
- ٧- حماد، د. طارق عبد العال (١٩٩٨)، "دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية -تحليل القوائم المالية، تحليل العائد والمخاطرة، التحليل الفني والأساسي"، كليوباترا للطباعة والكمبيوتر.
- ٨- شاكر، د. نبيل عبد السلام (١٩٨٩)، "الفشل المالي للمشروعات - التشخيص ، التنبؤ ، العلاج ، منهج تحليلي"، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية.
- ٩- عاشور، د. عصافيت سيد احمد (١٩٩٥)، "دراسات في نظم المعلومات المحاسبية - نظم المحاسبة عن التدفقات النقدية"، بدون ناشر .
- ١٠- عبدالله، د. شوقي حسين (١٩٨٠)، "التمويل والإدارة المالية"، دار النهضة العربية .
- ١١- عبيد، د. سعيد توفيق (١٩٩٨)، "أساسيات التمويل والإدارة المالية"، القاهرة ، مكتبة عين شمس.
- ١٢- عطية، د. أحمد صلاح (٢٠٠٣)، "محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية"، الدار الجامعية للنشر .
- ١٣- عكاشة، د. محمود خالد (٢٠٠٢): "استخدام نظام SPSS في تحليل البيانات الإحصائية"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة ، فلسطين .
- ١٤- علي، د. يحيى إبراهيم (١٩٩٢)، "قيمة المنشأة والفشل المالي للمنظمات"، القاهرة ، مكتبة عين شمس.

- ١٥- عيسى، د. حسين محمد (٢٠٠٧)، "دراسات في المحاسبة الإدارية"، القاهرة، مكتبة عين شمس.
- ١٦- مطر، د. محمد (١٩٩٧)، "التحليل المالي - الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"، الأردن، معهد الدراسات المصرفية.
- ١٧- هندي، د. منير إبراهيم (١٩٩٩)، "إدارة الأسواق والمنشآت المالية"، الإسكندرية، منشأة المعارف.

- الدوريات :

- ١- الجندي، د. نجيب (١٩٨٥)، "التنبؤ بالعجز المالي للمنشأة باستخدام البيانات المحاسبية المنشورة"، *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد الأول.
- ٢- العراقي، د. عراقي (١٩٨٩)، "المحاسبة عن التدفقات النقدية: درسه اختباريه"، *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، سوهاج - جامعة أسيوط، العدد الخامس عشر، ديسمبر.
- ٣- العراقي، د. عراقي (١٩٩٠)، "محتوى المعلومات في قائمة التدفقات النقدية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة الكويتية"، *مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين*، العدد ٣٩، كلية التجارة - جامعة القاهرة.
- ٤- ربحان، د. الشريف (٢٠٠٦)، "مسألة كفاءة وفعالية النماذج الكمية للتنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية"، *مجلة علوم إنسانية*، العدد الثلاثون، سبتمبر. WWW.ULUM.NL.
- ٥- سعيد، د. صفاء محمد سرور (١٩٩٤)، "الفشل المالي بين القرار الفردي والقرار الجماعي"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الأول.
- ٦- سليمان، عفاف محمد (٢٠٠٥)، "استخدام التحليل العنقودي في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين: دراسة تطبيقية على سوق التأمين الأردني"، *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، كلية التجارة بني سويف - جامعة القاهرة، العدد الثالث.
- ٧- شاكر، نبيل عبد السلام (١٩٩٤)، "استخدام المدخل النقدي في بناء نموذج كمي مقترح للتمييز بين الشركات في مجال العثر المالي الحقيقي لخدمة متطلبات الخصخصة: دراسة تطبيقية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة - جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني.
- ٨- عاشور، د. عصافيت سيد أحمد (١٩٩٠)، "التكامل بين القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق والقوائم المالية المعدة وفقاً للأساس النقدي في الإفصاح عن نوعية الدخل"، *المجلة العملية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الأول.

- ٩- عامر، د.أحمد حسن علي(٢٠٠٧)، " دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي في الأنشطة الفندقية: دراسة تطبيقية "، *مجلة الاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة - جامعة القاهرة، العدد الثاني أبريل ، الجزء الثاني.
- ١٠- عبد الفتاح، د. زكريا فريد(١٩٩٣)، "تحليل علاقة نتيجة النشاط بصافي التدفقات النقدية عند تقدير المقدرة الكسبية للوحدة الاقتصادية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* ، كلية التجارة -جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني.
- ١١- عويس، د. مصطفى إسماعيل(١٩٩٠)، "تحليل القوائم المالية للبنوك التجارية"، *محاضرات معهد الدراسات المصرفية* ، البنك المركزي المصري .
- ١٢- — (١٩٩٣)،"التحليل المالي بين النظرية والتطبيق"، *محاضرات معهد الدراسات المصرفية* ، البنك المركزي المصري .
- ١٣- غريب، د. أحمد محمد لطفي(٢٠٠١)، "مدخل محاسبي مقترح لقياس والتنبؤ بتعثر الشركات : دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية"، *مجلة البحوث التجارية* ، كلية التجارة - جامعة الزقازيق ، العدد الأول ، يناير.
- ١٤- فراج، د.عثمان محمد ياسين(١٩٩٣)،"مدخل التدفقات النقدية كأداة لتطوير التقرير المالي في ظل متغيرات البيئة الاقتصادية المصرية"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية* ، كلية التجارة -جامعة الإسكندرية ، المجلد الثلاثون ،العدد الأول ، مارس.
- ١٥- هندي، د.منير صالح(١٩٩١)، " التنبؤ بالإفلاس الفني للشركات الصناعية التابعة للقطاع العام في مصر"، *المجلة العلمية للإدارة والاقتصاد* - جامعة قطر ، العدد الثاني.

- الرسائل العلمية :

- ١- الغصين، هلا بسام عبدالله(٢٠٠٤)، " استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات - دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة"، *رسالة ماجستير غير منشورة* ، كلية التجارة -الجامعة الإسلامية ، غزة.
- ٢- حمدي، محمود عباس (١٩٨٩)، " التمييز الكمي بين حالات اتخاذ القرار في مواجهة المقترحات الاستثمارية على المستوى القومي"، *رسالة دكتوراه غير منشورة* ، كلية التجارة - جامعة القاهرة.
- ٣- عبد العزيز، وليد محمد (١٩٩٩):" محددات الفشل المالي في منشآت الأعمال : دراسة تطبيقية على شركات قطاع الأعمال العام للصناعات الهندسية"، *رسالة ماجستير غير منشورة* ، كلية التجارة - جامعة عين شمس.
- ٤- عطية، صبري أسحق(٢٠٠١)، "دراسة تحليلية لقائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية"، *رسالة ماجستير غير منشورة* ، كلية التجارة - جامعة عين شمس.

٥- غنام، بشرى بدير (١٩٩٠)، " دور النماذج العلمية في التنبؤ بالمشاكل المالية مع التطبيق على القطاع العام الصناعي"، *رسالة دكتوراه غير منشورة* ، كلية التجارة (فرع البنات)- جامعة الأزهر.

- الوثائق والتقارير:

- ١- أبو بكر، د. عيد احمد (٢٠٠٩): " تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين على الحياة : بالتطبيق على سوق التأمين المصري "، بحث مقدم للمؤتمر العلمي العاشر عن الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية ، برعاية الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية .
- ٢- الطوخي، د. عبد النبي إسماعيل (٢٠٠٩)، " التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائمة "، بحث مقدم للملتقى العلمي الدولي الرابع حول " الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " ، برعاية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة دالي إبراهيم (الجزائر).
- ٣- البنك المركزي اليمن ، التقرير السنوي للفترة ٢٠٠٥.
- ٤- بنك اليمن الدولي ، التقرير السنوي للفترة ٢٠٠٧ .

المراجع الأجنبية

BOOKS

- 1- Berry, Michael W. & Castellanos, Malu (2007):" *Survey of Text Mining : Clustering Classification and Retrieval*" , Knoxville, TN and Palo Alto, CA. August.
- 2- Duhovnik, Metka (2008):" *Improvements of the cash-flow statement control function in financial reporting*", Zb. rad. Ekon. fak. Rij. vol. 26 , sv. 1 , 123-150.
- 3- Feldman, Matan & Arkady, Libman (2007): " *Crash Course in Accounting and Financial Statement Analysis*", John Wiley & Sons, Inc; 2 edition.
- 4- Gitman, Lawrence J (1985):" *Principles of Managerial Finance* ", Haper & Row Publishers.
- 5- Gopal, Rama C.(2008):" Financial Management : Text Cum Suggested Answers", New Age International(P) Ltd., Publishers.
- 6- Hardle, Wolfgang. & Simar, Leopold(2003):"*Applied Multivariate Statistical Analysis*", Method & Date Technologies. Version:29th April.
- 7- Paramasivan C. & Subramanian (2009):" *Financial Management*", New Age International (P) Ltd.,Publishers.
- 8- Schroeder, Richard G. & Clark, Myrtle W. (1998):"*Accounting Theory*", John Wiley & Sons, Inc., 6th ed., New York.
- 9- Sharma, Subhash(1996):"*Applied Multivariate Techniques*", John Wiley & sons Inc.
- 10- Stice, Earl K. & James, Stice & Micheel, Diamond (2001):"*Financial Accounting ; Reporting and Analysis*", South-Western College Pub; 6 edition. December.

PRIODICALS

- 11- Altman, E. I.(2000):" Predicting Financial Distress of Companies : Revising The Z-Score and Zeta Models", Working Paper. [WWW@Default Risk.Com](http://WWW@DefaultRisk.Com)
- 12- Carslaw, Charles A. & Mills, John R. (1991):" Developing Ratios For Effective Cash Flow Statement Analysis", *Journal of Accountancy*. Vol.172. PP.63-70.
- 13- Chotkunakitti, Porntip (2005):" Cash Flows and Accrual Accounting in Predicting Future Cash Flows of Thai Listed Companies". *Southern Cross University*, Australia.

- 14- Giacomino, Don E., Mielke, David E.(1993):"Cash Flow: Another Approach to Ratio Analysis", *Journal of Accountancy*, Vol.195, March. PP.8-55.
- 15- Hillegeist, Stephen A., et-al (2002):" Assessing the Probability of Bankruptcy", Working Paper, [.WWW@SSRN.Com](http://WWW@SSRN.Com).
- 16- Jhonston, Barry & Chai, Jingqing & Scumacher, Liliana (2000): "Assesing Financial Systm Vulnerability" IMF Working Paper [.WWW@SSRN.Com](http://WWW@SSRN.Com). April.
- 17- Pindado J. & Rodrigues L.(2001) " Parsimonious Models of Financial Insolvency in Small Companies", Working Paper, [.WWW@SSRN.Com](http://WWW@SSRN.Com).
- 18- Rujoub, Mohamed A. & Cook, Doris M. & Hay, Leon E. (1995):" Using Cash Flow Ratios to Predict Business Failures", *Journal of Managerial Issues*. Vol.7, No.1, PP75-91.
- 19- Sharma, D.S. (2001): "The Role of Cash Flow Information in Predicting Corporate Failure: The State of the Literature". *Managerial Finance*. Vol.27, December.
- 20- Streuly, Carolyn (1994):" Is Your Bank in Financial Trouble ?", *Journal of Bank Cost & Management Accounting*.

Others

- 21- FASB (1987). Financial Accounting Standards Board, Standard No. 95 , " Statement of Cash Flow ".
- 22- IASC (1987). International Accounting Standard, No.7 (Revised 1992), " Statement of Cash Flow ", Stamford. Conn.

الملاحق